الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا عائشة محمد يوسف الصديق ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: عائشة الصديق

التاريخ: ٢٩-٣-٢٠١٠

النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية: دراسة في تحليل مضمون صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2007 و2008

إعداد:
عائشة محمد يوسف الصديقي

بإشراف:
الأستاذ الدكتور حلمي ساري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آذار، 2010

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية: دراسة في تحليل صحيفتي "الوطن" و"الوسط" ٢٠٠٧ و٢٠٠٨) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور حلمي خضر ساري، مشرفاً أستاذ – علم الاجتماع	....
الدكتور عيسى سليم مصاروه ، عضواً أستاذ – علم الاجتماع	....
الدكتورة "أمل "محمد علي" الخاروف ، عضواً أستاذ مشارك – اجتماع اقتصادي	....
الدكتور تحسين منصور رشيد ، عضواً أستاذ – إعلام (جامعة اليرموك)	....

الإهداء

إلى النور الذي أضاء دربي.. والنبع الذي لت من معينه ..
إلى اللذين منحاني حبا ورعاية وحنانا.. ولولاهما لما أصبحت ما كنت عليه .. أمي وأبي

إلى الشموع المنيرة في حياتي إخواني علي وجاسم

إلى صديقة طفولتي التي ما فتأت تشجعني لمواصلة الدرب صديقتي نور

إلى كل من وقف بجانبي وآزرني .. وكل من دعا لي بالتوفيق والسداد

لكم محبتي

شكر وتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله سبحانه أن وفقني لإتمام هذه الرسالة، فله الحمد والثناء.

ثم الشكر والتقدير لمشرفي الأستاذ الدكتور حلمي ساري، على مساعدته، وتزويدي بما أحتاجه من معلومات.

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور تحسين منصور الذي قدم لي يد العون والمساعدة لإستكمال جوانب النقص في الإطار المنهجي للرسالة، والأستاذ الدكتور عيسى مصاروة، والدكتورة أمل الخاروف.

ولن أغفل عن تقديم الشكر أيضا إلى جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية في قسم دراسات المرأة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير عام صحيفة الوطن البحرينية عادل الحجي، وإلى رفيقة دربي في صحيفة الوطن زهراء حبيب.

ووافر الشكر الجزيل إلى رئيس تحرير صيحفة الوسط البحرينية الدكتور منصور الجمري، وإلى الزميلة فرح العوض في صحيفة الوسط

لكم مني كل شكر وتقدير وعرفان

الباحثة

عائشة الصديقي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية:دراسة في تحليل مضمون صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2007 و2008

إعداد
عائشة محمد يوسف الصديقي

المشرف
الأستاذ الدكتور حلمي ساري

ملخـــــــص

تناولت الدراسة موضوع النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية: دراسة في تحليل مضمون صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2007 و2008؛ حيث تركز هذه الدراسة على مفهوم النوع الاجتماعي كونه مفهوما شاع استخدامه في العقد الأخير، ومدى معالجة الصحيفتين لمفهوم النوع الاجتماعي وقضايا النوع الاجتماعي، ومدى تغطية تلك القضايا عبر صفحات الجريدة، ودور الصحافة البحرينية في توعية المجتمع بأهمية هذا المفهوم، كونه مفهوما يركز على ضرورة تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، ومدى إسهام الصحافة البحرينية في نشر مبدأ ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية المطلوبة.

وقد تم استخدام أسلوب تحليل المضمون، وتم اختيار العينة العشوائية المنتظمة بمعدل 10 أعداد من كل شهر، وذلك لمدة سنتين، أي بواقع 120 عددا عن كل سنة، ليكون مجموع عينة الدراسة 480 عددا، ولتحليل نتائج الدراسة، تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من خلال استخدام التكرارات والنسب المئوية ومربع كاي لبحث الفروق بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي، وبتنوع القوالب الصحافية.

وقد خلصت نتائج الدراسة وتوصياتها إلى أن صحيفتي "الوطن" و"الوسط" أولت اهتماما ملحوظا في نشر قضايا النوع الاجتماعي، خصوصا تلك المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة، والتمكين الاجتماعي والصحي، إلى جانب التمكين السياسي والتشريعات والقوانين المهتمة بالمرأة، وقد خلصت النتائج إلى أن موضوع المشكلات الاجتماعية حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي لموضوعات ومضامين النوع الاجتماعي في صحيفتي "الوطن" و"الوسط" للعامين 2007 و2008، فقد بلغت النسبة 18.5% في العام 2007، أما في العام 2008 فقد بلغت النسبة 19.8%، كما تبين أيضا أن القالب الصحفي الأكثر استخداما هو الخبر في الصحيفتين على مدى العامين 2007 و2008، وبلغت النسبة 87.8% لعام 2007، و76.3% في العام 2008.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها، ضرورة التركيز على قضايا النوع الاجتماعي بشكل مكثف، واعتبار قضية المرأة قضية رئيسة وليست هامشية، وضرورة تخصيص صفحات ثابتة متخصصة في شؤون المرأة، تعنى بقضاياها الاجتماعية والثقافية والسياسية.

***

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (المدخل إلى الدراسة)

1-1 مقدمة الدراسة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أسئلة الدراسة

6-1 الدراسات السابقة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 - المقدمة

دخل مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) إلى المجتمع البحريني كمصطلح جديد في العقد الأخير، وبدأ استخدامه بشكل واسع في المؤسسات العامة والخاصة، وذلك بعد الترويج له في المملكة من خلال المجلس الأعلى للمرأة، الذي وظّف وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة لنقل هذا المفهوم ونشره لتوعية المجتمع بأهمية استخدامه في المجتمع، وضرورة إدماجه في المؤسسات. ويتجلى الاهتمام الكبير للترويج لمفهوم النوع الاجتماعي بعقد سلسلة المؤتمرات العالمية والعربية التي تحاول تطبيقه في المجتمعات العربية.

وفي الحقيقة تقوم الصحافة البحرينية المحلية بدور واضح في نشر مفهوم النوع الاجتماعي من خلال تغطية الفعاليات والمؤتمرات المتعلقة به، وتبيان أهمية نشره في المجتمع؛ وفي هذا الصدد قدمت الصحافة للقارئ المعلومات والحقائق والآراء المتباينة حوله وذلك من خلال الأخبار، والتحقيقات والتقارير واللقاءات والأعمدة اليومية.

و كانت البدايات الأولى للصحافة البحرينية في عام 1939 على يد الصحافي عبد الله الزايد، حين قام بتأسيس أول صحيفة في البحرين في ذلك الوقت وهي "جريدة البحرين الأسبوعية" التي توقفت عن الصدور عام 1944، ومنذ عام 1944 حتى أوائل الخمسينيات ظلت البحرين دون صحافة، حتى صدور صحيفتي "الخميلة" و"القافلة" عام 1952، وصحف "الوطن" و"الميزان" و"الشعلة" عام 1955، ثم توقف إصدار الصحف في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1956إلى عام1965، حتى صدور صحيفة "الأضواء". وفي عام 1969 صدرت صحيفة "صدى الأسبوع"، كما صدرت صحيفة "أضواء الخليج" لتكون أول صحيفة يومية تصدر في البحرين في تلك الفترة.

أما في عام 1976 فقد قام الصحافي محمود المردي بتأسيس صحيفة "أخبار الخليج" وهي صحيفة يومية، فصحيفة "الأيام" عام 1989، وتعد صحيفتا "أخبار الخليج" و"الأيام" من أقدم الصحف البحرينية اليومية، التي كان لهما تأثير كبير في الرأي العام المحلي، ولا تزال الصحيفتان تلعبان دوراً رئيسا ومحركا للصحافة البحرينية، وتعدان أشهر صحيفتين على مستوى الوطن العربي.

ومع إرساء الديمقراطية الحديثة في مملكة البحرين، وعودة المعارضة، بزغت على الساحة المحلية صحيفة جديدة في سبتمبر(أيلول) 2002، تمثل المعارضة في المملكة، وبرؤية مختلفة عن سابقيها "الخليج" و"الأيام"، وهي "الوسط". وفي عام 2003 صدرت في البحرين جريدة أسبوعية "العهد" وأعقبها بعام واحد صدور جريدة يومية "الميثاق"، أما في عام 2005، فقد صدرت صحيفة "الوطن" التي حققت انتشارا كبيرا منذ تأسيسها في ديسمبر(كانون الأول)، وهي صحيفة يومية سياسية مستقلة، وأعقبها بشهر واحد فقط صدور صحيفة "الوقت" في فبراير(شباط) 2006.

أما في عام 2008 فقد صدرت صحيفة أخرى يومية جديدة حملت اسم "البلاد"، وصحيفتان أسبوعيتان هما "النبأ"، و"أسواق الاقتصادية"، ليصبح بذلك عدد الصحف اليومية في البحرين 7 صحف، و3 صحف أسبوعية.

و تم اختيار صحيفتي "الوطن" و "الوسط" من بين هذه الصحف لدراسة مضامينهما المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويعود اختيار هاتين الصحيفتين من بين الصحف السابقة جميعها لأسباب عديدة أهمها إن الصحيفة الأولى وهي "الوطن"، هي صحيفة حديثة الصدور؛ حيث صدرت في ديسمبر(كانون الأول) من عام 2005، ما يجعلنا نتوقع مواكبتها ومتابعتها موضوع النوع الاجتماعي باعتبارها صحيفة تواكب المستجدات والمتغيرات في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية. أما السبب الثاني في اختيار هذه الصحيفة فيعود إلى كونها صحيفة يومية سياسية مستقلة، وهي شبه حكومية تعبر عن آراء الحكومة ووجهة نظرها، و تمثل التيارات السنية في المملكة المتمثلين في "الإخوان المسلمين والسلفيين". وأما السبب الثالث فمرده سعة الانتشار والتوزيع الذي تحظى به هذه الصحيفة في المجتمع البحريني؛ حيث تعد من أكثر صحف المملكة انتشارا رغم عمرها الزمني القصير.

أما الصحيفة الثانية وهي "الوسط" والتي صدرت في سبتمبر (أيلول) من عام 2002، فيعود سبب اختيارها إلى كونها صحيفة قديمة في المملكة قياسا بـ"الوطن"، مما يسهل عملية مقارنة محتوياتها كصحيفة قديمة بمحتويات الصحيفة الأولى أي "الوطن"؛ حيث أولت اهتمامها بموضوع النوع الاجتماعي بتخصيص صفحة أسبوعية متخصصة حملت اسم "جهينة" تعنى بقضايا المرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا. وفيما يتعلق بالأسباب الأخرى لاختيار صحيفة "الوسط" فيكمن في كونها صحيفة يومية سياسية مستقلة تعبر عن آراء المعارضة ممثلة في التيار الشيعي، تصل إلى

فئات اجتماعية كبيرة وواسعة، إضافة إلى ذلك فإن هذه الصحيفة لها انتشار واسع تمثل ما يسمى الاتجاه المعارض في الصحافة.

وبدا التنافس واضحا بين هاتين الصحيفتين من حيث تغطية الحملات الانتخابية للمرشحات، وتوعية الرأي العام بأهمية إشراك المرأة في صنع القرار، وفي الواقع أولت هاتان الصحيفتان اهتماما ملحوظاً باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي، وتغطية قضايا النوع الاجتماعي، وإبراز القضايا النسوية الراهنة، إذ نهجتا إلى تمكين المرأة البحرينية، وإبراز جل القضايا النسوية، وتغطية الفعاليات والأنشطة النسائية كافة، وإبراز موضوعات النوع الاجتماعي في الصفحات الرئيسة منها، وإفراد مساحات جيدة في تغطية الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمرأة.

إضافة إلى الأسباب السابقة جميعها بقي هناك سبب آخر في اختيارنا هاتين الصحيفتين يعود إلى اهتمام الجهات الرسمية في الدولة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وتكثيف الحملات الإعلانية لتمكين المرأة البحرينية ودورها في صناعة المجتمع، إضافة إلى الاهتمام العالمي من قبل المنظمات الدولية، كالصندوق العالمي للمرأة "يونيفيم" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واهتمامها بقضايا المرأة وأهمية إدراج النوع الاجتماعي في التنمية، وتركيز الصحافة البحرينية على تغطية قضايا المرأة والنوع الاجتماعي ونشرها.

ولهذه الأسباب مجتمعة فإنه من المتوقع أن نجد اهتماما بموضوع النوع الاجتماعي (الجندر) في هاتين الصحيفتين يصل إلى أكبر فئة ممكنة من المجتمع البحريني. وهذا ما دعا الباحثة إلى اختيار هاتين الصحيفتين، والمقارنة بينهما، من حيث الموضوعات التي تناولتها كل منهما، أضف إلى ذلك أن الصحيفتين حققتا نجاحا كبيراً في نشر الموضوعات الجديدة، والمتميزة، مما جعل رصيدهما يتضاعف، لتصبحا في المرتبتين الثالثة والرابعة بين الصحف القديمة قياسا بـ "أخبار الخليج" و "الأيام".

فهل تم توظيف مفهوم النوع الاجتماعي بالشكل الصحيح في الصحافة البحرينية وذلك من خلال تنوع القوالب الصحافية المختلفة؟ وهل تناولت المصطلح بالسلب أو بالإيجاب؟ وهل تحاور الصحافة البحرينية الواقع النسائي وتخدم القضايا النسوية وتسهم في تمكين المرأة؟ وهل أعطت الصحافة البحرينية مساحات مناسبة وملائمة لتغطية قضايا النوع الاجتماعي؟

هذا ما يهمنا توضيحه من خلال هذه الدراسة ، إذ إننا نبحث عن "إعلامٍ جندري"، إن جـاز لنـا استخدام هذا التعبير، أو صحافة "جندرية" تسهم في معالجة الجوانـب المختلفـة لمفهـوم النـوع الاجتماعي، والعمل على توظيفه بصورة صحيحة، بما يدعم قضية المرأة في المجتمع البحريني.

1-2- مشكلة الدراسة

رغم الجهود التي تقوم بها الصحف البحرينية اليومية وخاصة صحيفتي "الوطن و"الوسط" في نشر مفهوم النوع الاجتماعي، إلا أن المجتمع البحريني لا يزال بحاجة إلى توعية أشمل وأعـم لهـذا المفهوم، وتوضيح أهميته في المجتمع، خصوصا وأن هذا المفهوم لا يزال يواجه تحفظـا علـى استخدامه من قبل الجماعات الإسلامية في المملكة؛ حيث إنهم يرون فيه ترويجا لتحرير المـرأة، ومساواتها المطلقة بالرجل دون الأخذ بالثوابت الإسلامية في ذلك، ما يسـتدعي مـن الصـحافة البحرينية جهدا مضاعفا لتوضيح اللبس في هذا المفهوم لدى هذه الجماعات، وتوضـيحا لمعنـاه الدقيق ودوره في خدمة قضايا المرأة البحرينية.

وفي الواقع فإن مفهوم النوع الاجتماعي لا يزال مفهوما جديدا فـي المجتمـع البحرينـي، وفـي الصحافة كذلك، لذا فإنه من واجب الصحافة تكثيف استخدام هـذا المصـطلح وتوضـيح أبعـاده السياسية والاجتماعية والثقافية والتنموية كوظيفة أساسية من وظـائف الإعـلام فـي المجتمـع المعاصر. إذ يلاحظ المتابع المتخصص لمحتوى هذه الصحف المتعلق بالنوع الاجتماعي أن هـذه الصحف لا تتناوله إلا ضمن سياق نشر الأخبار، وتغطية الندوات والمؤتمرات.

ومن أجل التعمق في فهم الدور التنموي الذي تقوم به الصحافة البحرينية في نشر هذا المفهـوم وتحديد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فقد تم اختيار صـحيفتين بـارزتين وواسـعتي الانتشار لتحليل مضمون ما تكتبه حول هذا الموضوع وهما صحيفتا "الوطن" و"الوسط"، وذلك في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2007 و2008.

1-3- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام العالمي والمحلي لاستخدام مفهوم النـوع الاجتمـاعي، وأهميـة إدراجه في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وقد أولت وسائل الإعلام المرئية والمسـموعة والمكتوبة أهمية خاصة بتغطية الفعاليات والمؤتمرات ذات العلاقة بمفهـوم النـوع الاجتمـاعي،

كمصطلح جديد، شاع استخدامه في الآونة الأخيرة، ومدى حرص المملكة على تعميمه وإدماجه في عملية التنمية، ومع ذلك لا يزال هناك قصور واضح في توضيح الجوانب المتعددة لهذا المفهوم كما هو مستخدم في التراث الاجتماعي. ومن هنا تكمن أهمية القيام بمثل هذه الدراسة؛ حيث إنها ستقوم بتحليل شامل لمضامين النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية ممثلة في صحيفتي "الوطن" و"الوسط"، وبذا تكون هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال في المجتمع البحريني.

1-4- أهداف الدراسة

- التعرف إلى مدى إيلاء صحيفتي "الوطن" و"الوسط" موضوعات النوع الاجتماعي.
- التعرف إلى أهم القضايا والموضوعات الصحفية حول مفهوم النوع الاجتماعي.
- التعرف إلى القوالب الصحافية في تغطيتها قضايا النوع الاجتماعي (الأخبار، التقارير، التحقيقات، المقابلات).
- التعرف إلى نوع القضايا النسوية التي عالجتها الصحيفتان.

1-5- أسئلة الدراسة

1- ما الموضوعات/ المضامين التي تناولتها صحيفتا "الوطن" و"الوسط" المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين مضامين الصحيفتين المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

3- ما القوالب الصحافية التي عالجت في ضوئها الصحيفتان قضايا النوع الاجتماعي؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين القوالب الصحافية التي عالجت قضايا النوع الاجتماعي؟

5- ما أهم القضايا النسوية التي عالجتها الصحيفتان؟

1-6- الدراسات السابقة

تم الاطلاع على الدراسات السابقة التي كتبت في موضوع النوع الاجتماعي؛ حيث أن معظم هذه الدراسات هدفت إلى التعرف إلى صورة المرأة في وسائل الإعـلام المختلفـة، مثـل الصـحافة والتلفزيون، والدراما العربية، وفي الفيديو كليب، فقد قدمت **عبدالرحمن عواطـف** دراسـة عـن صورة المرأة الخليجية في الصحافة الخليجية، واستخدمت منهج تحليـل المضـمون لعـدد مـن الصحف الكويتية خلال عام 1980، وأعداد من صحف إماراتية، وبحرينية للعام نفسه، وخلصت دراستها إلى أن الصحف الخليجية قدمت المرأة في مواقعها الاجتماعية التقليدية كزوجة وأم وربة بيت ثم كطالبة وأخيرا كموظفة، وتركيز تلك الصحف على قضايا الـزواج والطـلاق وقـوانين الأحوال الشخصية.

أما في **العام (1994) قدمت زغلولة سالم** أيضا دراسة حول صورة المرأة في وسائل الاتصـال وهدفت الدراسة إلى التعرف على صورة المرأة في الدراما العربية المتلفزة، وقامـت باسـتخدام منهج تحليل المضمون من خلال اختيار عينة عشوائية؛ حيث تم حصر (334) دراما عربية ممـا عرضه التلفاز الأردني على القناة الأولى، وأهم نتائج هذه الدراسة أن الدراما المتلفـزة تصـور المرأة على أنها وسيلة إمتاع وأنها تابعة للرجل، وتظهر صورتها السلبية في مواجهتها للمشكلات اليومية، وخلصت نتائجها إلى أن (40.1%) بينت دور المرأة كأم، و(19.3%) كزوجة، ومعظـم الشخصيات النسائية جسدت صورة (المرأة ربة البيت) وبلغت النسبة (54.5%)، ونسبة اللـواتي ليس لديهن أي نشاط اجتماعي أو ثقافي (88.2%).

قدمت الدكتورة **رمزي ناهد** في **العام (2001)** دراسة حول تحليل مضمون صورة المرأة كما تقدم في الصحافة النسائية في مصر، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معـالم الصـورة المرسـومة للمرأة كما تقدمها المادة القصصية في الصحافة النسائية وذلك لمقارنتهـا بالوضـع الاجتمـاعي للمرأة. وتركز الدراسة على تحليل مضمون قصص الصحافة النسائية، باختيار مجلـة "حـواء"، وشمل التحليل 86 قصة وردت خلال سنة كاملة عبر 52 أسبوعا.

في حين قدمت **محمود علياء (2005)** دراسة عن المضامين الجندرية في برامج الأسرة والمـرأة في التلفزيون الأردني وهدفت الدراسة إلى تعرف المضامين الجندرية في برامج المرأة والأسرة في التلفزيون الأردني من حيث الموضوعات المقدمة للمرأة والأدوار التي ركـزت عليهـا تلـك

البرامج والطريقة التي قدمت بها من حيث الشكل والمضمون. وعمدت الدراسة إلى منهج تحليـل المضمون بهدف التعرف على مضامين البرامج التلفزيونية المدروسة التي تم تحليلهـا باسـتخدام الأسلوب الإحصائي الوظيفي، وخلصت نتائجها إلى أن الأخبار المتعلقة بالمرأة في هذه البـرامج بلغت نسبتها (13.3%)، والبرامج المتعلقة بصحة المرأة (6.7%)، والإعلان عن نشاطات مراكز وهيئات ونواد الجمعيات النسائية (4.5%).

وتناولت **نجيب، عطا الله مارجو (2006)**، مفهوم التنميط الجندري في أغاني الفيديو كليب العربية ، وهدفت دراستها إلى التعرف على موضوع التنميط الجندري في أغاني "الفيديو كليب" العربيـة والتي تبث على القنوات الفضائية العربية المتخصصة بالموسيقى، وذلك من خلال تحليل الصورة واللغة والرموز الخاصة بصورة ودور المرأة والرجل في الفيديو كليب وطبيعة العلاقـة بينهمـا والرموز والدلالات التي تصاحب ظهور المرأة والرجل في الفيديو كليـب، واعتمـدت الدراسـة المنهج الكيفي، في تحليل صورة المرأة في أغاني الفيديو كليب وتحليل المحتـوى فـي الحـالات المتعلقة بتحليل النص، وخلصت نتائج دراستها إلى أن هناك سـيادة للأغـاني العاطفيـة بنسـبة (83%)، مقابل (13%) أغاني اجتماعية، و(3%) أغاني شعبية، وأغلب الخطـاب اللغـوي فـي أغلبية الفيديو كليبات عاطفية، والأدوار التي تؤديها المرأة في الفيديو كليـب جـاءت عاشـقة أو مهجورة، أو راقصة، أو زوجة.

أما الدراسات الأخرى التي تم الإطلاع عليها، فقد ركزت بصورة كبيرة على التمايز الجندري في الوظائف الإعلامية وخصوصا الصحافة، ومن هذه الدراسات، الدراسـة التـي أعـدتها **تفاحـة علياء(2003)** حول مشكلات المرأة الصحفية العاملة في الصحف اليوميـة الأردنيـة، وهـدفت دراستها إلى التعرف على مشكلات المرأة الصحفية العاملة في الصحف اليومية الأردنيـة، مـن خلال التعرف على الظروف والقضايا المحيطة بها وبعملها في المجال الصحفي، وأهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والنفسية التي تتعرض لها المرأة العاملة في المجال الصحفي.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أغلب الصحفيات يعملن كمندوبات بنسبة 61.9%، ثم المحـررات بنسبة 34.5%، فيما تشكل رئاسة الأقسام وإدارة التحرير نسبة 1.8%، وهي نسبة متدنيـة جـدا للمرأة الصحفية، وتمثل اختفاء المرأة الصحفية عن مراكز صنع القرار في إحدى أهـم وسـائل الاتصال، كما أن هناك تمييزا تعانيه الصحفيات مقارنة بزملاء العمل، مثل عـدم المسـاواة فـي

الراتب بنسبة 17.3%، إذ إن النظرة إلى المرأة والصورة النمطية التي يحملها المجتمع عن المرأة سببان في عدم وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.

واتفقت هذه الدراسة مع بعض الدراسات الأجنبية ومنها دراسة **(ويلسون) (Wilson 1990)** من جامعة ميسوري بعنوان (النساء في الإعلام في الولايات المتحدة – مكانة متدنية وراتب متـدن)، هدفت إلى التعرف على الفجوة بين الجنسين والتعرف على نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصـب عليا في مواقع صنع القرار في الإعلام، وتوصلت إلى زيادة احتمالية احتلال النساء مواقع أدنـى وتدني احتمالية تقدمهن ومكسبهن مقارنة بالرجال في الموقع ذاته، وبلغت نسبة النساء في المواقع العليا 6% فقط، ووفقا للباحثة فما زالت النساء يفتقرن إلى السياسة والمال والاتجاه لأن الإعلام ما زال ذا صبغة ذكورية، فالرجل يختار المادة الإعلامية وهو الذي يحدد الأخبار.

ودراسة أخرى حملت عنوان (شكاوى الصحفيات العاملات في الصحف) **(تشـانس وتشـايلدز) (Chance,Childerswalch 1997)؛** حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن حجم مشكلة التمييز الجندري لدى الصحفيات العاملات في الصحف اليومية الأمريكية، والتعرف إلى أنـواع التمييـز الذي تمر به الصحفيات على نحو متكرر. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مشكلة التمييز الجنسي لدى الصحفيات يشكل مشكلة على الأقل لدى 40% من الصحفيات، والشعور بالتمييز في مجالات معينة أهمها الراتب، والترقية والواجبات والفرص.

وأحدث الدراسات التي كتبت في مجال التمايز الجندري والفجوة الجندرية كانت **لبيـر، مونيكـا (2007)**، حول النوع الاجتماعي والسلطة في الصحافة السويدية، وهدفت دراستها إلى التعـرف إلى واقع صحافة المرأة في السويد، والتمايز الجندري بين الجنسـين فـي الصـحافة السـويدية المرتبطة بالهيمنة الذكورية، وسلطة رأس المال، وتوصلت إلى أنه رغم زيادة نسبة الإنـاث فـي مجال الصحافة السويدية، إلا أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المواقع القيادية للمؤسسـات الإعلامية هو نتيجة الهيمنة الذكورية على السلطة والقيادة.

في حين تم الإطلاع على دراسة ركزت بصورة كبيرة على مفهوم النوع الاجتماعي وكانت حول تصورات المعلم/ المعلمة حول مفهوم وأبعاد النوع الاجتماعي (الجندر) في محافظة العاصمة من إعداد حوسو، عصمت (2007)، هدفت دراستها إلى التعرف إلى التصـورات الجندريـة لـدى المعلمات والمعلمين العاملات والعاملين في المدارس الحكومية والخاصة من حيـث مـا يتعلـق بالصفات الجندرية، المهن الجندرية، الاتجاهات الجندريـة، السـلوكات الجندريـة، والمهـارات

الجندرية، وهدفت إلى معرفة مدى وضوح مفهوم الجندر لدى المعلمات والمعلمين ومدى قـدرتهم على التفريق بين مفهوم الجندر وبين مفهوم الجنس، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتمـاعي بالعينة.

تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أن الصحافة العربية بشكل عام، والصحافة الخليجيـة بشكل خاص لم تركز على مفهوم النوع الاجتماعي باعتباره مصطلحا جديدا، شاع استخدامه فـي الأدبيات الحديثة، فضلاً عن أن معظم تلك الدراسات هي دراسات قديمة نسبيا.

ومن خلال استعراضنا تلك الدراسات تبين أيضا أن الدراسات البحثية كانت تركز علـى مفهـوم النوع الاجتماعي في مواضع معينة كالتعليم مثلا، كما أن أغلب الدراسات تصـب فـي معالجـة صورة المرأة، فأغلب الدراسات تركز على الصورة النمطية للمرأة، وكيفيـة معالجـة صـورتها بشكل إيجابي، وأغلب الدراسات تركز على صورة المرأة في وسـائل الإعـلام المرئيـة، أمـا الصحافة فالدراسات في ذلك قليلة للغاية.

ومن هنا تكتسب الدراسة الحالية أهميتها، إذ ستقوم بسد النقص في هذا الجانب مـن الدراسـات الإعلامية، وبشكل خاص الدراسات الإعلامية البحرينية فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي في الصحافة، إضافة إلى أن موضوع الدراسة موضوعا جديدا لم تتطـرق لـه الصـحافة العربيـة والخليجية، إذ ستركز على تمكين المرأة في جميع المجالات المختلفـة، السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والإعلامية، وفي مجال التعليم والصحة، إذ أنها ستقدم صورة جديدة للمرأة، وستزيل الصورة التقليدية التي أطرت ضمنها المرأة منذ سنين.

الفصل الثاني: نظريات وسائل الإعلام

2-1 المقدمة

2-2 تأثير نظريات وسائل الإعلام

2-3 نظرية التأثير المعتدل لوسائل الإعلام

أ- مدخل التثقيف أو الغرس الثقافي

ب- نظرية ترتيب الأولويات

ج- نظرية الاعتماد

د- نظرية التماس المعلومات

الفصل الثاني

نظريات وسائل الإعلام

2-1- المقدمة

يعد الإعلام من العلوم الإنسانية التي كانت محط اهتمام من قبل العلماء، فالإعلام صـنعة وفـن، وهو وسيلة تسهم في تشكيل وعي المجتمع والتأثير عليه، وقد بدأت الحاجة إلى الإعلام والاتصال منذ أقدم العصور، ومع بداية الحياة الاجتماعية، وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية.

فلا يمكن فهم كيفية عمل وسائل الإعلام، إلا بعد استعراض المراحل التاريخية التي واكبت العملية الإعلامية، ولا يمكن فهم تلك العملية إلا بعد فهم مصطلح الإعلام، هذا المصـطلح الـذي غيـر العالم، وجعله قرية صغيرة، تنقل لنا الأحداث والمعلومات من جميع القارات في لمح البصر.

إن الإعلام بمفهومه الشامل هو نقل الأخبار وما يجري في العالم من خلال الوسـائل الإعلاميـة المختلفة المتمثلة في الصحافة والتلفزيون والإذاعة والإنترنت وغيرها، فالإعلام هو الناقل لكل ما يحدث في العالم من أحداث، وهو المحرك الرئيس لكثير من القضايا فـي المجتمـع، واللاعـب الرئيس أيضا في عملية تشكيل الآراء والاتجاهات.

فالإعلام كصناعة ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، وغيرت مجرى العـالم، حتـى شـبهت بالمعجزة التي بهرت أعين الناس، وغيرت كثيرا من المفاهيم والقيم السائدة في المجتمـع، ولقـد تطور خلال السنوات كم كبير من التنظير في العلوم الاجتماعية المختلفة حول ما يمكن اعتبـاره الآن بالنظريات الكلاسيكية عن وسائل الإعلام المعاصرة، فالنظرية تغذي البحـث العلمـي عـن الإعلام، وهي تجسيد لحقيقة تطبيقات وسائل الإعلام، ومعنى وجودها في المجتمع الحديث، وآثار استعمالها وتطورها، فالنظرية الإعلامية هي إدراك كامل وفهم مستنير لحقيقة مـا يحـدث فـي المجتمع بسبب عمليات وسائل الإعلام وأنشطتها، والتطورات والتغيـرات التـي تطـرأ عليهـا. (مكويل، 1998).

ازدهار الأبحاث حول تأثير وسائل الإعلام كان نتيجة عدد من العوامل أهمها الحربان العالميتـان الأولى والثانية اللتان كانتا سببا للاهتمام بأبحاث الاتصال، فاستخدام هتلر الدعاية كان عاملا مهما

في ازدهار الدعاية والدعاية المضادة في حلبة الصراع الدولي، ما عزز رغبة الحكومـات فـي تحليل الدعاية واكتشاف مدى تأثيرها في الجمهور.

كما شهدت الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين الماضي موجة من الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة، مما حفز كثيرا من الباحثين على دراسة مدى تأثير وسائل الاتصال في التنمية القوميـة، وانتقال التحديث إلى الدول ما تحت النمو، ورافق ذلك ازدهار في بحوث تدفق المعلومات وانتشار المبتكرات ودور الاتصال فيها، إضافة إلى الثورة التكنولوجية في مجالات الاتصال في النصـف الثاني من القرن العشرين، التي جعلت العالم قرية كونية على حسب رأي مكلوهـان، مـا جعـل الباحثين يدققون النظر في تأثير الثورة الاتصالية في المسـتويات المحليـة والقوميـة والعالميـة وتأثيرها في الأفراد. (أبو إصبع، 1995).

كما أن الباحثين في مجال الإعلام اختلفت آراؤهم وأقوالهم حول تأثيرات وسائل الإعلام، فمـنهم من رأى بقوة تأثيره، ومنهم من رأى بمحدودية تأثيره، ومنهم من رأى بتأثيره المعتدل، وهذا مـا سنعرضه في هذا الفصل، إذ إننا سنوضح أقوال كل فريق، وأدلتهم في ذلك.

وهذا لا ينفي صفة التأثير الذي يمارسه الإعلام، فالإعلام هو سلاح ذو حدين إما أن يوظف فـي تنمية الجماعات وتحقيق مصالح المجتمع من خلال الالتزام الدقيق بخطط وبرامج تنموية شـاملة وموجهة نحو تحقيق أهداف محددة من شأنها النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وحضـاريا، وإما أن يكون إعلاما متخبطا غير واضح الأهداف.(البدوي، 2005)

سنلقي الضوء في هذا الفصل على نظريات الإعلام المختلفة وتأثيراته، مع التركيز على نظريات ترتيب الأولويات والاعتماد والتماس المعلومات التي يستند إليها البحث.

2-2 –نظريات تأثير وسائل الإعلام

هناك عديد من النظريات التي تناولت طبيعة تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، ولعل أبرزها من الوجهة التاريخية نظرية التأثير المباشر لوسائل الإعلام في الفرد والمجتمع، التي يعتقد العلماء أن وسائل الاتصال الجماهيرية تتمتع بنفوذ قوي ومباشر وفوري على الأفراد، ولديها القدرة على حملهم على تغيير آرائهم واتجاهاتهم التي يرغبها القائم بالاتصال. (ساري، 2005).

ففي أثناء الحرب العالمية الثانية قامت مجموعة من علماء النفس الأمريكيين برئاسة العالم كارل هوفلاند (Carl Hovland) من جامعة ييل (Yale) الأمريكية، بإجراء الدراسات الأولية للتثبت مما إذا كانت وسائل الإعلام ذات تأثير في الناس أم لا. والحقيقة أن الجيش الأمريكي هو الذي كان وراء هذه الدراسات بهدف تطوير برامج تعمل على زيادة اقتناعات الجنود المحاربين بعدالة قضيتهم والموت في سبيلها.

وقد أثرت نتائج هذه الأبحاث في جيل كامل من الدارسين في ميدان الاتصال وأصبحت نموذجا للبحث يحتذى، وأدت الأبحاث إلى تطوير نظرية الرصاصة الإعلامية (Bullet theory of communication) أو نموذج الحقنة الإعلامية (Hypodermic needle model of communication) كما سماه البعض الآخر. (الموسى، 1998).

أما النظرية الثانية من وجهة النظر التاريخية نظرية التأثير المحدود، وتستند هذه النظريـة إلـى مسلمات نفسية واجتماعية، إذ ظهرت دراسة قام بها لازرسفيلد وزميلاه (Lazarsfeld et al) في أعقاب حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 1940 التي قام بها روزفلت على الرغم من موقـف الصحافة المعادي له. هذه الدراسة أجريت لدراسة سلوك الناخبين في مقاطعـة إري (Eri) فـي نيويورك، أظهرت أن القليل منهم قد تأثر بوسائل الاتصال الجماهيري، وأوضحت الدراسـة أنـه ليس هناك أدلة كافية على أن الناس غيروا اتجاهاتهم تأثرا بالرسائل الإعلاميـة. (أبـو إصـبع، 1995).

وعلى الرغم من أهمية هاتين النظريتين إلا أنهما قد لا يساعدان كثيرا على هذه الدراسة؛ حيث إن النظرية الثالثة التي عالجت موضوع التأثير المعتدل هي أقرب منهما في تفسير الدراسة التي نقوم بها وتحليلها، لذا سنفرد لهذه النظرية جزءا أوسع من النظريتين السابقتين.

2-3- نظرية التأثير المعتدل لوسائل الإعلام

برز في أواخر الستينيات والسبعينيات في ميدان البحث الإعلامي ما يعرف بنموذج التأثير المعتدل لوسائل الإعلام، وبنت عدة افتراضات منها:

1- قللت نظرية التأثير المحدود من شأن تأثيرات وسائل الاتصال الجماهيري، ومن ثم فإن نظرية التأثير المعتدل ترى أن وسائل الاتصال في ظل ظروف معينة لها تأثير كبير.

2- إن الأبحاث السابقة نظرت إلى تأثيرت وسائل الاتصال في مجالات المواقف والآراء، بينما تأثيراتها في متغيرات أخرى لها تأثيرات أكبر وأوضح.

3- الأبحاث السابقة كانت دراستها لتأثيرات قريبة المدى وأغلبها استبعدت التأثيرات طويلة المدى. (أبو إصبع، 1995).

وتشتمل هذه النظرية على ثلاثة نماذج وهي:

أ- مدخل التثقيف أو الغرس الثقافي (Cultivation Approach)

يعد مدخل الغرس الثقافي هو تطبيق للأفكار الخاصة بعمليات بناء المعاني وتشكيل الحقائق الاجتماعية، والتعلم بالملاحظة، فقد قام الباحثون بدراسات ميدانية امتدت لسنوات طويلة، واستمرت طيلة الستينيات والسبعينات، وأكدوا في دراستهم أن هذه الوسائل لديها القدرة على تشكيل المعاني والمعتقدات والصور الرمزية، وقادتهم دراساتهم إلى نتيجة مفادها أن تعرض الفرد المتكرر للتلفزيون ولفترات طويلة ومنتظمة ينمي لديه اعتقاد بأن العالم الذي يشاهده هو صورة عن العالم الاجتماعي الذي يعيشه، وأن وسائل الاتصال تؤثر بشكل قوي في إدراك الأفراد للعالم الخارجي وتبني لديهم اعتقادات خاصة حول طبيعة هذا العالم. (ساري، 2005)

ب- نظرية ترتيب الأولويات- الأجندة (Agenda Setting)

تسمى هذه النظرية أيضا بفرضية إعداد الخطة (Agenda-Setting Hypothesis)، وتستند هذه الفرضية إلى أن وسائل الإعلام المختلفة تتمتع بقوة كبيرة في تشكيل الرأي العام حاول القضايا التي يواجهها المجتمع، ومن خلال حجم الطرح لهذه القضايا يستثار اهتمام الجمهور بها. (الموسى، 1998).

أي أن الدور الفعلي لهذه الوسائل يكمن في تحريك اهتمامات الجمهور بقضايا وموضوعات بعينها لتتفق في ترتيبها مع الترتيب الذي تضعه هذه الوسائل لأهمية هذه القضايا والموضوعات، بمعنى أنها تفرض على الجمهور جدول أعمالها الذي يحدد لهم الأهم والمهم والأقل أهمية، وغير المهم من تلك الموضوعات. (ساري، 2005).

ويبدو واضحا أن مدخل ترتيب الأولويات مرتبط بنظرية حارس البوابة (Gate –Keeper) من خلال تحديد حجم المعلومات والطروحات للقضايا المختلفة التي تحدث في البيئة. (الموسى، 1998).

ج- نظرية الاعتماد (Dependency Theory)

نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام هي نظرية بيئية تنظر إلى المجتمع باعتباره تركيبا عضويا، وهي تبحث في كيفية ارتباط أجزاء من النظم الاجتماعية صغيرة وكبيرة يرتبط كل منها بالآخر، ثم يحاول تفسير سلوك الأجزاء فيما يتعلق بهذه العلاقات. (مكاوي والسيد، 1998).

هذه النظرية تقوم على أساس وجود علاقة قوية بين الجمهور والإعلام والنظام الاجتماعي، والمحور الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن الجمهور يعتمد على وسائل الإعلام لتزويده بالمعلومات التي تلبي حاجاته وتساعده على تحقيق هذه الاحتياجات. (الموسى، 1998).

تقوم علاقات الاعتماد على وسائل الإعلام على ركيزتين أساسيتين هما:

1- الأهداف: لكي يحقق الأفراد والجماعات والمنظمات المختلفة أهدافهم الشخصية والاجتماعية فإن عليهم أن يعتمدوا على موارد يسيطر عليها أشخاص أو جماعات أو منظمات أخرى، والعكس صحيح.

2- المصادر: يسعى الأفراد والمنظمات إلى المصادر المختلفة التي تحقق أهدافهم، وتعد وسائل الإعلام نظام معلومات يسعى إليه الأفراد والمنظمات من أجل بلوغ أهدافهم، وتتحكم وسائل الإعلام في ثلاثة أنواع من مصادر المعلومات وهي:

- **المصدر الأول:** جمع المعلومات.
- **المصدر الثاني:** تنسيق المعلومات، وتنقيحها التي تم جمعها بزيادة أو نقصان.
- **المصدر الثالث:** نشر المعلومات والقدرة على توزيعها إلى جمهور غير محدود.

يقترح ملفين ديفلير وساندرا بول روكيتش نموذجا للتعبير عن الاعتماد المتبادل Interdependence بين كل من وسائل الإعلام والنظم الاجتماعية الأخرى والجمهور. فقوة وسائل الإعلام تكمن في سيطرتها على مصادر معلومات يعتمد عليها الأفراد والمجموعات والمنظمات والنظم الاجتماعية لتحقيق أهدافهم. وعلاقة الاعتماد هذه ليست ذات اتجاه واحد، وإنما تعتمد وسائل الإعلام أيضا على المصادر التي يسيطر عليها الآخرون. فالنظم السياسية والاقتصادية والنظم الأخرى في المجتمعات الحديثة تعتمد على وسائل الإعلام لعمل الربط والاتصال بالجمهور المستهدف، وفي الوقت نفسه تتحكم وسائل الإعلام في المعلومات وموارد الاتصال التي تحتاج إليها المنظمات السياسية والاقتصادية لكي تؤدي وظائفها بكفاءة في المجتمعات الحديثة المعقدة.

من ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام ليست قوية تماما، فهي أيضا تعتمد على موارد تتحكم فيها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى لكي تمارس عملها بكفاءة أيضا، فوسائل الإعلام والمنظمات الأخرى في المجتمع لا تستطيع العمل بكفاءة دون الاعتماد على بعضها بعضا.

كما أن النظام الاقتصادي يعتمد على وسائل الإعلام، فكل منهما يعتمد على الآخر لتحقيق أهدافه في الحياة والتنافس والرخاء، وكذلك النظام السياسي يعتمد على موارد وسائل الإعلام لتحقيق أهداف منها:

- زيادة وتدعيم القيم والمعايير السياسية مثل الحرية والمساواة وإطاعة القوانين.

-الحفاظ على النظام السياسي وتحقيق التكامل الاجتماعي من خلال بث روح الإجماع وتكوين الرأي العام.

-تدعيم الشعور بالمواطنة لتنفيذ الأنشطة الأساسية مثل الحماس للحرب، أو المشاركة في التصويت الانتخابي.

-التحكم وكسب الصراعات التي تقع داخل السيادة السياسية مثل صراعات الأحزاب والصراعات بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى مثل النظام الديني للفصل بين الدين والدولة.

وبالتالي فإن وسائل الإعلام تعتمد على النظام السياسي لاكتساب الحماية التشريعية والقضائية والتنفيذية، والحصول على معلومات رسمية وغير رسمية لتغطة الأخبار، وتحقيق عائد من الإعلانات السياسية في أوقات الانتخابات. ومع ذلك يمكن أن يحدث الصراع بين النظام السياسي ووسائل الإعلام بسبب رغبة الحكومات في فرض رقابة على النشر، وسرية المعلومات لعدم حصول وسائل الإعلام عليها، وإخفاء الفساد السياسي.

أما الاعتماد المتبادل بين الأفراد ونظم وسائل الإعلام فالأفراد يقيمون علاقات اعتماد على وسائل الإعلام لأن الأفراد توجههم الأهداف، وبعض أهدافهم تتطلب الوصول إلى مصادر تسيطر عليها وسائل الإعلام.

فالأفراد يعتمدون على الإعلام للفهم ولمعرفة الذات من خلال التعلم والحصول على الخبرات، والتوجيه، كتوجيه العمل، ماذا تقرر أن تشتري، وكيف ترتدي ثيابك؟

والتسلية التي تعد هدفا جوهريا، وهي سمة لكل المجتمعات، وهي أكثر من مجرد وسيلة للهروب أو التخلص من التوتر.

ونظرية الاعتماد الفردي على وسائل الإعلام هي عملية نفسية إدراكية تزيد من احتمالات أن يتأثر المرء بمحتويات معينة في وسائل الإعلام، والمتمثلة في الآثار المعرفية وهي تكوين الاتجاهات وترتيب أولويات الاهتمام، واتساع المعتقدات والقيم.

والآثار الوجدانية المرتبطة بالمشاعر والعواطف، الخوف والقلق، وأخيرا الآثار السلوكية المتمثلة في التنشيط وهو قيام الفرد بعمل نتيجة التعرض للوسيلة الإعلامية مثل اتخاذ مواقف مؤيدة لمطالبة المرأة بحقوقها والمساواة بين الجنسين، والخمول وهو عدم النشاط وتجنب القيام بالفعل،

ويتمثل ذلك في العزوف عن المشاركة السياسية وعدم الإدلاء بالتصويت الانتخابي، وعدم المشاركة في الأنشطة التي تفيد المجتمع.

د-نظرية التماس المعلومات (Information Seeking)

هذه النظرية تركز على سلوك المرء للحصول على المعلومات، والتعرف إلى العوامل التي تحدد ذلك السلوك، ومن هذه العوامل توظيف المعلومات أو فائدتها في إشباع مصلحة حقيقية في موضوع معين، أو التماسها للترفيه، أو بسبب الحاجة إلى التنويع، أو بسبب خصائص شخصية.
فاختيار المعلومات يعزز مواقف المتلقي الحالية، والمرء يبحث عن المعلومات ويسعى إليها إذا كانت تدعم مواقفه وآراءه الحالية، كما أن توظيف المعلومات واستخدامها في إشباع حاجات المتلقي وتحقيق مصلحته، إذ يسعى المرء إلى الحصول على المعلومات ويقوم بتوظيفها بشكل أفضل، أضف إلى ذلك أن الخصائص الشخصية للمتلقين تختلف وبالتالي فهو يسعى إلى الحصول على المعلومات انسجاما مع خصائصه الشخصية، كما أن بنية المجتمع تقوم بالتأثير في أسلوب استمالات المواطنين، لاستعمال وسائل الإعلام المختلفة، وتؤدي إلى تشكيل طريقة استخدام الجمهور وسائل الإعلام وتفضيلهم وسيلة معينة كمصادر للأخبار. (أبوإصبع، 1995)

واستنادا إلى تلك النظريات التي أوردناها فإنه تم اختيار هذه النظريات، ترتيب الأولويات، والاعتماد والتماس المعلومات، كونها تتوافق مع فرضيات الدراسة؛ إذ إن المواطن البحريني يعتمد اعتمادا كبيرا على الصحافة، وما تزوده به من معلومات في تشكيل اتجاهاته، واستمالته لصحيفة دون أخرى، وهو يعتمد على الأخبار بشكل أساسي. وقد أوردت دراسة حديثة أجريت في عام (2009) للباحثة فرح العوض، وهي رسالة ماجستير حول الصحافة وتشكيل الوعي السياسي لدى الجمهور البحريني، بأن ما نسبته (29.5%) من الجمهور يعتمدون على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات، وأن الوسيلة الإعلامية المفضلة لهم هي الصحافة. (بوابة المرأة).

أضف إلى ذلك أن الصحافة البحرينية تقوم بترتيب الموضوعات التي تراها مهمة حتى يتشكل وعي الجماهير بالنسبة لها، وذلك راجع إلى السياسة التي تتبناها كل صحيفة ورؤاها، وبحسب تقرير منظمة (آيركس) المعنية بالبحوث والصحافة والإعلام لعام 2009، فإن "الصحافة البحرينية تغطي الأخبار المحلية على نحو كاف، ولكنها عادة لا تغطي بحسب أولويات الجمهور، وإنما تكون مدفوعة بتوجيهات من رؤساء التحرير عندما تغطي مختلف القضايا". (الوسط، 2009)

كما أن تلك السياسة تعتمد في حد ذاتها على وسائل أخرى، وهذا يحيلنا إلى نظرية الاعتماد، فالصحافة تعتمد على النظام السياسي وعلى النظام الاقتصادي، وبالتالي فإنها لكسب ود النظام السياسي وللحصول على المورد الاقتصادي الذي عادة ما يتأتى بالإعلانات فإنها ترتب أجندتها وفق سياستها وسياسة الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي تعتمد عليها، وهذا ما نراه جليا في الصحافة البحرينية التي كثيرا ما تتشكل رؤاها حول قضية ما بناء على الخلفية السياسية التي تتبناها الحكومة أو وجهة النظر المعارضة، وهذا ما تم تبيانه من خلال تحليل صحيفتي "الوطن" و"الوسط" اللتين تخضعان لنظام سياسي معين، وترتيب أولوياتهما وفق أجندتهما السياسية المختلفة والتي تشكل إحداها وجهة النظر الحكومية والأخرى وجهة النظر المعارضة.

فصحيفة "الوطن" وكذلك "الوسط" كما ذكرنا آنفا صحيفتان تعتمدان اعتمادا رئيسا على تبني وجهة نظرهما المبنية على خلفيتهما وآيديولجيتهما السياسية، فالوطن تنطلق من رؤى مبنية على ما أسست من أجله، فهي تمثل وجهة نظر الحكومة، أي أنها ترتب أجندتها وفق ما تراه الحكومة، فهي تركز في موضوعاتها مثلا على الحرية السياسية والديمقراطية في المملكة، وتجند الأقلام الصحفية لتبيان أهمية هذا الموضوع، سواء عن طريق الأعمدة الصحفية، أو استطلاعات الرأي والتحقيقات واللقاءات، وبالتالي فإنها وجهت الرأي العام لتبني هذا الرأي، وبالتالي فإن "الوطن" تعتمد في رؤاها على النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والعكس صحيح.

ولو أتينا للوسط فإننا نجد النقيض تماما، فهي تجد أن الديمقراطية في المملكة لا تطبق بالشكل الصحيح، وتجند الأقلام الصحفية للكتابة عن عدم تطبيق روح الديمقراطية المطلوبة، وأن هناك عديدا من القضايا التي على الحكومة الالتفات إليها كتعديل الدستور وغيرها، وبالتالي فإن "الوسط" أيضا تتبنى وجهة نظر النظام السياسي الذي تمثله وهو "المعارضة" مع الأخذ بالنظام الأعلى في المملكة، وأعني به "الحكومة"، فهي وإن كانت تمثل وجهة النظر المعارضة فإنها بالتالي تخضع لرقابة المؤسسة الرسمية السياسية، أضف إلى اعتمادها أيضا على النظامين الاقتصادي

والاجتماعي، والعكس صحيح، وهي إذا وجهت رأيا عاما معينا أو شريحة معينة أثرت فيه وتأثرت به.

وبالتالي فإننا نجد أن الجمهور يلتمس الحصول على المعلومات، كما ذكرنا آنفا، من خلال الصحافة، فالبعض يختار "الوطن" على اعتبار أنها الصحيفة التي تشبع حاجته للحصول على الأخبار، وأنها تتفق مع اتجاهاته وآرائه، وهناك من يختار "الوسط" ويعتمد عليها اعتمادا رئيسا للحصول على المعلومات، فهي تشكل آراءه، وتتفق مع ميوله، والبعض يعتمد على الصحيفتين لإشباع الفضول عنده، وكيفية معالجة الصحيفتين لبعض القضايا المهمة في المملكة كقضايا الإسكان مثلا، وتغطية فعاليات النواب ومجلس النواب.

الـفصـــل الثـــالـث: تطور الصحافة البحرينية

3-1 المقدمة

3-2 مفهوم الصحافة ونشأتها

3-3 دور الصحافة في توعية المجتمع

- دور الصحافة في نشر الوعي المتعلق بقضايا المرأة

3-4 الصحافة البحرينية ومراحل تطورها

الفصل الثالث
تطور الصحافة البحرينية

3-1- المقدمة

تلعب الصحافة دورا كبيرا في توعية المجتمع بجميع القضايا المرتبطة بحياته أو بحياة الآخرين، فهي تسهم في تشكيل الرأي، كما أنها أداة ضغط تمارس على الحكومات، فالصحافة لها من التأثير والقوة ما يمكنها لتغيير الاتجاهات والمعتقدات، فهي تقوم بدور يضاهي ما تقوم به السلطة الحاكمة حتى عرفت ببلاط صاحبة الجلالة أو "السلطة الرابعة".

إن الصحافة هي الوسيلة الإعلامية الأولى التي استخدمها الأقدمون، لقد قامت الصحافة منذ البداية بوظيفة اجتماعية، مهمتها الإخبار والإعلام، فقد بدأت بفكرة وفن وموهبة، وبعد التطورات التي طرأت عليها أصبحت صناعة تخضع للأحكام والقواعد والمقاييس، ولهذه المهنة خصوصية عرفها نقيب الصحافة الإنجليزية بقوله: "ليست الصحافة حرفة كسائر الحرف، بل هي أكثر من مهنة، بل طبيعة من طبائع الموهبة، وهي شيء بين الفن والعبادة لأن الصحفيين خدم عموميون للمجتمع غير رسميين هدفهم الأول رقي المجتمع".(صقر، 1998)

وانطلاقا من هذه المقولة فإن الصحافة هي النافذة التي يطل من خلالها الآخرون، وهي المرآة العاكسة للمجتمع، توصل آراء الناس ومشكلاتهم وقضاياهم إلى السلطة الحاكمة في المجتمع.

وهي الرقيب أيضا على أداء الحكومة وضعفها وقوتها، فواضعو دستور الولايات المتحدة الأمريكية كفلوا حرية الصحافة وأضفوا عليها قداسة ضمنت لهم ولها مقعد السلطة داخل المجتمع الأمريكي، وكان توماس بابيجنتون ماكولي المؤرخ السياسي الانجليزي هو أول من لاحظ أن الشرفة التي يجلس عليها المندوبون الصحفيون داخل قاعة البرلمان أصبحت السلطة الرابعة في المملكة، أما توماس جيفرسون فقد كتب في عام 1787: "إن رأي الشعب هو الدعامة التي تقوم عليها حكومتنا ويجب الحفاظ على هذا المفهوم، وإذا خيرت بين وجود حكومة من دون صحافة أو صحافة من دون حكومة لاخترت الثانية بلا أدنى تردد".

فالصحافة قدرة على استثارة الرأي العام من أقصى البلاد إلى أقصاها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها كشف الصحافة فضيحة ووترجيت.(راي تيل وتيلور،1990)

ولقد عرفت البحرين أهمية الصحافة في المجتمع، وما تقوم به من تأثير في الجمهور وإسهامها في تشكيل الرأي العام.

كانت البدايات الأولى للصحافة البحرينية على يد الصحافي عبد الله الزايد، الذي أسس أول صحيفة وهي صحيفة "البحرين" عام 1939، وتوالى إصدار الصحف في البحرين، لتكون الدولة الخليجية الثانية بعد الكويت، خصوصا أن البحرين مرت بإرهاصات عديدة، منها الانتداب البريطاني على منطقة الخليج، فقد كانت صحيفة الزايد في ذلك الوقت تزخر بتناول عديد من الموضوعات السياسية، والتعليق على أخبار الحرب العالمية الثانية، وكانت جريدة الزايد تعكس كل الأحداث المحلية بالخليج أولا بأول. أما في خمسينيات القرن الماضي فقد اتخذت الصحف البحرينية منحى آخر، تمثل في إصدار صحف المعارضة للسياسة البحرينية الداخلية، وكانت فترة تشكيل الأحزاب السياسية والمعارضة، أما صحافة الستينيات فقد ركزت على عرض الأخبار السياسية دون تحليل، وفترة السبعينيات كانت هي البداية الحقيقية لإصدار الصحف المتنوعة في البحرين، ثم ازدهار الحركة الأدبية والثقافية في الثمانينيات، وفي التسعينيات كانت ولادة عديد من المجلات المتنوعة، ثم المشروع الإصلاحي لجلالة الملك نهاية 1999 وبداية الألفية الثالثة، الذي شكل نقلة نوعية في تاريخ الصحافة البحرينية، ومنها صدور صحف مثل "الوسط" و"الوطن" و"الوقت" وغيرها، فمع المشروع الإصلاحي للملك تمتعت البحرين بقدر كبير من حرية التعبير التي تعد عالية مقارنة بدول مجاورة باستثناء الكويت.

وسنحاول في هذا الفصل، تسليط الضوء على تاريخ الصحافة الخليجية ونشأتها مع التركيز على تاريخ الصحافة البحرينية، الذي هو جزء لا يتجزأ من الصحافة الخليجية، مستعرضين دور الصحافة في تشكيل وعي المجتمع بقضايا المرأة.

مفهوم الصحافة ونشأتها

إن مفهوم الصحافة اتخذ أبعادا جديدة مع تطور الممارسة الصحفية ونمو الدراسات الصحفية، بحيث لم يعد هناك اليوم مفهوم واحد للصحافة يمكن أن يتفق عليه الجميع.

أولا: المدخل اللغوي لتعريف الصحافة

في قاموس أوكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى Press وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة، ونشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضا Journal ويقصد بها الصحيفة، وJournalism بمعنى الصحافة، و Journalist بمعنى الصحفي. (أبو زيد، 1998)

وفي قاموس المنجد في اللغة هي مصدر الفعل الثلاثي صحف، صحف الكلمة: أخطأ في قراءتها وروايتها في الصحيفة أو حرفها عن وضعها.

والصحافة عند المحدثين: كتابة الجرائد، والصحاف من يخطئ في قراءة الصحيفة، وبائع الصحف، والصحفي هو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحافة بأشباه الحروف، والذي يأخذ العلم من الصحيفة لا عن أستاذ.

والصحافي بكسر الصاد وفتح الحاء هو الذي اتخذ الصحافة مهنة له، والصحيفة جمع صحائف وصحف: القرطاس المكتوب.(المنجد، 1980).

أما المعنى المتعارف عليه اليوم للصحافة العربية فيرجع الفضل فيه للشيخ نجيب حداد منشئ صحيفة لسان العرب في الإسكندرية، وهو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها، ومنها أخذت كلمة صحافي. (أبو زيد، 1998)

وأول من اختار لفظ صحيفة هو الكونت رشيد الدحداح، إلا أن أحمد فارس الشدياق صاحب جريدة "الجوائب"، ومناظر الدحداح في المسائل اللغوية استعمل لفظ جريدة. وهي مأخوذة عن الجرائد أي قضبان النخل المجردة من خوصها، وقد استعمل القس لويس صابونجي صاحب مجلة "النحلة" لفظة نشرة بمعنى جريدة أو مجلة.(مروة،1961)

والصحافة فرع من وسائل الإعلام وهي في محتواها تخاطب اتجاهات القراء، وكل قارئ يشتري الصحيفة التي تناسب اتجاهاته، وتمد الصحافة الرأي بأكثر من الأحداث الآنية وذلك في سلسلة قصيرة ومنتظمة. وحداثة الخبر هي ما يعطي الصحيفة باللغات الأجنبية الدلالة على الأهمية

فالاسم باللغة الإنجليزية نيوز News يدل على حداثة الخبر، إذ إنها جاءت من كلمة نيو New ومعناها جديد، إلى جانب أنها تدل على عالمية الأخبار، لأن كلمة News تتكون من الأحرف الأولى للجهات الأصلية الأربعة الشمال والشرق والغرب والجنوب.
وتدل كلمة Zeitung على الزمن، وكلمة Journal على اليوم، وقديما كان اليوم هو أسرع الوحدات الزمنية لنشر الأخبار وذلك قبل الاختراعات الحديثة. (حمزة، 1985)

ثانيا: المدخل القانوني

ويقصد بالتعريف القانوني للصحافة هو التعريف الذي تأخذ به قوانين المطبوعات والذي على أساسه تعامل الصحافة من قبل الحكومات، ففي قانون الصحافة البحريني لسنة 2002 عرف القانون الصحافة بأنها: " مهنة تحرير المطبوعات الصحفية وإصدارها"، و الصحيفة: "كل جريدة أو مجلة أو مطبوع آخر يصدر باسم واحد وبصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة بما في ذلك الصحف الإلكترونية التي تصدر أو تبث بالوسائل الإلكترونية.

والصحفي هو: " من مارس مهنة الصحافة بصفة منتظمة في صحيفة يومية أو دورية أو وكالة صحفية أو عمل مراسلا لإحدى وكالات الأنباء أو الصحف العربية أو الأجنبية أو لأية وسيلة إعلامية أخرى متى كان عمله الكتابة فيها أو مدها بالأخبار و التحقيقات و سائر المواد الصحفية كالصور و الرسوم أيا كان نوعها". (قانون الصحافة، 2002).

أما قانون الصحافة والمطبوعات الأردني لسنة 1967 فيعرف الصحافة بأنها: مهنة إصدار المطبوعات الصحفية، ويشمل العمل الصحفي صاحب الرخصة بإصدار المطبوعة الصحفية، ومحررها المسؤول، ومدير إدارتها وكل من يعمل في تحريرها وتصحيح مادتها، ويمدها بالأخبار والترجمات والتحقيقات وسائر المواد الصحفية، بما فيها الصور والرسوم، كما يشمل العمل الصحفي أيضا المراسلين الأردنيين لوكالات الأنباء والصحف الخارجية.

أما (الصحفي) فهو: "كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق". (التشريعات الأردنية، الموقع الإلكتروني).

وفي قانون المطبوعات والنشر الكويتي لسنة 2006 تعرف الصحيفة بأنها:" كل جريدة أو مجلة أو أي مطبوع آخر يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة ولو كان مجرد ترجمة أو نقل عن مطبوعات أخرى".

أما كلمة الصحفي فقد استخدم قانون المطبوعات الكويتي كلمة محرر بدلا من صحفي، وقصد به: " كل من يعمل في تحرير الصحيفة على سبيل الاحتراف من صحفيين سواء كانا مراسلين أو محللي الأخبار أو مجري التحقيقات الصحفية أو مترجمين أو رسامين أو مصورين". (شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي).

ثالثا: المدخل الأيديولوجي لتعريف الصحافة

اختلاف الأيديولوجية التي يتبناها النظام الصحفي القائم في المجتمع الذي تصدر فيه هذه الصحافة وهذه الآيديولوجية ترتبط بالتالي بالفلسفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع. والتعريفان الرئيسان للصحافة، واللذان يسودان واقعنا المعاصر هما:

1- التعريف الليبرالي للصحافة

التعريف الليبرالي للصحافة هو أن طريق الوصول إلى الحقيقة يتمثل بالمنافسة الحرة للآراء والأفكار الحرة التي تتضح فيها جوانب الحقيقة كافة، وزواياها المختلفة، والصحافة بالمفهوم الليبرالي يجب أن تكون متحررة من قيود الرقابة.(أبو عرجة، 2003)

2- التعريف الاشتراكي للصحافة

أما التعريف الاشتراكي للصحافة فهو على أساس أن الصحافة تاريخيا، نشاط اجتماعي يقوم على نشر المعلومات التي تهم الرأي العام، والصحافة تحتاج إلى وسائل إعلامية مناسبة لنشر المعلومات الاجتماعية. (أبو زيد، 1998).

فالصحافة في ظل النظرية الشيوعية كانت تقوم بنقل هذه النظرية والسياسة الشيوعية إلى الجماهير لتعبئة التأييد للحزب والحكومة، ويمارس الحزب السيطرة التامة على الأجهزة الإعلامية وتشغيلها.(أبو عرجة، 2003)

3-3-دور الصحافة في توعية المجتمع

حتى نفهم دور الصحافة في توعية المجتمع، فلا بد أولا من فهم الهدف من الصحافة، فالهدف الأول للصحافة هو تزويد الناس بالمعلومات التي يحتاجون إليها لكي يكونوا أحرارا، وأن يحكموا أنفسهم.

وهناك مبادئ أساسية للصحافة، تساعدنا على فهم الهدف الرئيس من الصحافة:

1- الصدق هو الالتزام الأول للصحافة.

2- ولاؤها الأول للمواطنين.

3-جوهرها نظام من التحقيق.

4-ممارسوها يجب أن يحتفظوا باستقلالهم عن هؤلاء الذين يغطونهم بالأخبار.

5-الصحافة يجب أن تكون رقيبا مستقلا عن السلطة.

6-يجب أن تشكل الصحافة منبرا للنقد العام وللحلول الوسط.

7-يجب أن تناضل الصحافة من أجل أن تجعل الهام مشوقا مع الالتزام بصلب الموضوع.

8-يجب أن تبقى الصحافة على الأخبار شاملة ومتناسبة مع أهمية الموضوع. (كوفاتش، وروزنشتيل،2006).

فالصحيفة تحتل مكانا خاصا لدى المثقف الواعي المتابع، لأن الصحيفة تمتلك الكلمة المقروءة التي يمكن أن تراجع ويمكن أن يحتفظ بها، كما أنها لا تزال أكثر قدرة على نشر التحليلات والبيانات والأرقام من وسائل الإعلام الأخرى، وهي الأكثر قدرة على التأثير والأكثر وثوقا في تثبيت الحقائق في أذهان الناس.

وبالتالي فإن الصحافة باعتبارها وسيلة من وسائل الإعلام لديها مقدرة خاصة على نشر المعارف والأفكار، والقدرة الكبيرة للتأثير في الناس وتكوين مواقف، وإنجاز سلوك محدد حول قضايا محددة، لأن الإنسان يسعى إلى اكتساب المعرفة لمجرد حب الاستطلاع الإنساني لحصوله على المعرفة.

فمقدار ما تستطيع الرسائل الإعلامية إحداثه من تغيير في عقل الفرد المستقبل، يحدد قيمة الرسالة الإعلامية، ومن ثم فإن أجهزة الإعلام والاتصال بمقدار ضخها لمثل هذه الرسائل تزداد قيمة وأهمية، وتصبح قوة حقيقية في المجتمع، وقوة حقيقية للنظام السياسي الذي يملكها. (صقر، 1998).

إن الصحافة المكتوبة هي صدى أفكار قرائها، وصدى أذواقهم أكثر مما هي ترجمة لآراء محرريها واختياراتهم، وهي الوسيط الجماعي الوحيد بين الأفراد ومجموعات الفكر السياسي أو المصالح الاقتصادية التي تلهمها، وتخاطب كتلا قليلة التعليم، وهي شديدة التأثر والتقبل.

وتقوم وسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون والسينما بالإشتراك مع الصحافة في دور نشر القيم الاجتماعية.

فالصحافة عنصر لا يستغنى عنه في توازن الحياة الاجتماعية، فهي تقدم بمضمونها التحريري أو بالدعاية التي تنشرها نماذج للسلوك الفردي ونمط المعيشة، وهي تمارس في حياة قرائها اليومية تأثيرا متزايدا يعوض إلى حد كبير التأثير الذي فقدته في الحياة السياسية بمفهومها الواسع. (ألبير،1976)

- دور الصحافة في نشر الوعي المتعلق بقضايا المرأة

هل الصحافة تقوم بدورها الوظيفي في نشر وتوعية المجتمع بقضايا المرأة؟ وهل تقوم الصحافة بدورها في تغطية أجندة الفعاليات النسائية؟ أم أن الصحافة لا تزال قاصرة في توعية المجتمع بقضايا المرأة؟

لقد برز الاهتمام العالمي بشؤون المرأة إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى نتيجة للدور الفعال للمرأة خلال فترة الحرب؛ حيث حلت مكان الرجل في كثير من مواقع العمل والإنتاج، وأثبتت جدارتها بمشاركة الرجل على قدم المساواة.

ومنذ مؤتمر السلام عام 1919 بدأت المرأة تشغل موقعا مهما في المواثيق الدولية من حيث حمايتها ومساواتها بالرجل.

وصدر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 برنامج عمل بكين الذي أكد عدة محاور، منها: الإعلام، إذ أكد البرنامج أن وسائل الإعلام ترسم قوالب جامدة للمرأة، وتعمل على

ترسيخ الصورة الذهنية التي تشجع على ممارسة العنف ضد المرأة، وافتقار المرأة إلى الوصول إلى قنوات التعبير وصنع القرار في المؤسسات الإعلامية.

كما أقر المؤتمر العام لليونسكو برنامج عمل تورنتو في العام ذاته، في أعقاب الندوة الدولية التي حملت عنوان: "المرأة ووسائل الاتصال"، وقد تضمن برنامج العمل دعوة وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وكذلك المنظمات النسائية إلى ضرورة تحقيق الأهداف التالية:

- إتاحة الفرصة للمرأة للعمل في وسائل الإعلام والتعبير عن قضاياها من خلال هذه الوسائل.
- زيادة مشاركة المرأة في إدارة وسائل الإعلام وصناعة قراراتها.
- استخدام وسائل الاتصال للترويج لأنشطة المرأة، ومشاركتها المساوية للرجل في إطار الحفاظ على حرية التعبير وحرية الصحافة.
- إدراك أهمية شبكات وسائل الاتصال النسائية على اتساع العالم وتزويدها لوسائل الإعلام بأخبار ومعلومات عن أنشطة المرأة واهتماماتها.
- توفير برامج تستهدف التوعية بدور النوع Gender- Awareness. (مكاوي، وعبدالغفار، 2008).

كما لم تغفل المؤتمرات العربية عن الإشارة إلى دور الإعلام في تمكين المرأة، ومنها مؤتمر منظمة المرأة العربية الذي عقد في مملكة البحرين عام 2006، وركز على دور الإعلام في نشر الوعي المتعلق بالمرأة، وأهميته في إبراز دور المرأة كشريك أساسي في عملية التنمية.

وعلى الرغم من تلك المؤتمرات التي نصت صراحة على ضرورة نشر الأنشطة والفعاليات النسائية عبر وسائل الإعلام، وتخصيص مساحات لإبراز نشاطات المرأة واهتماماتها، إلا أننا نجد الصحافة في العالم الثالث لا تزال قاصرة في نشر قضايا المرأة، وذلك بحسب بعض الأقلام النسائية اللائي كتبن حول هذا الموضوع.

إذ إن كثيرا من الصحفيين الرجال لا يزالون يتعاملون بقدر كبير من اللامبالاة مع أنشطة المرأة، وينظرون إلى التجمعات النسوية على أنها منتديات تجتمع فيها النساء للثرثرة. وتواجه التغطية الصحفية لأنشطة المرأة أحيانا مشكلة تنشأ من عدم قدرة المحرر أو الصحفي على الوصول إلى المناطق الريفية، كما أن مديري المؤسسات الصحفية لا يشجعون وجود قدر كبير من المواد

الصحفية لنشرها في صفحة المرأة في صحف العالم الثالث، وإن ذلك ينطبق أيضا على العالمين الأول والثاني.

وفي بعض المجتمعات العربية، كالجزائر مثلا، فإن التغطية الصحفية لدور المرأة تكاد تكون معدومة، فبعد الاستقلال مهدت الثورة الجزائرية لبداية جديدة للحركة النسائية فيما يتصل بالمشروعات السياسية الكبرى المعلنة ومنها، الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الزراعي.

إن الخطاب السياسي بشأن المرأة، كما تعكسه وسائل الإعلام، يبدو وكأنه يولي الأهمية الكبرى لإثبات تطابق الأيديولوجية السياسية والاجتماعية، والواقع أن هناك رفضا للتخلي عن قيم ومفاهيم بعينها، فالصحافة تلتقط آراء نمطية معينة وتروج لها، وخصوصا الفكرة القائلة إن المرأة هي مصدر أساسي للخطر بالنسبة للمجتمع، وإنها قوة قادرة على قلب النظام الاجتماعي إذا لم يتم توجيهها. (هستر وتو، 1998)

أما في مصر فقد أثبتت الدراسات أن هناك تنوعا واضحا في الموضوعات والقضايا الخاصة بالمرأة في برامج الإذاعة والتلفزيون، وإن كان ذلك بنسب اهتمام متفاوتة؛ حيث تعالج هذه البرامج الموضوعات والقضايا الاجتماعية والصحية، وقضايا المشاركة العامة، إضافة إلى قضايا العمل والعنف الموجه ضد المرأة، والقضايا القانونية.

وعلى مستوى الصحافة المصرية ومعالجتها لقضايا المرأة، فإن الدراسات والبحوث ذات الصلة تشير إلى تزايد المساحات الصحفية المخصصة لمعالجة قضايا المرأة، وزيادة الأبواب الصحفية المخصصة لمعالجة القضايا ذاتها، وتزايد عدد المجلات الصحفية المتخصصة في شؤون المرأة وقضاياها. (عبدالغفار، 2009).

إلا أن هناك بعض المآخذ السلبية وهي عدم توازن الأداء الصحفي بشأن القضايا المختلفة للمرأة المصرية، ويغلب الشكل الإخباري على التغطية الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة، فمعظم المعالجات الإعلامية لقضايا المرأة في الصحف اليومية تركز على الخبر الصحفي والتقرير الصحفي في بعض الأحيان.

كما تعطي الصحف والمجلات اهتماما لمشكلات وقضايا المرأة في العاصمة والمدن الكبرى بشكل يفوق اهتمامها بمشكلات وقضايا المرأة في الريف والبدو والمناطق الشعبية والمناطق العشوائية، وتسيء بعض المضامين والأشكال الصحفية مثل الكاريكاتير وصفحات الحوادث والإعلانات إلى

صورة المرأة؛ حيث تقدمها في صورة يغلب عليها الطابع التقليدي. (المصدر نفسه)، أما في البحرين فهذا ما ستتم مناقشته في الفصول المتلاحقة.

3-4- الصحافة البحرينية ومراحل تطورها

إن الصحافة البحرينية هي جزء لا يتجزأ من الصحافة الخليجية، فصلة الخليجيين بالصحافة العربية لم تكن وليدة الإنعاش الاقتصادي الذي سببه اكتشاف النفط، إذ إن اتصال الخليجيين بالصحف العربية مر بمرحلتين، الأولى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث تميزت بملامح معينة تعكس جوانب ثقافية واجتماعية ولم تمثل الصحافة العربية خطورة ذات أثر في حركة الرأي بسبب الهمينة الكاملة للمؤسسات التقليدية ورجالها الذين حرموا قراءة الصحف.

وكان وصول الصحف يتم عن طريق الأفراد الذين يسافرون للتجارة أو السياحة، ويبدو أنها وصلت عن طريق الهند نتيجة العلاقات التجارية الوثيقة بين الهند والخليج.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشطت حركة التجارة بين موانئ الخليج والهند، وأضفى ذلك نوعا من الارتباط الفكري بين حركة المسلمين الهنود والتجار الخليجيين، وأخذ هؤلاء يتصلون بالصحف العربية التي تصل إلى الهند وينقلونها بدورهم إلى الخليج، وكذلك كانت مراكز الإرساليات تأتي بالصحف العربية المسيحية مثل "المقتطف" و "الهلال" ويقرؤها رواد المكتبة من الشباب.

يقول المؤرخ البحريني الدكتور مبارك الخاطر: "إن أول وجود للصحافة أتى عن طريق القراءة ابتداء من عام 1895 حينما اتفق الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة مع الشيخ مقبل الذكير بمكاتبة بعض الصحف مثل "الهلال" و "المقتطف" واستيرادها إلى البحرين.

أما المرحلة الثانية من اتصال الخليجيين بالصحافة فإنها تبدأ منذ نهاية الحرب الأولى، وتميزت بالمشاركة بالرأي والكتابة في الصحف، ووضحت الاهتمامات السياسية والثقافية، وبدت نبرة الإصلاح تسري بين الكتابات المتعددة. (الشايجي، 1989)

ولقد مهد كثير من العوامل لبروز الصحافة المحلية في البحرين، ومن أهمها: بروز المؤسسات التعليمية والثقافية التي شقت طريقها في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وحتى عام 1939، وهو العام الذي صدرت فيه (جريدة البحرين) أول جريدة تعرفها البلاد، وتتمثل تلك العوامل في التعليم والأندية والمكتبات الخاصة والتجارية والمطابع.

لقد لعب التعليم الدور الكبير في نشأة الصحافة في البحرين، وذلك من خلال إيجاد طبقة متعلمة أسهمت في إصدار الصحف والمجلات المحلية.

بدأ التعليم شبه النظامي في عام 1899 بافتتاح المدرسة الإرسالية بالمنامة، وفي عام 1913 أسست الجالية الإيرانية مدرسة (الإصلاح المباركة). وشهدت البلاد تأسيس أول مدرسة نظامية أهلية في العام 1919 وهي مدرسة الهداية الخليفية للبنين، وفي عام 1928 تم تأسيس أول مدرسة للبنات في مدينة المحرق، وفي عام 1929 افتتحت أول مدرسة للبنات في المنامة.

أما العنصر الثاني فهو إنشاء الأندية التي أسهمت في نشأة الصحافة، ووفرت مناخا ثقافيا جعلها قبلة المتعلمين في الفترة من عام 1913 وحتى عام 1939، كما لعبت المكتبات الخاصة والتجارية دورا مهما في تعريف المواطن البحريني بالصحف التي كانت تصدر في الوطن العربي، ومن بين أهم هذه المكتبات مكتبة الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة التي أسسها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، الذي بذل المال الكثير لشراء الكتب والاشتراك في الصحف العربية.

كما عرفت البحرين المكتبات التجارية منذ سنوات العقد الثاني من القرن العشرين، فقد أسس محمد علي التاجر مكتبة حملت اسمه (التاجر) عام 1920، وفي عام 1921 أسس سلمان أحمد كمال (المكتبة الكمالية)، وكان يجلب الصحف العربية والمجلات من مصر، ومنها: "المقطم"، و"المنار"، و"الأهرام"، و"الهلال"، فالمكتبة الوطنية في عام 1929، والتي اتجهت إلى عرض الصحف وبيعها في أوائل الأربعينات.

أما المطابع فقد دخلت البحرين عام 1936 على يد الصحافي عبد الله الزايد وأطلق عليها (مطبعة البحرين)، وزاد من شهرتها قيامها بطباعة (جريدة البحرين) في الفترة من عام 1939 حتى عام 1944. (سرحان، 2005).

لقد كانت البدايات الأولى للصحافة البحرينة إذن على يد الصحافي عبد الله الزايد بتأسيسه أول صحيفة عرفتها البلاد في تلك الحقبة الزمنية، كانت صحيفة الزايد تزخر بتناول عديد من الموضوعات السياسية، والتعليق على أخبار الحرب العالمية الثانية، متخذة جانب الحلفاء ومهاجمة دور المحور، وذلك لأن معظم صحف الدول الواقعة تحت حماية بريطانيا كانت مجندة لمصلحة الحلفاء.

كانت جريدة البحرين إبان صدورها في مارس (آذار) 1939 أسبوعية، وكانت أول صحيفة أسبوعية في الخليج كله، قام الزايد بتحريرها وحده ولمدة ست سنوات، ومساهمة من قاسم

الشيراوي، وبقدر ما كانت مجالا لكتابات البحرينيين والخليجيين، إلا أنها نجحت في عكس كل الأحداث المحلية بالخليج أولا بأول.

وقد توقفت الجريدة واحتجبت عن الصدور في عام 1944، وبقيت محتجبة حتى عام 1956، ثم عادت للظهور بإشراف بعض أصدقاء عبد الله الزايد واحتجبت مرة أخرى. (عزت، 1983)

في عام 1949 صدرت ثاني صحيفة في البحرين وحملت اسم (صوت البحرين)، ومثلت مدرسة رصينة وأنموذجا يحتذى به في الكتابة الصحفية الفكرية والاجتماعية، ليس على صعيد الخليج العربي، وإنما في العالم العربي؛ حيث شاركت الأقلام العربية في الإسهام فيها، وكانت تصدر شهرية ثقافية اجتماعية جامعة، أسهم في تحريرها مجموعة من الشباب المثقف من مختلف الميول والفعاليات، إلا أنها أغلقت عام 1954.

وفي العام ذاته الذي أنشئت فيه "صوت البحرين" أصدرت صحيفة أخرى وهي (الخليج) التي كانت مسرحا للجدل السياسي، وقد توقفت بعد فترة وجيزة.

في عام 1952 صدرت صحيفة أسبوعية حملت اسم (القافلة)، التي استخدمت الصور لأول مرة في عددها التاسع، وكانت الصورة الوحيدة فيه هي صورة حاكم البحرين آنذاك الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (جد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حاكم المملكة).

عدت "القافلة" من صحف المعارضة للسياسة البحرينية الداخلية، وألغي امتيازها وتوقفت بعد عامين من بداية صدورها.

في منتصف عام 1955 صدرت جريدة أسبوعية سياسية وهي (الوطن)، وكان رئيس تحريرها علي سيار ولم تستمر في الصدور طويلا، إذ تعقبتها الرقابة بالطمس لمعظم ما تكتب، خصوصا ما كان يكتبه رئيس تحريرها في مقاله الافتتاحي، وأوقفت في نهاية العام.

وفي العام نفسه صدرت جريدة (الميزان) وهي أسبوعية أيضا لصاحبها (عبدالله الوزان)، كان محور الجريدة الأساسي مهاجمة الاستعمار البريطاني من خلال قضية فلسطين، وكانت أغلبية المقالات سياسية، وإن عرضت بعض القضايا الاجتماعية كسفور المرأة.

في أغسطس (آب) من عام 1956 أصدرت جريدة "الخليج" كصحيفة يومية، وكانت البدايات الأولى لمحاولة إيجاد صحافة إخبارية في البحرين.

في السنة ذاتها أيضا وتحديدا في سبتمبر(أيلول) سنة 1956 صدرت صحيفة (الشعلة) التي لم يكتب لها الاستمرار فقد توقفت بعد صدور عدد واحد منها، بسبب مهاجمتها بريطانيا بقسوة وتهجمها على مدير مكتب الاستعلامات البريطانية.(المصدر نفسه)

في عام 1957 أصدرت شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) نشرة أسبوعية أطلق عليها "النجمة" الأسبوعية التي أخذت تنشر الأخبار المحلية والرسمية، إلى جانب نشرها الأخبار المتعلقة بشركة بابكو، وبلغ عدد الجرائد والنشرات التي كانت تصدر في الخمسينيات 11 جريدة ونشرة.

شهدت فترة الستينيات إصدار عدد من الصحف، من أهمها: إصدار جريدة "الأضواء" الأسبوعية في عام 1965 وتوقفت في عام 1993، و"أضواء الخليج" اليومية في نوفمبر(تشرين الثاني) من عام 1969 وتوقفت في إبريل (نيسان) 1970، و"صدى الأسبوع" في عام 1969.

واتسمت صحافة الستينيات بعرضها للأخبار السياسية والمقالات دون التعرض للتحليل، ورغم ضعف تلك المرحلة بسبب قلة عدد الصحف والمجلات، إلا أنها شكلت علامات بارزة في تاريخ الصحافة البحرينية.

ركزت المجلات التي صدرت في الستينيات على التجارة والسياحة فقط، وتتمثل تلك المجلات في: "الحياة التجارية" 1962، و"الأسواق العربية" 1968-1972، و"المرشد" 1969-1975، ما جعل لهذه الفترة خصوصيتها بالتركيز على السياحة والتجارة. وعودا على بدء فقد اتجهت صحافة الستينيات ممثلة في جريدة "الأضواء" الأسبوعية، و"صدى الأسبوع" إلى تغطية الأخبار السياسية، كما اتجهت الصحيفتان إلى الإشادة بالقضايا التطويرية الحاصلة في البلاد آنذاك، وخصصت بعض الصفحات في كلتا الصحيفتين لقضايا الأدب والثقافة والفن ما شجع عديدا من الأقلام الشابة على البروز مستفيدين من الفرص المتاحة لهم في نشر إنتاجاهم.

أما فترة السبعينيات فهي تعد البداية الحقيقية لإصدار الصحف المتنوعة في البحرين؛ حيث صدر خلال هذا العقد ثلاث صحف، ونشرتان.

صدر في عام 1971 جريدة يومية بالإنجليزية هي The Gulf Mirror استمرت حتى سنة 1987، وصدرت نشرة أسبوعية عن وزارة الإعلام وهي "أخبار البحرين" الأسبوعية واستمرت هذه النشرة في الصدور في الأعوام 1972-1974.

ثم صدرت نشرة ثانية في عام 1973 بعنوان "أخبار العالم" اليومية وهي نشرة إخبارية يومية تنقل أخبارها عن وكالة رويترز، وتوقفت عن الصدور في عام 1974.

في عام 1976 صدرت "أخبار الخليج" اليومية، ولحقتها في سنة 1978 جريدة يومية باللغة الإنجليزية هي"Gulf Daily News ".

عرفت فترة السبعينيات إصدار 17 مجلة كان لها الاهتمام بالشأن الاجتماعي والعسكري والرياضي والثقافي والاقتصادي والطبي والأمني، واستمر بعض منها في الصدور إلى يومنا هذا، وتوقف بعضها الآخر عن الصدور.

اتسمت صحافة السبعينيات بالنضج في بنية الأداء الصحفي، وتطرقها لعديد من الموضوعات المختلفة، كالسياسية والاقتصادية، والتربوية والرياضية، والأدبية والثقافية.

نضجت الحركة الأدبية والثقافية في البحرين فترة الثمانينات، وأدى الازدهار الثقافي إلى زيادة إصدار الصحف المتنوعة، ومن بينها "جريدة الأيام" اليومية التي بدأت في الصدور في عام 1989، وسبق إصدار جريدة الأيام (إصدار "نشرة بابكو الإخبارية" في عام 1981 باللغتين العربية والإنجليزية، وهي نشرة متخصصة في أخبار شركة بابكو، إلا أنها تنشر صورا قديمة ومهمة لتاريخ البحرين الحديث.

كما شهدت هذه الفترة إصدار المجلات؛ حيث صدرت "النشرة التشكيلية" في سنة 1980 وتوقفت في عام 1996، وصدرت مجلة "فيديو ترونك" في عام 1983 وتوقفت في عام 1986، ويعد إصدارهما تطورا نوعيا في إصدار المجلات المحلية، إذ إنها المرة الأولى التي تصدر فيها مجلات فنية متخصصة.

في عام 1981 صدرت "أخبار التربية"، وفي سنة 1982 صدر العدد الأول من مجلة "الوثيقة"، وتهتم هذه المجلة بنشر الوثائق التاريخية وتحليلها.

وأصدرت جمعية المحامين البحرينية أول مجلة لها بعنوان "المحامي" في عام 1982، كما أصدرت أسرة الأدباء والكتاب في البحرين مجلة "كلمات" وهي مجلة فصلية تعنى بالشأن الثقافي، صدر عددها الأول في عام 1983.

وشهدت سنة 1983 إصدار أربع مجلات مختلفة هي إضافة إلى "كلمات"، "آفاق أمنية" و"بانوراما الخليج"، و"البحرين الخيرية".

وفي عام 1985 صدرت مجلتان مختلفتان في التوجه، هما "المسافر العربي" وهي سياحية، كما صدرت "خليجية للبتروكيماويات" ذات الاتجاه الصناعي. في سنة 1988 صدرت ثلاث مجلات

هي: "الإصلاح" ذات التوجهات الإسلامية، و"العروبة" وهي مجلة ثقافية تصدر عن نادي العروبة، و"الرعاية" مجلة اجتماعية تصدر عن جمعية رعاية الطفل والأمومة.

أما في فترة التسعينيات فشهدت إصدار 22 مجلة متنوعة توقفت اثنتان عن الصدور هما: "التقنية والصناعة"، وهي مجلة متخصصة تصدرها وزارة التنمية والصناعة آنذاك، صدرت بين 1994-1995. والمجلة الثانية "مصطفى" وهي خاصة بالأطفال صدرت في يناير (كانون الثاني) من عام 1995 وتوقفت في سبتمبر (أيلول) من العام ذاته. واتجهت بعض المجلات التي صدرت في التسعينيات إلى الاهتمام بالقضايا العلمية والتقنية والرياضية والتجارية والثقافية.

ومن المجلات الصادرة: علوم التربية البدنية والرياضية" الصادرة عن معهد البحرين الرياضي في عام 1990، و"النشرة الإخبارية" الصادرة عن جامعة البحرين في عام 1992 وتعنى بنشر أنشطة الجامعة وأخبارها، و"النشرة النقدية" الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين في عام 1993، و"عطاء" الصادرة عن المؤسسة الوطنية لخدمات المعوقين في عام 1993، و"البحرين الثقافية" الصادرة عن قطاع الثقافة بوزارة الإعلام في عام 1994، و"الأم والطفل" الصادرة في عام 1994 وتعنى بصحة المرأة والطفل، وسلسلة "الثقافة الرياضية" الصادرة عن معهد البحرين الرياضي في عام 1995، و"آفاق" الصادرة عن دار آفاق للنشر في عام 1995 وتعنى بالشئون العلمية، و"المواصفات والمستهلك" الصادرة عن وزارة التجارة في عام 1996، و"الطفولة" الصادرة عن جمعية البحرين لتنمية الطفولة في عام 1996.

و(Bahrain this month) الصادرة في عام 1997 وهي مجلة تصدر باللغة الإنجليزية وتعنى بقضايا السياحة والترفيه، و"البحرين اليوم "الصادرة عن وكالة الأهرام للإعلان في عام 1997 وتعنى بالسياحة، و"المجلة العربية للمحاسبة" الصادرة عن جامعة البحرين في عام 1997 وهي مجلة محكمة، و"مجلة العلوم الإنسانية" الصادرة عن جامعة البحرين في عام 1998 وهي مجلة محكمة أيضا، و"الخليج رجال وأعمال" الصادرة في عام 1999 وتعنى بقصص نجاح رجالات الأعمال، و"الخليج المجمعات التجارية" الصادرة في عام 1999 وهي تجارية سياحية، و"العائلة" الصادرة في عام 1999 تعنى بقضايا العائلة، و"عمال البحرين" الصادرة عن اللجنة العامة لعمال البحرين في عام 1999، و"الحكمة" الصادرة عن جمعية دار الحكمة في سنة 1999 وتعنى

بالمتقاعدين والمسنين، وصحيفة "جامعة الخليج العربي" الصادرة عن جامعة الخليج في سنة 1999وهي مجلة ثقافية علمية.(سرحان، 2004)

مع المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي أرسى الديمقراطية الحديثة في المملكة، الذي ظهرت بوادره بإصدار صحف ذات توجه سياسي مختلف، ومعارض للحكومة، ومنها صحيفة الوسط اليومية التي صدرت في سبتمبر (أيلول) 2002 وهي موضوع دراستنا، والمحسوبة على التيار المعارض في المملكة (شيعة)، وفي عام 2003 صدرت جريدة (العهد الأسبوعية)، فصحيفة (الميثاق) عام 2004 وهي يومية، أعقبها صدور صحيفة يومية أخرى وهي (الوطن) عام 2005 وهذه الصحيفة أيضا ستكون موضع دراستنا، فصحيفة (الوقت) وكذلك يومية عام 2006، ثم (النبأ الأسبوعية) عام 2008، و(البلاد) اليومية في العام نفسه.

وشمل كذلك إصدار 19 مجلة في غاية التنوع والاختلاف، فقد شهدت تلك الفترة المحدودة إصدار مجلات تربوية وثقافية واجتماعية وتجارية ورياضية وسياسية وبعض المجلات المحكمة. وقد لعبت جامعة البحرين وبعض وزارات المملكة وبقية مؤسسات المجتمع المدني دورا في إصدار عديد من الدوريات المتنوعة وبعضها دقيق التخصص.

ويمكن تتبع إصدار المجلات وفق سنوات إصدارها وفق الفترة من 2000 إلى 2003 : صدرت في عام 2000 ثلاث مجلات هي: "مجلة العلوم التربوية والنفسية" وهي مجلة فصلية علمية متخصصة محكمة صادرة عن جامعة البحرين، و"المجلة العربية للغذاء والتغذية" الصادرة عن مركز البحرين للدراسات والبحوث، و"التربية" وتعنى بشئون التربية والتعليم وتصدر عن وزارة التربية والتعليم. وشهد عام 2001 إصدار أربع مجلات هي: "التدريب وتنمية الموارد البشرية" الصادرة عن وزارة العمل والشئون الاجتماعية، و"المعارض والمؤتمرات العربية" الصادرة عن الاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية، و"البحرين الرياضية"، و"نشرة محافظة العاصمة". وفي عام 2002 صدرت سبع مجلات هي: "التجارة والصناعة" الصادرة عن وزارة التجارة، "أوراق نسائية" الصادرة عن جمعية فتاة الريف، "ثقافات" الصادرة عن جامعة البحرين، "أوان" الصادرة عن جامعة البحرين، "الوراقة" الصادرة عن جمعية المكتبات البحرينية، "صهيل الخيل" الصادرة عن نادي البحرين لسباق القدرة للخيل و"عالم الطب والصحة". وصدرت خمس مجلات في عام 2003 ومنها، "التجديد" و"الاستقامة" .(سرحان، 2004)

الفـــصـل الـرابـع: النـوع الاجتمـاعي ونظـريات تفسـيـره

4-1 المقدمة

4-2 تعريف النوع الاجتماعي ومفهومه

4-3 نظريات تفسيره

- النظرية النفسية التحليلية

- النظرية الاجتماعية

- النظرية النسوية

4-4 العوامل المؤثرة في تحديد الدور الاجتماعي

4-5 أسس النوع الاجتماعي ومرتكزاته

الفصل الرابع
النوع الاجتماعي ونظريات تفسيره

4-1 المقدمة

يعد مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) مفهوما حديثا في المجتمعات العربية؛ حيث استخدم بادئ الأمر في مؤتمر السكان للتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، ثم استخدم في مؤتمر بكين عام 1995، والذي ركز على ضرورة تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على الحقوق وممارسة الأدوار الوظيفية.

إلا أن المصطلح كمفهوم استخدم لأول مرة من قبل آن أوكلي وزملاؤها من الكتاب في سبعينيات القرن الماضي، كما سنوضح لاحقا في هذا الفصل؛ حيث استخدم لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجيا.

ولقد وضعت تعريفات عدة لمفهوم النوع الاجتماعي (Gender) منذ انتشاره بشكلٍ واسع في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، إذ تطور المفهوم من مصطلحٍ لغوي ليصبح نظريةً وأيديولوجيا لحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى (Feminism Gender).

إن النوع الاجتماعي (الجندر) كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي القاموسي (الجنس) من حيث الذكورة والأنوثة.

وشاع استخدام مفهوم النوع الاجتماعي في المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع البحريني بشكل خاص بعد سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت بهذا الشأن، وركزت على ضرورة إلغاء الفروق بين الرجل والمرأة.

فقد عقدت الجمعيات النسائية البحرينية، عام 2003 سلسلة من الندوات والمؤتمرات حول توعية المجتمع بمفهوم النوع الاجتماعي، لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على نشر مفهوم النوع الاجتماعي في الساحة المحلية، وضرورة إدماجه لتحقيق التنمية المطلوبة، عن طريق الشراكة بين الرجل والمرأة.

ودأب المجلس الأعلى للمرأة والذي ترأسه قرينة الملك صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة على نشر مفهوم النوع الاجتماعي كذلك، وعقد دورات عديدة للتوعية بهذا المفهوم، فقد

تم عقد ورشة تدريبية للإعلاميين والإعلاميات في فبراير(شباط) عام 2008 حول النوع الاجتماعي، وفي يونيو(حزيران) من العام ذاته، عقد المجلس الأعلى مؤتمرا حول إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، إيمانا بضرورة إلغاء الفروق الجندرية بين الرجل والمرأة.

وارتبط مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" بتاريخ الحركات الأنثوية التي تبنت دعوة تحرير المرأة وإنصافها سواء في البلاد الغربية أو الشرقية، وبين النزعة الأنثوية (Feminism) التي تبلورت في الغرب في ستينيات القرن الماضي، وأقصى ما طمحت إليه دعوات وحركات تحرير المرأة هو إنصافها من الغبن الاجتماعي والتاريخي الذي لحق بها، والذي عانته أكثر كثيرا مما عاناه الرجال مع الحفاظ على فطرة التميز بين الأنوثة والذكورة، وتمايز توزيع العمل وتكامله في الأسرة والمجتمع، على النحو الذي يحقق مساواة الشقين المتكاملين بين الرجال والنساء".(كاميليا والكردستاني، 2004).

ولقد بدأت الحركة النسوية في الفكر الغربي في القرن التاسع عشر، وصيغ مصطلح النسوية لأول مرة عام 1895، حيث ظهر بفضل جهود حركات المقاومة لتبعية النساء للرجال في إنجلترا في القرن السابع عشر، ثم في فرنسا والولايات المتحدة، وحدثت في هذه الفترة تغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة للمعنيين السياسي والاقتصادي للعائلة، وتمزق مركز المرأة التقليدي فيها. (حوسو، 2007)

صاغ مفهوم الجندر عالم النفس روبرت ستولر لكي يميز المعاني الاجتماعية والنفسية للأنوثة والذكورة عن الأسس البيولوجية للفروق الجنسية الطبيعية التي خلقت مع الأفراد فظهر مفهوم الجندر في أعمال منظري ومنظرات الحركة النسوية خلال تحليلهم للعلاقات الاجتماعية وبحثهن عن أسباب هيمنة الذكور على الإناث، ولقد ظهر مفهوم الجندر بعدما حققت الحركة النسوية الغربية بعضا من مطالبها، فأصبح الحديث عن الجنسين بدلا من الحديث عن المرأة وحقوقها. (المرجع نفسه).

سنحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم النوع الاجتماعي وتاريخ نشأته، ونظريات تفسيره، ثم سنعرج على أسس ومرتكزات النوع الاجتماعي، إلى جانب الأسباب التي تحدد الدور الاجتماعي، والصحافة البحرينية ومفهوم النوع الاجتماعي، والذي سيكون المدخل الذي سننطلق من خلاله لدراستنا هذه.

4-2- مفهوم النوع الاجتماعي

أول من استخدم لفظ الجندر آن أوكلي، في السبعينيات، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، ولقد رأت أوكلي أن الشعوب والثقافات تختلف بشكل كبير في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة، وبالتالي فإن الفصل بين مفهومي الجنس والجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى.

استعارت أوكلي التمييز بين مفهومي الجنس والجندر من عالم النفس الأمريكي روبرت ستولر الذي اعتاد العمل مع الحالات التي كانت مبهمة الجنس، فلم يكن الجنس واضحا فيما إذا كانوا ذكورا أم إناثا، لما كانت مشاعر هذه الحالات وأحاسيسها غير منسجمة مع جنسها الحقيقي، ووجد روبرت أن التمييز بين المفهومين مفيد لوصف حالة هؤلاء الأفراد الذين وجدوا أنفسهم في مواقع ونماذج جندرية، ويمارسون أعمالا جندرية غير مرتبطة بجنسهم.

وعرفت أوكلي الجنس (Sex) على أنه: "الخصائص الفسيولوجية والبيولوجية التي تميز الذكور Male عن الإناث Female"، وعرفت الجندر (Gender): "بأنه عبارة عن الذكورة masculinity والأنوثة femininity المبنيين اجتماعيا والمشكلين ثقافيا ونفسيا"، وأكدت أن اكتساب هذه المفاهيم يتم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الإنسان كيف يصبح ذكرا وكيف تصبح أنثى في مجتمع معين وفي وقت معين، فالجندر خصائص اجتماعية وليس إنتاجا مباشرا مرتبطا بالنوع البيولوجي. (Oakley,1985).

يمثل مصطلح الجندر المصطلح المنظومة الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، وقد ظهر في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان 1994 في (51) موضعا، وظهر أيضا في وثيقة بكين 1995، حيث تكرر المصطلح (233) مرة.

تعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة بها بالاختلافات العضوية".

وتعرفه الموسوعة البريطانية بما يسمى الهوية الجندرية (Gender Identity) وهي شعور الإنسان بنفسه كذكر أو أنثى، فالهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة بل تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية بتشكيل نواة الهوية الجندرية وهي تتغير وتتوسع بتأثير العوامل الاجتماعية كلما نما الطفل، كما أنه من الممكن أن تتكون هوية جندرية لاحقة أو ثانوية لتتطور وتطغى على الهوية

الجندرية الأساسية، حيث يتم اكتساب أنماط السلوك الجنسي في وقت لاحق في الحياة، إذ إن أنماط السلوك الجنسي وغير النمطية منها بين الجنس الواحد أيضا تتطور لاحقا. (كاميليا والكردستاني، 2004)

ويعرف أيضا بأنه: "عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة"علاقة النوع الاجتماعي" (Gender Relationship)، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها في قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل".

وعادة ما تسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية بينما تأخذ المرأة وضعا ثانويا في المجتمع. (اليونيفيم، 2005).

الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي (Sex &Gender)

يحتوي المعنى الواسع لكلمة جنس وجنسانية (Sex, Sexuality) على مجموع الطبائع الجسمية والفيزيولوجية الخاصة بالذكور (الجنس الذكر) والإناث (الجنس الأنثوي)، كما أنها تخلق وتناسل فرقا وفوارق، إذ إن الجنس يحدد بصفة أدق من الجانب التشريحي أي التركيب الداخلي للأعضاء التناسلية وخاصة المميزات الأولية الجنسية والتي يمكن تشخيصها منذ الولادة، ومن الجانب الفيزيولوجي أي ذلك الذي يخص وظائف هذه الأعضاء ومن ضمنها يمكن ذكر القدرة الجنسية والإنسانية أي المميزات الجنسية الثانوية.

ومن الجانب الأحيائي أي الغدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الأعضاء وتطويرها منذ ظهور المميزات الجنسية الثانوية وتشغيلها حتى آخر الحياة، عبر المراحل المختلفة التي يمر بها الإنسان والتي تتمثل أهمها في الولادة والبلوغ والعجز.

وبالتالي فإن الجنس هو ثابت لا يتغير، وهو طبيعي، أما النوع فهو مكتسب ويتغير بتغير الزمان والمكان، وهو الذي يحدده المجتمع، ومرتبط بأدوار وعلاقات وحقوق وواجبات.(المرجع نفسه).

أما النمط الجنسي (Sex Typed) فهو التمييز بين الذكورة والأنوثة على أساس جنسي، فيمكن أن يقال عن الفرد إنه نوعي أو (جنوسي) تبعا لطريقة تفكيره، وبالنسبة للمرأة تبعا لطريقة تفكيرها، وطرائق تصرفاته أو تصرفاتها الظاهرة التي تعتمد على مفهوم الجنوسة المغروسة في نفسه أو

نفسها، والمثال التقليدي السائد هو أن التنميط يفضل جنس الرجال على جنس النساء، والتنميط يستند إلى البنية البيولوجية للنساء أو الرجال، وتبعا لهذه البنى تنسب إليهم القدرات العقلية أو العاطفية.

أما الجندر والتنميط الجنسي (Gender Stereotypes) فهناك ثلاثة جوانب مهمة وهي:

1- هذا الجانب لا يمكن إنكاره، فهناك فروق بين الذكور والإناث في الخصائص البيولوجية.

2- الفروق في التنشئة بين الذكور والإناث، فالإناث يتعرضن للقيود أكثر من الذكور.

3- الفروق في الجوانب المعرفية.

فالصورة النمطية للمرأة تاريخيا ينظر إليها من منظورين:

الأول: الديني: حيث ينظر للمرأة وكأنها لاحقة، فخلق حواء كان بعد خلق آدم، فوجود المرأة ليس الأساس وهي ليست كاملة.

الثاني: أن المرأة طرحت كصورة للخصوبة، فهي التي تحمل وترضع، والرجل يعمل ويدافع عن الأسرة. (أبورياش، وآخرون، 2006)

نظريات تطور النوع الاجتماعي

عندما طرح فرويد أفكاره بخصوص تطور الجندر، ركز على أن هناك فروقا بين الرجال والنساء، وذكر أن هناك فروقا نفسية بين الجنسين تعود للناحية الوظيفية لكل منهما، وركز على دوري الأم والأب في التطور الجندري للوصول بالطفل للنمو الطبيعي العادي.

إن تطور الجندر لا يعتمد فقط على علاقات الآباء بالأبناء، ولكن يعتمد بشكل تفاعلي ومعقد على البيئة الاجتماعية التي تعد الآباء جزءا منها.

أولا: النظرية التحليلية والنوع الاجتماعي

نظرية التحليل النفسي تؤكد الجوانب الداخلية بدلا من الضغوط الخارجية، فهناك قوى بيولوجية تشكل مستقبل الإنسان، فيولد الإنسان ولديه مجموعة من الدوافع الغريزية (الحياة والموت)، وهذه

الغرائز تمنح الفرد ونموه الطاقة النفسية الملائمة لإحداث التوازن النفسي. (أبورياش، وآخرون 2006).

إن أفكار فرويد وتفسيراته حول طبيعة وأدوار الجنسين وبالذات حول المرأة كانت أضعف جزء في نظريته، فتطور الأنا الأعلى (Super Ego) عند الإنسان يتطور بحسب نظرية فرويد بسبب تقمص الطفل دور الوالد والوالدة، والتي ذكرها فرويد في مراحل النمو والمعروفة بعقدة إلكترا لدى الإناث وعقدة أوديب لدى الذكور.

فكلا الجنسين يتطوران بشكل مشابه، وكلاهما ينجذبان لأمهاتهما في المراحل العمرية الأولى، وتبدأ الهوية الجنسية بالتشكل لكليهما في المرحلة الثالثة للنمو وهي المعروفة بـ (المرحلة القضيبية Phallic Stage)، فتلحظ الإناث الفرق في الأعضاء التناسلية بينهن وبين الذكور مما يشعرهن بالدونية ثم تتطور لديهن عقد حسد القضيب. (حوسو، 2007)

ثم جاء الفريديون الجدد من أمثال أريك إريكسون (Erecson) الذي طور نظرية خاصة بالتطور النفس جنسي، والتي نصت على أن خبرة الولد وخبرة البنت أصلا مختلفة على اعتبار أن الإحساس الجسدي الذكري يتعلق بالنتوء والانطلاق للفضاء الخارجي، أما إحساس البنت فهو موجه للداخل.

ثم جاءت شودورو التي تحدثت عن الهوية الجندرية، واتفقت مع فرويد على أن الهوية الجندرية تبدأ في الطفولة، وأن الدور الجندري يخلق بيولوجيا، وانتقدت جيليجان وجهة نظر شودورو وركزت على أن للإناث أخلاقيات تختلف عن أخلاقيات الذكور، إذ إن هناك ثلاث مراحل للنمو الأخلاقي عند النساء تتمثل في: التركيز على الاهتمام بالذات، والاهتمام بالآخرين، ويتضمن التضحية بالأمنيات والحاجات، والاكتشاف والتكامل الأخلاقي. (أبورياش، وآخرون، 2006)

ثانيا: نظرية التعلم الاجتماعي (Social Learning Theory)

إن الناس يتعلمون سلوكيات جديدة عن طريق التعزيز أو العقاب الصريحين، أو عن طريق التعلم بملاحظة المجتمع من حولهم. فحين يرى الناس نتائج إيجابية ومرغوبة للسلوك الذي يلاحظونه (من قبل غيرهم)، تزداد احتمالية تقليدهم، ومحاكاتهم، وتبنيهم هذا السلوك.(ويكيبيديا)

فالأطفال يتعلمون الهوية الجندرية والأدوار الجندرية وفقا لهذه النظرية بالطريقة نفسها التي يتعلمون بها السلوكات الأخرى، وذلك من خلال الملاحظة وتقليد النماذج.

إن التطبيع الاجتماعي هو ذلك الجانب من التعلم الذي يعنى بالسلوك الاجتماعي عند الفرد كما ذكرنا آنفا، ويعد العالمان ميللر ودولارد Miller &Dollard، من أقطاب هذه النظرية؛ حيث حددا أربعة شروط للتعلم الاجتماعي وهي الدوافع (المثيرات) الإشارات أو الموجهات والاستجابات والمكافآت، وبالتالي فإن أساس السلوك الاجتماعي طبقا لهذه النظرية هو التقليد الذي يعده ميللر ودولارد نمط استجابات متعلمة وفق الظروف والشروط السابقة للتعليم. (الرشدان، 2004).

ثالثا: نظرية التطور المعرفي (Cognitive Development Theory)

وجد بياجيه أن الأطفال يميلون للتركيز على المظهر الخارجي للأشياء بدلا من التركيز على الجوهر، أما كولبرج فقد قيم نتائج بياجيه وحاول أن يبرهن على أن مهمة التطور الكبرى التي تواجه الأطفال تفهم أن الجنس ثابت ولا يمكن أن يتغير.

في عمر سنتين يدخل الأطفال في المرحلة الأولى التي تسمى الهوية الجندرية (Gender Labeling)؛ حيث يكون الأطفال قادرين على أن يصنفوا أنفسهم والآخرين بأنهم ذكر أو أنثى.

وفي عمر ثلاث وأربع سنوات يدخل الأطفال مرحلة استقرار الجنس وهم يفهمون إذا كان الفرد ذكرا أو أنثى وسيبقى ذكرا أو أنثى مستقبلا. (أبورياش،الصافي،عمرو، وشريف، 2006).

رابعا: نظرية مخطط الجندر (Gender Schema Theory)

تعرف هذه النظرية بنظرية سكيما التي طورتها ساندرا بم؛ حيث توضح هذه النظرية أن الأطفال يتعلمون من البيئة التي يعيشون فيها، ومن خلال التنشئة الاجتماعية المنطلقة من ثقافة المجتمع، والتي تغرس مفاهيم الذكورة والأنوثة، وبالتالي فإن الأطفال تتشكل لديهم هذه المفاهيم نتيجة الممارسات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وبالتالي تؤثر في سلوكهم. (Myers,2007)

النظريات الاجتماعية وتفسيرها للنوع الاجتماعي

-نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory

الدور هو مجموع الوظائف العملية التي يتطلبها المركز، وهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الإنسان الذي يحتل المركز في تلك الجماعة.(الكاشف، 2007)

وهذه النظرية إذن تنطلق من مفهوم المجتمع لأدوار المرأة والرجل، ويركز جورج ميد George Mead رائد هذه النظرية على مفهومين أساسيين وهما: المكانة الاجتماعية Social Status، والدور الاجتماعي Social Role؛ حيث يرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع أو مجموعة من التوقعات الاجتماعية، فالذكر له وضع اجتماعي تترتب عليه سلوكيات اجتماعية متوقعة، تكون معاكسة لمكانة الأنثى ودورها، وتكتسب المكانة والدور أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.

فالطفل يكتسب مكانته ويتعلم دوره خلال تفاعله مع الآخرين، فعندما يرى الطفل والديه وإخوته يعاملون رجل الدين مثلا معاملة تتسم بالاحترام، فإنه يتعلم هذه المشاعر تجاه هذا الرجل عن طريق التعاطف الاجتماعي مع الآخرين المهمين، وهنا يتعلم كيف يتعامل مع دور اجتماعي مرتبط بمكانة اجتماعية معينة. (الرشدان، 2004).

- النظرية الإثنوميثودولوجية Ethnomethodology

هذه النظرية إحدى نظريات التفاعل الاجتماعي التي تعد مفهوم الجندر يفعل ويمارس ويختلف باختلاف مواقف التفاعل الاجتماعي، وينظرون للجندر على أنه مفهوم مبني على التفاعل Doing Gender.

أكدت الإثنوميثودولوجي أن هذا المفهوم يقسم العالم إلى نمطين متقابلين، وأن التنميط الجنسي Sex Categorization هو أمر متكرر يعكس الاتجاه الطبيعي لمفهوم الجندر، فالنمط الجنسي والاتجاه الطبيعي بالنسبة إلى هذه النظرية هما بناءان اجتماعيان أكثر من كونهما حقائق بيولوجية، وبالتالي فإن الفروقات بين الجنسين من خلال وصف مفهوم القوة وعدم المساواة بين الجنسين بشكل عام، فمن خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ينتج مفهوم الجندر، وينتج معه الاختلاف في مفهوم القوة والمساواة الاجتماعية، ليس بناء على مفهوم الجندر فقط، وإنما بناء على العرق والطبقة أيضا. (حوسو، 2007).

- نظرية خصائص المكانة Status Characteristics Theory

تعتمد هذه النظرية على التنميط الجنسي لتنظيم عملية التفاعل الاجتماعي بين الجنسين، وهذا يؤدي إلى وجود توقعات جندرية وصور نمطية لكل جنس، فيتعلم الأفراد كيف يتوقعون أنواعا محددة من السلوك ومن الاستجابة من قبل الآخرين تبعا للنمط الجنسي، وتعمل هذه التوقعات كمؤشرات معرفية توجه الإنسان إلى كيفية السلوك والاستجابة في موقف ما. (حوسو، 2007)

- نظرية الفروق الجندرية Gender Difference Theory

تعد هذه النظرية أن الخلل في النظام التعليمي نتيجة لعدم التوافق ما بين الثقافتين المدرسية والتعليمية، وما بين الثقافة الأنثوية، وتؤمن هذه النظرية بأن الإناث لسن بحاجة إلى وجود حياد جندري Gender Neutral في البيئة المدرسية فقط، وإنما هن بحاجة إلى وجود نظام تعليمي

يقوم على التوازن الجندري Gender Sensitive، وينطلق من عدم وجود تبعية أو استعلاء لأحد الجنسين على الآخر. (المرجع نفسه).

-نظرية التنشئة الاجتماعية Gender Socialization Theory

الأنوثة ليست معطى طبيعيا وإنما هي مكتسبة، فالتنشئة الاجتماعية التي تربى عليها كل من الطفل الذكر والطفلة الأنثى عن طريق الوالدين، أو الكتب المدرسية والقصص، ومن خلال وسائل الإعلام كالتلفزيون مثلا، هي التي غرست مفهوم الأنوثة والذكورة، وبالتالي فإن التعليم والتنشئة التي تربت عليها المرأة، بأن هناك سمات وصفات معينة تتسم بها، كالحنان والعطف، وبأنها ضعيفة، وأن الأعمال المنزلية توكل للمرأة، إضافة إلى الدونية والتبعية التي تعلمتها المرأة منذ نعومة أظفارها، بخلاف الرجل الذي نشأ على مفاهيم كالقوة، وأن السلطة دائما تكون بيده هو. (Giddens,1992).

ولقد أهملت نظرية التنشئة الاجتماعية الفروق الفردية بين النساء، وعدت أن جميع النساء متشابهات، وأن مشكلاتهن متشابهة لأنها تنطلق من أن الأنوثة والأشكال الأخرى من الاختلاف ليست طبيعية وإنما مصنوعة اجتماعيا.(حوسو، 2007)

النظريات النسوية وتفسيرها للنوع الاجتماعي

قبل البدء بشرح النظريات النسوية وتفسيرها لمفهوم النوع الاجتماعي (الجندر)، يجب التنويه إلى مصطلح النسوية، ومتى استخدم هذا المصطلح، لتنبثق منه مجموعة هذه النظريات التي سنبينها لاحقا.

فلقد استخدم مصطلح النسوية لأول مرة عام 1882م للدفاع عن مطالب شريحة من النساء الأوروبيات بمساواتهن بالرجال في كل شيء، ونشأت على هذا الأساس الحركات النسوية في المجتمعات الغربية الليبرالية، وقد زاد نشاط تلك الحركات في شكل جمعيات نسائية تطالب بتحرير المرأة في المدة ما بين 1870 إلى 1930م. (العسيلان، 2009)

وقد تطورت هذه الحركة عبر الزمن وانقسمت على نفسها إلى حركات عدة شأنها شأن كل الحركات في عصر الحداثة، التي تأثرت بالتيارات الفكرية والاجتماعية والحركات السياسية التي كانت مهيمنة وقت نشأتها. والتي جعلت لكل منها نظرته الخاصة حول الأسباب التي أدت الى تهميش المرأة واستضعافها، وحول بلورة استراتيجيات لمواجهة هذا التهميش وكيفية النهوض بالمرأة، وقد انبثقت من هذه الحركة حركات نسوية عدة تمحورت إلى السبعينيات من القرن العشرين الميلادي حول ثلاثة تيارات رئيسة: "النسوية الإصلاحية الليبرالية" و"النسوية الماركسية"، و"النسوية الراديكالية".(موقع بلاغ للمرأة العربية)

-النظرية النسوية الليبرالية Liberal Feminism Theory

ينتسب هذا التيار الى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، وقد نشأ في "نهاية القرن الثامن عشر"، متأثراً بكتابات "جون ستيوارت ميل" و"جان جاك روسو". وكانت ركيزته الفكرية ونقطة انطلاقه هي التشابه المطلق بين الرجال والنساء، وعلى أساس هذا التشابه المطلق يجب إعطاء النساء الحق في الملكية وغيرها من الحقوق التي ثبتتها مفاهيم الليبرالي كالعقلانية والاستقلالية الفردية. (موقع بلاغ للمرأة العربية)

والاتجاه النسوي الليبرالي يرى أن حل مشكلة المرأة يكمن في تغيير القوانين والسياسات بصورة إصلاحية، لذلك فمن الممكن حل مشكلة المرأة دون إحداث أي تغيير جذري في المجتمع، فكل ما نحتاج إليه هو تغييرات إصلاحية.

ينظر النسويون والنسويات ذوو الاتجاه الليبرالي لقضية المرأة من منظور فردي، كل امرأة كفرد قادرة على تحقيق ذاتها والمساواة مع الرجل حتى في ظل المجتمع الذكوري، وفي النسوية الليبرالية لا ينظر للطبقة أو الإثنية أو الجنسية الخاصة بالمرأة كعامل ذي أهمية كبيرة، فكل امرأة قادرة على الاختيار والتغيير حتى تصبح مساوية للرجل.(ويكيبيديا)

-النظرية النسوية الماركسية Marxist Feminism Theory

يعد نسويو هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، فنقل الملكية بالإرث سبب "مأسسة" للعلاقات غير المتوازنة وتوزيعاً للمهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي. وشيدت الرأسمالية نظاماً للعمل يميز ما بين المجالين الخاص والعام: فللرجل العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج. واستندوا الى اعتبار أنجلز أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي. ويرى أتباع هذا التيار أن إعادة انخراط النساء في سوق العمل ومشاركتهن في الصراع الطبقي ستؤديان الى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات، لكن اقتصار تحليلهم على البعد الطبقي بدا غير كافٍ لشرح أسباب التهميش والتمييز ضد المرأة. كما أن إصرارهم على عدم اعتبار النضال النسوي قائماً بذاته بحجة عدم تشتيت القوى خارج ميدان الصراع الطبقي، أدى الى ظهور أدبيات نسوية ماركسية تضيف الى التحليل الطبقي تحليلاً مرتبطاً بالتمييز الجنسي، وإلى الرأسمالية مفهوم البطريركية أو (الأبوية).

مع سقوط جدار برلين وانهيار التجربة السوفياتية، تبلور ضمن التيار النسوي الماركسي مذهبان رئيسان: الأول، مذهب (النسوية الشعبية) التي تعد أن التمييز الجنسي ليس عنصر القهر الأول أو الرئيس للنساء، وترى أن النضال من أجل المساواة بين الجنسين يجب أن يترافق مع النضال ضد الفقر والتهميش والعنصرية.

أما الثاني فهو مذهب (الأجر مقابل العمل المنزلي)، والذي يعنى بتبيان حجم القطاع غير المرئي وغير المحسوب في الاقتصاد، منطلقا من أن العمل المنزلي وعمل الولادة أو (إنتاج البشر) هو مكان استغلال النساء لترافقه مع الارتباط الاقتصادي بالرجل (dependence) ومجانية العمل.

وبالتالي، يشكل المنزل والحي والمجتمع الصغير بالنسبة لها النصف الآخر من التنظيم الرأسمالي الذي يخدم النصف الأول، أي السوق. (عيساوي، 2004)

-النظرية النسوية الاشتراكية Socialist Feminism Theory

هي نظرية اشتقت معالمها من النظرية الماركسية والراديكالية، وظهرت ما بين 1960 و1970، ركزت هذه النظرية على قضية المساواة كقضية أساسية؛ حيث مزجت هذه النظرية من عناصر الماركسية فيما يتعلق بالتمييز على أساس الطبقة العاملة في المجتمع، إلا أنها وجدت أن قمع المرأة وخضوعها متأصلان في حياتها في ظل المجتمع الأبوي.

كما أن الاشتراكية لم تنظر إلى أن الفروق الجندرية هي نتيجة الفروقات الجنسية على أساس بيولوجي، بل اعتبرت أن الإنسان كائن تاريخي، بل إن العلاقة بين النوع البيولوجي والنوع الاجتماعي هي علاقة جدلية. (Beasley,1999).

-النظرية النسوية الراديكالية Radical Feminism Theory

بدايتها كانت في أواخر عام 1960 وبداية عام 1970، بعد قيام مجموعة من النساء بالمطالبة بالحقوق المدنية، وذلك بعد قيام الحركة المناهضة للحرب، أدركت هؤلاء النسوة حجم الاضطهاد الذي يخضعن له من خلال المعاملة التي تلقينها من شركائهن الذكور في هذه الحركات.

دعت النسوية الراديكالية النساء إلى القيام بتشكيل مؤسسات خاصة بهن، وإلى قطع علاقاتهن مع الرجال، الأمر الذي يقود النساء إلى الاعتماد على بعضهن بعضا وليس على جنس الرجال، كما دعت إلى ضرورة القضاء على جميع العلاقات مع الرجال حتى العلاقة الجنسية الطبيعية السائدة في جميع المجتمعات.

فالنسوية الأصولية ترى أن مشكلة المراة تكمن في شكل تنظيم المجتمع تحت النظام البطريركي والذي يستند إلى أفضلية الرجل، ومن تلك النظرة يصبح حل مشكلات المرأة هو هدم النظام البطريركي وإحلاله بنظام يساوي بين الناس بغض النظر عن نوعهم الجنسي، وذلك يبدأ بتحدي الأشكال المستقرة لأدوار الجندر (النوع الجنسي) وأن لا أمل في التغيير من دون إنهاء شكل التنظيم المجتمعي الحالي.(ويكيبيديا)

-النسوية الإسلامية Islamic Feminism

تأتي أطروحة "النسوية الإسلامية" كمقابل للنسوية الغربية التي تحمل لواء التحديث من منظور المرأة. وهذا المصطلح الذي استعملته "مارغو بدران" في عام (1999م) "سيلعب دورا في مراجعة الإسلام، وتكوين الحداثة الجديدة، وتغيير النسوية ذاتها"، في حين أنه لدى أماني صالح (2000م) يتمحور حول إنصاف المرأة بتفكيك التاريخ البشري عن النصوص الإسلامية التأسيسية. (إسلام أونلاين)

بيد أن مصطلح النسوية الإسلامية بحسب قول إحدى الكاتبات الفرنسيات (صوفي بسيس) أنه لا يمكن فهم هذا المصطلح دون فهم السياق العام لوضع المرأة في العالمين العربي والإسلامي الذي يختلف من دولة لأخرى، إذ لا يمكن لأحد أن ينكر التطور الكبير الذي طرأ على وضع المرأة في العالم الإسلامي بشكل عام خلال الأعوام الأربعين الأخيرة، وذلك بزيادة نسبة تمدرس الفتيات، وانخفاض معدلات الإنجاب؛ وهو ما مكن المرأة من الالتحاق بسوق العمل في كثير من الدول المسلمة، واعترضت بسيس على استخدام مصطلح النسوية الإسلامية؛ حيث إنه لا ينبغي الخلط بين الإسلام والنسوية؛ لأن كلا منهما يندرج تحت سجل مختلف، وأن الإسلام معتقد ديني روحي، في حين أن النسوية حركة حقوقية مدنية.

أما نائبة رئيس المجلس الإسلامي الكتالوني نداي أندوجار فترى أن هذه النسوية الإسلامية هي حركة عابرة للحدود، وتعني بشكل خاص المسلمات من أبناء الجيلين الثاني والثالث في أوروبا، واللاتي يكافحن للتوفيق بين الالتزام بالإسلام والحفاظ على حريتهن واستقلاليتهن، وعدم التضحية بحقوقهن على مذبح بعض الخطابات الإسلاموية، غير أن تلك الحركة ما زالت قيد التشكيل، ولم تأخذ شكلها النهائي بعد، وبالتالي يصعب الوقوف على تعريف منهجي محدد وواضح لها.(إسلام أونلاين)

العوامل المؤثرة في تحديد الدور الاجتماعي

قبل البحث في الأسباب التي تؤثر في تحديد الدور الاجتماعي، لا بد من تعريف مفهوم الدور، أو دور الجندر (Gender Role)، والذي يقصد به: "أن يكون للأم دور، وكذلك الأب، والأدوار ليست متطابقة، فليس ضروريا أن يكون كل الرجال أزواجا، وأن تكون كل النساء زوجات، كما

أن هناك أدوارا تحتاج إلى تأهيل، وهذه الأدوار اختيارية، والأدوار محددة بالدين والقوانين والمفهوم الاجتماعي. (أبورياش، وآخرون، 2006)

أما العوامل فهي كالتالي:

- الثقافة

يكتسب الفرد المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع عن طريق الأسرة، ويكتسب المعايير الخاصة بالأسرة التي تفرضها عليه، ولهذه المعايير أثرها في تعديل السلوك الاجتماعي للفرد وفي تحديد مسار التنشئة الاجتماعية، وهذه الأدوار هي حصيلة الخبرات الاجتماعية للفرد أثناء تفاعله مع أسرته والمجتمع الخارجي، وتعود كلها في نشأتها إلى نوع التدريب الذي تلقاه الطفل أو الطفلة في الأسرة والفرص التي مر بها لاكتساب هذه الأدوار. (الكاشف، اليونيفيم، 2007)

- الأسرة والدور الاجتماعي

يؤثر جنس الطفل في نموه منذ اللحظة الأولى لميلاده، وذلك لأن الطفل يقع تحت ضغوط اجتماعية من والديه ومعلميه وأقرانه، ومن المجتمع عامة تبعا لنوع جنسه، وتبعا للتقاليد السائدة في مدى تفضيل الذكور على الإناث، ويظهر التنميط الجنسي في المواقف والتصرفات في الأسرة ومنها، على سبيل المثال، تمرين الأولاد الصغار على كبح شعورهم (لا تبك كالفتيات). (الكاشف، اليونيفيم، 2007)

- التعليم والدور الاجتماعي

المدرسة هي إحدى مؤسسات المجتمع التي تسهم في تنشئة الأطفال وفي تعليمهم القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وتسهم المدرسة في تحديد الدور الاجتماعي للفرد، وذلك من خلال النماذج التي تقدمها سواء في المناهج والكتب المدرسية، وأسلوب التعليم والألعاب والنشاطات. (الكاشف، اليونيفيم، 2007)

- الإعلام والدور الاجتماعي

يعد الإعلام من أكثر الوسائل تأثيرا في تقديم النماذج الجنسوية فمن خلال الإعلام يلاحظ أن الرجال يتبوأون أعلى المراكز في الحكومة وفي البرلمان وفي المؤسسات السياسية والنقابية، بينما لا نرى المرأة في أي من هذه المراكز.

وتوجه معظم وسائل الإعلام المكتوبة صفحات خاصة للمرأة تتناول معظمها مضامين متعلقة بالموضة، وتربية الأطفال والتجميل والمأكولات، إضافة إلى بعض الأبواب الثابتة والمتغيرة التي تعالج اهتمام النساء ومشكلاتهن، ثم تأتي بعض الموضوعات التي لها علاقة بنشاطات المرأة في المجالات الاجتماعية، واستخدام المرأة كمادة إعلانية رائجة للتسويق. (الكاشف، اليونيفيم، 2007)

- سوق العمل والدور الاجتماعي

يفرق سوق العمل بين الرجال والنساء في المهن والوظائف كما تصنف البضائع في المحال إلى درجة أن بعض الوظائف والمهن تحدد فقط للنساء وبعضها الآخر فقط للرجال، كما نجد أن معظم الوظائف التي تناط بها السلطة والمسؤولية تناط بالرجال.

وتحديد دور المرأة في سوق العمل محسوس وواضح، فالنساء لا يجدن الفرص نفسها في التدريب المهني ورفع الكفاءة، ولا يسمح لهن بالالتحاق بكثير من التخصصات الفنية والتقنية، على اعتبار أن هناك تخصصات مهنية ووظائف نسوية، ما يجعل أصحاب العمل لا يرحبون بتوظيف النساء في غير الوظائف والمهن المحسوبة تقليديا لهن. (الكاشف، اليونيفم، 2007)

أسس مفهوم النوع

1- الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها عوامل بيولوجية.

2- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة تؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.

3- إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف قدرات كامنة فيهم، وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع.(اليونيفيم، 2005)

-مرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي

1-معرفة وتحليل اختلافات العلاقات بين النوعين.

2-تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين ومحاولة إيجاد طرق لمعالجة الاختلال.

3-تعديل وتطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين، ليس فقط بين الرجل والمرأة، ولكن بين أفراد المجتمع جميعا. (اليونيفيم، 2005)

***

الفـصـــل الخــامـــس: الطــريــقة والإجــراءات

5-1- منهج الدراسة

5-2 مجتمع الدراسة وعينتها

5-3 أسلوب التحليل

5-1- منهج الدراسة

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي باعتباره منهجا مستخدما في الدراسات الإعلامية، وخاصة الصحافة، وبشكل خاص، ويعتبر أسلوب تحليل المضمون هو شكل من أشكال المنهج الوصفي، ويعرف (كيرلنجر Kerlinger 1973) تحليل المضمون بأنه: "منهج لدراسة الاتصال وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية، وكمية بهدف قياس المتغيرات".

5-2- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعداد صحيفتي "الوطن" و "الوسط" البحرينيتين المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر)، وذلك في الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي 2007 و2008.
وفيما يلي لمحة عن الصحيفتين موضع الدراسة:

-صحيفة الوطن: صدرت في ديسمبر(كانون الأول) 2005، عن شركة الوطن للصحافة والنشر، وهي صحيفة يومية سياسية شبه حكومية، لها مواقف مؤيدة في بعض الأحيان مع التيار الإسلامي (الإخوان المسلمين، والسلفيين)، وهي الأوسع انتشارا وتوزيعا مقارنة بالصحف اليومية الأخرى، وتحتل "الوطن" المرتبة الثالثة بعد جريدتي "أخبار الخليج" و"الأيام".

-صحيفة الوسط: صدرت في سبتمبر (أيلول) 2002، عن دار الوسط للصحافة والنشر، وهي صحيفة يومية سياسية مستقلة معارضة، تمثل التيار الشيعي في المملكة، كما أنها واسعة الانتشار وتصل إلى فئات اجتماعية واسعة، وتحتل "الوسط" المرتبة الرابعة بين باقي الصحف اليومية الأخرى، وأحيانا تنافس "الوطن" في المرتبة الثالثة.

أما اختيار الصحيفتين لعامي 2007 و2008 فيعود إلى الأسباب التالية:

1-اهتمام صحيفتي "الوطن" و"الوسط" بقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا.
2-إبراز جل القضايا النسوية وتغطية الفعاليات والأنشطة النسائية كافة، إلى جانب إفراد مساحات جيدة لتغطية الندوات والفعاليات، وإبرازها في الصفحات الأولى.
3-ترويج مفهوم النوع الاجتماعي من خلال بعض المقالات الصحفية واللقاءات، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال عرض الموضوعات وتحليلها في الفصل اللاحق.
4-اهتمام الجهات الرسمية في الدولة بقضايا النوع الاجتماعي، وتكثيف الحملات الإعلانية لتمكين المرأة البحرينية، إلى جانب الاهتمام العالمي من قبل بعض المنظمات الدولية كاليونيفيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فيما يتعلق بحجم مجتمع الدراسة، فإنه نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة بمعدل 10 أعداد من كل شهر، وذلك لمدة سنتين، أي بواقع 120 عددا عن كل سنة، بحيث يصبح عدد العينة 480 عددا.
وتم اختيار العينة العشوائية بداء من تاريخ 1 يناير(كانون الثاني) ثم تم اختيار العدد الثاني وهو 4 يناير(كانون الثاني) وهكذا ليصل عدد الأعداد في كل شهر من شهور السنة إلى 10 أعداد، وبناء على ذلك فإنه تم اختيار عددين من كل أسبوع، وفي بعض الأسابيع تم اختيار 3 أعداد ليصل المجموع كما ذكرنا آنفا إلى 10 أعداد لكل شهر، بحيث تم اختيار التواريخ التالية:
1-4-7-10-13-16-19-22-25-28.

أداة الدراسة

تم استخدام تحليل المضمون من خلال تصميم جدول ترميز (Code Schedule) لموضوعات النوع الاجتماعي (الجندر) يغطي جميع الجوانب للفترة الزمنية أعلاه، فقد قامت الباحثة بعد الاطلاع على محتويات الصحيفة، وما كتبته الصحيفة عن موضوع النوع الاجتماعي، مكنها ذلك من تحليل وتصنيف هذا المحتوى إلى 9 موضوعات فرعية، وتنوعها ما بين القوالب الصحفية المختلفة، فقد تم تصنيف كل موضوع وفق 6 قوالب صحفية.

فئات التحليل

- فئة الموضوعات/ المضامين: وهي الموضوعات المتعلقة بمجالات تمكين المرأة المتمثلة في تسع قضايا فرعية:

1- **التعليم:** "تشمل قضايا تعليم المرأة، وجود المرأة في المواقع التعليمية، ومشكلات التعليم".

2- **الصحة:** "صحة المرأة الإنجابية والجنسية، والتثقيف الصحي، ومستوى تمثيل المرأة في قطاع الصحة، ومشكلات الصحة".

3- **المشكلات الاجتماعية**: "تتضمن مشكلات الطلاق والزواج، والعنف، والقضايا المخلة بالآداب العامة، وجرائم السرقة والمخدرات، والقتل".

4- **التشريعات والقوانين:** "التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة، مثل قانون الجنسية والأحوال الشخصية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، إلى جانب تمثيل المرأة في المواقع القضائية".

5- **التمكين السياسي:** "تمثيل المرأة في مجلسي النواب والشورى، والنقابات العمالية، والجمعيات السياسية والاتحاد النسائي".

6- **التمكين الاقتصادي:** "تمثيل المرأة في المجالات الاقتصادية المختلفة، وفي الجمعيات ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي، وإدارة الأعمال التجارية".

7-التمكين الاجتماعي: "تتضمن أخبار وزيرة التنمية الاجتماعية وفعالياتها، ومواقع تمثيل المرأة في المجالات الاجتماعية، والموضوعات النسوية المندرجة، منها الاهتمام بذوات الاحتياجات الخاصة، والجمعيات الخيرية التطوعية، والأسر المنتجة".

8-التمكين الإعلامي: " تمكين المرأة إعلاميا، وتمثيلها في مواقع صنع القرار، وأخبار وزيرة الإعلام والثقافة، وتمكين المرأة في المجالات الثقافية والأدبية، وفي مجالات الإعلام المختلفة".

9-الأنشطة والفعاليات النسائية: "تتضمن أنشطة وفعاليات قرينة الملك صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وفعاليات الجمعيات النسوية المختلفة".

-تنوع القوالب الصحفية

1-الخبر: "هو معلومة جديدة، تصف في دقة وموضوعية حادثة، ويعرف وليم مولسبي الخبر بأنه: "وصف أو تقرير دقيق، غير متحيز للحقائق حول واقعة جديدة تهم القراء" (عزت، 1993)، ويتضمن الخبر بناء على التصنيف الذي استخدمته الباحثة في التحليل، (الأخبار، وتغطية الندوات والفعاليات والمؤتمرات الصحفية).

2-التقرير: "هو فن يقع بين الخبر الصحفي والتحقيق، والتقرير هو سرد لتفاصيل الحدث سواء أكان اجتماعيا أم سياسيا أم اقتصاديا، إذ يعتمد في كتابة التقرير على جمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق، وإثارة اهتمام القارئ بالموضوع".(أبو زيد، 1990)

3-التحقيق: "فن يفسر ويشرح في الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تكمن وراء الخبر، أو المشكلة التي يدور حولها التحقيق، والتحقيق يتضمن استطلاع الرأي، والاستفتاء". (أبوزيد،1990)

4-المقابلة (الحديث الصحفي): " إجراء حوار مع شخصية من الشخصيات حول قضية معينة، أو أن يكون الحوار للتعرف على تفاصيل الشخصية (السيرة الذاتية)".(أبوزيد، 1990)

5- **بريد القراء:** "وهي رسائل القراء التي ترد إلى الصحيفة عن طريق قرائها، وعادة ما تخصص الصحف صفحة لبريد القراء، تتلقى فيه شكاوى المواطنين، وآرائهم حول مشكلة اجتماعية أو قضية معينة".(عزت، 1993)

6-رأي الصحيفة: "المقال الرئيس للصحيفة، والذي يكتبه رئيس التحرير ويعبر فيه عن رأي الصحيفة".(عزت، 1993)

7- الأعمدة: "التعبير عن الآراء والأفكار، والانطباعات حول قضايا معينة، وعادة ما يكون العمود الصحفي لا يعبر عن سياسة الصحيفة". (عزت،1993)

8-الكاريكاتير:" فن ساخر من فنون الرسم، وهي صورة تبالغ في إظهار تحريف الملامح الطبيعية، أو خصائص ومميزات شخص أو جسم ما، بهدف السخرية، أو النقد الاجتماعي، أو السياسي". (ويكبيديا، الموسوعة الحرة)

9-الصفحات المتخصصة:" صفحات متخصصة بقضايا معينة، عادة ما تكون صفحتين أو أربعا، وتتنوع الصفحة المتخصصة بحيث تأخذ جميع أشكال القوالب الصحفية، وعادة ما تكون الصفحة المتخصصة تعنى بقضية معينة، أسرة وطفل، امرأة، صحة وغيرها من الموضوعات". (أبوزيد، 1990)

قمت بتحليل جميع محتويات صحيفتي "الوطن" و"الوسط" للعامين 2007 و2008، المتعلقة بمضامين النوع الاجتماعي المتمثلة في التعليم، والصحة، والمشكلات الاجتماعية، والتشريعات والقوانين، والتمكين السياسي، إلى جانب التمكين الاجتماعي، والإعلامي والاقتصادي، والأنشطة والفعاليات النسائية، وتنوع القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات النوع الاجتماعي، التي تشتمل على الخبر، والتقرير، والتحقيق، والمقابلة، وبريد القراء، ورأي الصحيفة، والأعمدة الصحفية، والصفحات المتخصصة، والكاريكاتير، واستثنت الإعلانات التجارية، كون التحليل يصب في مضمون المادة التحريرية، وليست الإعلانية.

وتم تصميم جداول الترميز؛ حيث قمت بتحليل تلك المضامين بناء على التكرارات، ومن ثم تم جمع التكرارات، واستخراج النسب المئوية عن طريق البرنامج الإحصائي، واستغرق العمل حوالي 4 أشهر، بدءاً بيوليو (تموز) 2009، وانتهاء بأكتوبر (تشرين الأول) 2009، إلى جانب تحليل مضامين النوع الاجتماعي نوعيا (كيفياً)، لمعرفة أكثر الموضوعات التي كتبت عنها "الوطن" و"الوسط" في العامين 2007 و2008، وتمت الإشارة إليها في نتائج الدراسة.

- المعالجة الإحصائية للبيانات

تم اعتماد البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على النتائج المرجوة في تحليل محتويات صحيفتي "الوطن" و"الوسط"، والحصول على النسب المئوية لإمكانية إجراء المقارنة التحليلية بين هاتين الصحيفتين، وكيفية معالجتهما موضوعات النوع الاجتماعي، كما تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi Squire)، وذلك للتوصل إلى الاستنتاجات العامة والتي تتعلق بصناعة أخبار النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية.

***

الفـــصـــل الســـادس: نتـــائـج الـــدراســـة

6-1 مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها الصحافة البحرينية

6-2 الأشكال (القوالب) الصحافية

6-3 التحليل الكيفي لصحيفتي الوطن والوسط

6-4 التوصيات

الفصل السادس: نتـــائـج الـدراســة

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على قضايا النوع الاجتماعي التي طرحتها صحيفتا "الوطن" و"الوسط"، وكيفية تناول الصحيفتان لمفهوم النوع الاجتماعي، والتعرف إلى تنوع القوالب الصحفية في تغطيتها لقضايا النوع الاجتماعي، وأهم القضايا النسوية التي عالجتها الصحيفتان.

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون الذي هو شكل من أشكال المنهج الوصفي المستخدم في هذه الدراسة، وتم تصميم جداول تضمنت موضوعات النوع الاجتماعي، وتنوع القوالب الصحفية، لتحليل موضوعات صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008، إذ تضمنت الموضوعات التالية: التعليم، والصحة، والمشكلات الاجتماعية، والتشريعات والقوانين، والتمكين السياسي والتمكين الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الإعلامي، والأنشطة والفعاليات النسائية. أما القوالب الصحفية، فتشمل الخبر والتقرير والتحقيق، والمقابلة، وبريد القراء، ورأي الصحيفة.

من خلال تحليل موضوعات صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008، قامت الباحثة بتحليل موضوعات كل صحيفة على حدة، أي كل سنة على حدة، "الوطن" 2007 و 2008، ثم "الوسط" 2007، و2008، ثم قامت الباحثة بأخذ مجموع الموضوعات على مدى السنتين، لاستخراج النسبة المئوية، واختبار مربع كاي لإيجاد الفروق بين الصحيفتين في تناولهما للموضوعات وفي اختيار القالب الصحفي، وسيتم عرض هذه النتائج وفقا لأسئلة الدراسة (مشكلة البحث).

أولا: مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها صحيفتا "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول والذي ينص على " **ما الموضوعات/المضامين التي تناولتها صحيفتا الوطن والوسط المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟**"، وتم استخراج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإجابة هذا السؤال، والجداول رقم (1) و(2) و(3) و(4).

جدول رقم (1)

مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها صحيفة "الوطن" البحرينية اليومية لعامي 2007و2008

الموضوعات/ المضامين	2007		2008		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشكلات الاجتماعية	74	16.6	66	15.5	140	16.0
الصحة	70	15.7	65	15.3	135	15.5
التمكين الاجتماعي	59	13.2	68	16.0	127	14.5
التشريعات والقوانين	52	11.6	39	9.2	91	10.4
التمكين السياسي	50	11.2	44	10.3	94	10.8
التعليم	44	9.8	41	9.6	85	9.7
الأنشطة والفعاليات النسائية	42	9.4	58	13.6	100	11.5
التمكين الإعلامي	35	7.8	38	8.9	73	8.4
التمكين الاقتصادي	21	4.7	7	1.6	28	3.2
المجموع	447	100	426	100	873	100

أشارت النتائج إلى أن موضوع المشكلات الاجتماعية حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي لموضوعات ومضامين النوع الاجتماعي في صحيفة "الوطن" البحرينية لعام 2007 إذ بلغت نسبتها (16.6%)، تليها مضامين الصحة بنسبة (15.7%)، ثم مضامين التمكين الاجتماعي بنسبة (13.2%)، ومن ثم مضامين التشريعات والقوانين بنسبة (11.6%)، تليها مضامين التمكين السياسي بنسبة (11.2%)، تبعتها مضامين التعليم بنسبة (9.8%)، ثم الأنشطة

والفعاليات النسائية بنسبة (9.4%)، فالتمكين الإعلامي بنسبة (7.8%)، فيما احتلت مضامين التمكين الاقتصادي المرتبة الأخيرة وبلغت نسبتها (4.7%).

أما في عام 2008 فقد حصلت مضامين التمكين الاجتماعي على النسبة الأعلى وبلغت نسبتها (16.0%)، واحتلت مضامين المشكلات الاجتماعية المرتبة الثانية بعد أن كانت في عام 2007 في المرتبة الأولى وقد بلغت النسبة (15.5%)، ثم الصحة بنسبة (15.3%)، تليها الأنشطة والفعاليات النسائية بنسبة (13.6%)، ومن ثم مضامين التميكن السياسي بنسبة (10.3%)، ثم التعليم بنسبة (9.6%)، وبعدها مضامين التشريعات والقوانين بنسبة (9.2%)، ثم التمكين الإعلامي بنسبة (8.9%)، واحتلت مضامين التمكين الاقتصادي كذلك المرتبة الأخيرة وقدرت نسبتها (1.6%).

وحول المقارنة بين مضامين النوع الاجتماعي في صحيفة "الوطن" لعامي 2007 و2008 فقد أوضحت النتائج أن الصحيفة في عام 2007 ركزت على مضامين المشكلات الاجتماعية المتمثلة في قضايا العنف ضد المرأة، وقضايا الآداب العامة (الدعارة)، إلى جانب قضايا المثلية الجنسية وهي ظاهرة (البويات)، كما ركزت على قضايا الصحة العامة المتعلقة بصحة المرأة ورفع مستوى وعيها الصحي، إلى جانب التركيز على تمثيل المرأة في المناصب القيادية لوزارة الصحة، إضافة إلى التركيز على مضامين التمكين الاجتماعي، وجل ما يتعلق بتمكين المرأة اجتماعيا وتغطية فعاليات وزيرة التنمية الاجتماعية، وتخصيص مساحات عبر صفحات الجريدة، علاوة على مضامين التمكين السياسي والتشريعات والقوانين، خصوصا أن هناك بعض القوانين التي لم تسن حتى هذه اللحظة ومنها قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية البحرينية.

أما في عام 2008 فنجد أن التمكين الاجتماعي احتل المرتبة الأولى وهذا يحيلنا إلى اهتمام الحكومة بقضية التمكين الاجتماعي للمرأة ويتجلى ذلك من خلال سلسلة المؤتمرات والندوات التي ركزت على قضايا النوع الاجتماعي، وإقامة ورش توعوية حول أهمية إدماج النوع الاجتماعي. وخصصت "الوطن" عبر صفحاتها مساحة جيدة لتغطية فعالية مؤتمر النوع الاجتماعي، وإجراء التحقيقات الصحفية المؤيدة للنوع الاجتماعي، وهذا ما سنوضحه في الصفحات التالية، ثم المشكلات الاجتماعية كما أشرنا آنفا.

ومن خلال النتائج التي حصلنا عليها خلال السنتين فقد أشارت إلى أن مضامين المشكلات الاجتماعية حصلت على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي لمضامين النوع الاجتماعي

للعامي 2007 و2008 وبلغت النسبة (16.0%)، ثم الصحة (15.5%)، تليها مضامين التمكين الاجتماعي بنسبة (14.5%)، ثم الأنشطة والفعاليات النسائية بنسبة (11.5%)، ثم مضامين التمكين السياسي بنسبة (10.8%) ثم التشريعات والقوانين بنسبة (10.4%)، ثم التعليم بنسبة (9.7%). أما مضامين التمكين الإعلامي فقد بلغت النسبة (8.4%) واحتلت مضامين التمكين الاقتصادي المرتبة الأخيرة، إذ بلغت نسبتها (3.2%).

تحيلنا هذه النسب المئوية بين مضامين النوع الاجتماعي في صحيفة "الوطن" للعامين 2007 و2008، أن التغيرات بين العامين طفيفة؛ حيث أن موضوع المشكلات الاجتماعية هو الموضوع الذي ركزت عليه الصحيفة، وذلك راجع إلى تفشي العمالة الأجنبية (الآسيوية)، وتفشي ظواهر اجتماعية، وعادات دخيلة على المجتمع البحريني، مثل ظاهرة (البويات) على سبيل المثال لا الحصر، وقضايا الدعارة.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الموضوعات التي ركزت عليها "الوطن" مثل التمكين الإعلامي، والأنشطة والفعاليات النسائية، فذلك راجع إلى تزامنها مع مناسبات معينة، مثل انعقاد المؤتمر الإعلامي للمرأة البحرينية، أو تعيين الشيخة مي آل خليفة أول وزيرة للإعلام في البحرين والخليج.

أما في صحيفة "الوسط" 2007 و2008، أنظر الجدول رقم (2)، الذي يوضح مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها الصحيفة.

جدول رقم (2)

مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها صحيفة "الوسط" البحرينية اليومية لعامي 2007و2008

الموضوعات/ المضامين	2007		2008		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشكلات الاجتماعية	65	21.4	76	26.0	141	23.7
الصحة	50	16.4	48	16.4	98	16.4
التشريعات والقوانين	49	16.1	43	14.7	92	15.4
التمكين السياسي	34	11.2	35	12.0	69	11.6
التعليم	30	9.9	24	8.2	54	9.1
الأنشطة والفعاليات النسائية	35	11.5	18	6.2	53	8.9
التمكين الاجتماعي	22	7.2	31	10.6	53	8.9
التمكين الإعلامي	10	3.3	8	2.7	18	3.0
التمكين الاقتصادي	9	3.0	9	3.1	18	3.0
المجموع	304	100	292	100	596	100

أشارت النتائج إلى أن موضوع المشكلات الاجتماعية حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي لموضوعات ومضامين النوع الاجتماعي في صحيفة "الوسط" البحرينية لعام 2007 إذ بلغت نسبتها (21.4%)، تليها مضامين الصحة بنسبة (16.6%)، ثم مضامين التشريعات والقوانين بنسبة (16.1%)، ومن ثم الأنشطة والفعاليات النسائية بنسبة (11.5%)، تليها مضامين التمكين السياسي بنسبة (11.2%)، تبعتها مضامين التعليم بنسبة (9.9%)، ثم التمكين الاجتماعي بنسبة (7.2%)، فالتمكين الإعلامي بنسبة (3.3%)، فيما احتلت مضامين التمكين الاقتصادي المرتبة الأخيرة وبلغت نسبتها (3.0%).

أما في عام 2008 فقد كانت النسبة الأعلى أيضا لمضامين المشكلات الاجتماعية؛ حيث بلغت نسبتها (26.0%)، واحتلت مضامين الصحة كذلك المرتبة الثانية وقد بلغت النسبة (16.4%)، ثم التشريعات والقوانين بنسبة (14.7%)، يليها التمكين السياسي بنسبة (12.0%)، ومن ثم مضامين التمكين الاجتماعي بنسبة (10.6%)، ثم التعليم بنسبة (8.2%)، وبعدها مضامين الأنشطة

والفعاليات النسائية بنسبة (6.2%)، ثم التمكين الاقتصادي بنسبة (3.1%)، واحتلت مضامين التمكين الإعلامي في هذا العام المرتبة الأخيرة وقدرت نسبتها (2.7%).

وحول المقارنة بين مضامين النوع الاجتماعي في صحيفة "الوسط" لعامي 2007 و2008 فقد أوضحت النتائج أن الصحيفة في عام 2007 ركزت على مضامين المشكلات الاجتماعية، كما ركزت على قضايا الصحة العامة، علاوة على مضامين التشريعات والقوانين، خصوصا أن الصحيفة ركزت على تلك التشريعات التي لها علاقة بالمرأة خصوصا قانون الأحوال الشخصية، إلى جانب التشريعات والقوانين التي يسنها مجلس النواب فيما يتعلق بالمرأة كقانون تقاعد المرأة.

كما ركزت الصحيفة على مضامين التمكين السياسي المتمثلة في أخبار مجلس النواب، والجمعيات السياسية، والنقابات، ثم التركيز على الأنشطة والفعاليات النسائية المتمثلة في فعاليات الجمعيات النسائية.

أما في عام 2008 فنجد كذلك أن المشكلات الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى وهذا يحيلنا إلى أن صحيفة "الوسط" تركز كثيرا على تلك القضايا، خصوصا أن أغلب تلك المشكلات تكون ذات علاقة بقضايا العنف ضد المرأة، إلى جانب قضايا (الدعارة) التي تكون بسبب مشكلة العمالة الأجنبية (الآسيوية) المتفشية في البلد. ونجد أن قضايا الصحة كذلك من القضايا التي ركزت عليها الصحيفة في العامين، ونجد من خلال النتائج أن "الوسط" تولي اهتماما كبيرا بقضايا التمكين السياسي، وكذلك الاجتماعي، إلا أن التمكين الإعلامي والاقتصادي يعدان من المضامين التي لم يتم التركيز عليهما بصورة أكبر.

ومن خلال النتائج التي حصلنا عليها خلال السنتين فقد أشارت إلى أن مضامين المشكلات الاجتماعية حصلت على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي لمضامين النوع الاجتماعي لعامي 2007 و2008 وبلغت النسبة (23.7%)، ثم الصحة (16.4%)، تليها مضامين التشريعات والقوانين بنسبة (15.4%)، ثم التمكين السياسي بنسبة (11.6%)، ثم مضامين التعليم بنسبة (9.1%) ثم التمكين الاجتماعي والأنشطة والفعاليات النسائية بالنسبة ذاتها (8.9%)، ثم التمكين الإعلامي والاقتصادي بالنسبة ذاتها (3.0%).

-المقارنة بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008 فيما يتعلق بمضامين النوع الاجتماعي:

جدول رقم (3)

مقارنة مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها صحيفتا "الوطن" و"الوسط" لعام 2007

الموضوعات/ المضامين	2007		2007		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشكلات الاجتماعية	74	16.6	65	21.4	139	18.5
الصحة	70	15.7	50	16.4	120	16.0
التشريعات والقوانين	52	11.6	49	16.1	101	13.4
التمكين السياسي	50	11.2	34	11.2	84	11.2
التمكين الاجتماعي	59	13.2	22	7.2	81	10.8
الأنشطة والفعاليات النسائية	42	9.4	35	11.5	77	10.3
التعليم	44	9.8	30	9.9	74	9.9
التمكين الإعلامي	35	7.8	10	3.3	45	6.0
التمكين الاقتصادي	21	4.7	9	3.0	30	4.0
المجموع	447	100	304	100	751	100

تشير النتائج إلى أن المشكلات الاجتماعية بلغت أعلى نسبة على مستوى الصحيفتين لعام 2007، إذ بلغت نسبتها (18.5%)، ثم مضامين الصحة التي بلغت نسبتها (16.0%)، تليها مضامين التشريعات والقوانين بنسبة (13.4%)، ثم التمكين السياسي بنسبة (11.2%)، ثم التمكين الاجتماعي بنسبة (10.8%)، تليها مضامين الأنشطة والفعاليات النسائية التي بلغت نسبتها (10.3%)، ثم التعليم بنسبة (9.9%)، فالتمكين الإعلامي بنسبة (6.0%)، واحتلت مضامين التمكين الاقتصادي المرتبة الأخيرة على مستوى الصحيفتين وبلغت النسبة (4.0%).

ومن خلال النتائج يتبين أيضا أن نسبة مضامين النوع الاجتماعي بين الصحيفتين متقاربتان خصوصا في مضامين التعليم والصحة والتمكين السياسي، والأنشطة والفعاليات النسائية والتمكين الاقتصادي، إلا أن صحيفة "الوسط" تفوقت على صحيفة "الوطن" في مضامين المشكلات الاجتماعية التي بلغت نسبتها في (21.4%) في حين بلغت النسبة في "الوطن" (16.6%)،

ومضامين التشريعات والقوانين بلغت نسبتها في "الوسط" (16.1%) في حين بلغت النسبة في "الوطن" نحو (11.6%)، أما صحيفة "الوطن" فقد تفوقت على "الوسط" في مضامين التمكين الاجتماعي وبلغت النسبة (13.2%)، في حين بلغت النسبة في "الوسط" نحو (7.2%)، ومضامين التمكين الإعلامي الذي بلغت النسبة في "الوطن" (7.8%)، في حين قدرت النسبة في "الوسط" (3.3%).

جدول رقم (4)

مقارنة مضامين النوع الاجتماعي التي تناولتها صحيفتا "الوطن" و"الوسط" لعام 2008

الموضوعات/ المضامين	2008		2008		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشكلات الاجتماعية	66	15.5	76	26.0	142	19.8
الصحة	65	15.3	48	16.4	113	15.7
تمكين اجتماعي	68	16.0	31	10.6	99	13.8
تشريعات وقوانين	39	9.2	43	14.7	82	11.4
تمكين سياسي	44	10.3	35	12.0	79	11.0
أنشطة وفعاليات نسائية	58	13.6	18	6.2	76	10.6
التعليم	41	9.6	24	8.2	65	9.1
تمكين إعلامي	38	8.9	8	2.7	46	6.4
تمكين اقتصادي	7	1.6	9	3.1	16	2.2
المجموع	426	100	292	100	718	100

تشير النتائج إلى أن المشكلات الاجتماعية بلغت كذلك أعلى نسبة على مستوى الصحيفتين لعام 2008، إذ بلغت نسبتها (19.8%)، ثم مضامين الصحة التي بلغت نسبتها (15.7%)، أما مضامين التمكين الاجتماعي فقد احتلت في عام 2008 المرتبة الثالثة وبلغت النسبة (13.8%)، واحتلت التشريعات المرتبة الرابعة بعد أن كانت في عام 2007 في المرتبة الثالثة وبلغت النسبة (11.4%)، ثم التمكين السياسي بنسبة (11.0%)، تليها مضامين الأنشطة والفعاليات النسائية التي بلغت نسبتها (10.6%)، ثم التعليم بنسبة (9.1%)، فالتمكين الإعلامي بنسبة (6.4%)، واحتلت

مضامين التمكين الاقتصادي المرتبة الأخيرة على مستوى الصحيفتين، كما في عام 2007 وبلغت النسبة (2.2%).

ويلاحظ في نتائج عام 2008 أن ترتيب مضامين النوع الاجتماعي لم تختلف عن عام 2007، إذ لا تزال مضامين المشكلات الاجتماعية تتصدر المرتبة الأولى بنسبة كبيرة جدا، خصوصا في صحيفة "الوسط" وبلغت النسبة (26.0%)، في حين بلغت نسبتها في "الوطن" (15.5%)، أما مضامين التشريعات والقوانين فقد تفوقت "الوسط" أيضا على "الوطن" وبلغت النسبة (14.7%) وفي "الوطن" (9.2%)، أما بالنسبة لموضوعات الصحة والتمكين السياسي والتمكين الاقتصادي فإن النسب متقاربة بين الصحيفتين في هذه المضامين، ففي الصحة بلغت النسبة (15.3%) في "الوطن" وفي "الوسط" (16.4%)، أما التمكين السياسي ففي "الوطن" (10.3%) وفي "الوسط" (12.0%)، وفي التمكين الاقتصادي بلغت النسبة في "الوطن" (1.6%) وفي "الوسط" (3.1%)، في حين ظلت "الوطن" متصدرة مضامين التمكين الاجتماعي على "الوسط" فقد بلغت النسبة (16.0%)، في حين بلغت النسبة في "الوسط" (10.6%)، وكذلك مضامين الأنشطة والفعاليات النسائية التي بلغت النسبة في "الوطن" (13.6%) في حين بلغت النسبة في "الوسط" (6.2%)، وكذلك مضامين التمكين الإعلامي التي بلغت نسبتها في "الوطن" (8.9%)، وفي "الوسط" (2.7%).

ولبيان الفروق في مضامين النوع الاجتماعي بين الصحيفتين، وهو جواب سؤال الدراسة الثاني والذي ينص على **"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (0.05) بين مضامين الصحيفتين المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟"**، تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) والذي يوضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" في تناولهما لمضامين النوع الاجتماعي وذلك وفق الجداول رقم (5) و(6) و(7).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان مضامين النوع الاجتماعي بين "الوطن" و"الوسط" لعام 2007

الموضوعات/ المضامين	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاجتماعية	-.498	.618
الصحة	-1.888	.060
تمكين اجتماعي	-2.521	*.012
تشريعات وقوانين	-.439	.661
تمكين سياسي	-1.818	.069
أنشطة وفعاليات نسائية	-.736	.478
التعليم	-1.777	.075
تمكين إعلامي	-3.535	*.000
تمكين اقتصادي	-.093	.926

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعام 2007 في مضامين التمكين الاجتماعي والتمكين الإعلامي، إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (-2.521، -3.535) على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في مضامين التعليم والصحة والمشكلات الاجتماعية والتشريعات والقوانين، والتمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والأنشطة والفعاليات النسائية، بدلالة التكرارات التي كانت لصالح "الوطن".

جدول رقم (6)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان مضامين النوع الاجتماعي بين "الوطن" و"الوسط" لعام 2008

الموضوعات/ المضامين	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاجتماعية	-.641	.522
الصحة	-1.753	.080
تمكين اجتماعي	-2.894	*.004
تشريعات وقوانين	-.468	.640
تمكين سياسي	-.878	.380
أنشطة وفعاليات نسائية	-2.809	*.005
التعليم	-2.046	.041*
تمكين إعلامي	-3.199	*.001
تمكين اقتصادي	-1.126	.260

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعام 2008 في مضامين التعليم، والتمكين الاجتماعي والتمكين الإعلامي والأنشطة والفعاليات النسائية، إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (2.046-، 2.894-، 3.199-، 2.809-) على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في مضامين الصحة والمشكلات الاجتماعية والتشريعات والقوانين، والتمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، وذلك بدلالة التكرارات لصالح "الوطن".

جدول رقم (7)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان مضامين النوع الاجتماعي بين "الوطن" و"الوسط" لعامي2007 و 2008

الموضوعات/ المضامين	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
المشكلات الاجتماعية	-.104	.917
الصحة	-2.402	*.016
تمكين اجتماعي	-3.862	*.000
تشريعات وقوانين	-.177	859
تمكين سياسي	-1.975	*.048
أنشطة وفعاليات نسائية	-2.588	*.010
التعليم	-2.724	*.006
تمكين إعلامي	-4.794	*.000
تمكين اقتصادي	-.721	.471

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008 في مضامين التعليم، والصحة، والتمكين السياسي، والتمكين الاجتماعي، والإعلامي والأنشطة والفعاليات النسائية، إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (2.724-، 2.402-، 1.975-، 3.862-، 4.794-، 2.588-) على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في مضامين المشكلات الاجتماعية والتشريعات والقوانين، والتمكين الاقتصادي.

الأشكال (القوالب) الصحافية

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث والذي ينص على " **ما القوالب الصحافية التي عالجت في ضوئها الصحيفتان قضايا النوع الاجتماعي؟"،** أنظر الجداول رقم (8) و(9) و(10) و(11).

جدول رقم (8)

القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات النوع الاجتماعي في صحيفة "الوطن" 2007 و2008

القوالب الصحفية	2007		2008	
	ك	%	ك	%
خبر	349	78.0	345	80.9
تقرير	37	8.2	29	6.8
تحقيق	17	3.8	14	3.2
مقابلة	25	5.5	20	4.6
بريد قراء	19	4.2	18	4.2
رأي صحيفة	0	0	0	0
المجموع	447	100	426	100

أشارت النتائج إلى أن نمط الخبر حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي للأنماط الصحفية المستخدمة في صحيفة "الوطن" لعام 2007 فقد بلغت النسبة في "الوطن" (78.0%)، أما بالنسبة للأنماط الأخرى فقد احتل نمط التقرير في "الوطن" المرتبة الثانية بنسبة (8.2%)، أما نمط المقابلة فقد بلغت النسبة (5.5%)، ثم نمط بريد القراء بنسبة (4.1%)، ثم نمط التحقيق بنسبة (3.8%)، أما نمط رأي الصحيفة فإن صحيفة "الوطن" افتقرت لهذا النمط وبلغت النسبة صفرا.

جدول رقم (9)

القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات النوع الاجتماعي في صحيفة "الوسط" 2007 و2008

القوالب الصحفية	2007		2008	
	ك	%	ك	%
خبر	267	87.8	223	76.3
تقرير	15	4.9	32	10.9
تحقيق	12	3.9	18	6.1
مقابلة	6	1.9	10	3.4
بريد قراء	4	1.3	6	2.0
رأي صحيفة	0	0	3	1.0
المجموع	304	100	292	100

أما في "الوسط" فقد أشارت النتائج إلى أن نمط الخبر قد تفوق أيضا على باقي الأنماط الأخرى بنسبة (87.8%)، ثم بريد القراء بنسبة (4.9%)، ثم نمط التقرير بنسبة (3.9%)، أما نمط المقابلة فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة (1.9%)، يليه نمط التحقيق بنسبة (1.3%)، أما رأي الصحيفة فقد افتقرت "الوسط" أيضا لمثل هذا النوع من الأنماط وبلغت النسبة صفرا.

أما في عام 2008 أشارت النتائج إلى أن نمط الخبر أيضا حصل على أعلى التكرارات بنسبة (80.9%) في "الوطن"، ثم نمط التقريرالذي شكل المرتبة الثانية بنسبة (6.8%)، ثم نمط المقابلة بنسبة (4.6%)، يليها نمط بريد القراء بنسبة (4.2%)، والتحقيق بنسبة (3.2%)، وافتقرت صحيفة "الوطن" لنمط رأي الصحيفة لتبلغ النسبة صفرا.

أما "الوسط" فكانت نسبة نمط الخبر قد بلغت أعلى النسبة كذلك بنحو (76.3%)، وفي المرتبة الثانية كان بريد القراء الذي بلغت نسبته (10.9%)، ثم التقرير بنسبة (6.1%)، يليه نمط المقابلة بنسبة (3.4%)، ثم نمط التحقيق بنسبة (2.0%) وأخيرا رأي الصحيفة الذي يتبين من خلال النتائج أن "الوسط" سجلت ما نسبته (1.0%)، ومن خلال النتائج يتبين أن صحيفة "الوسط" في عام 2008، استخدمت بعض الأنماط الصحفية بنسبة أعلى من عام 2007، خصوصا في أنماط مثل التقرير والمقابلة والتحقيق، وذلك وفق الجدول المبين أعلاه.

الجدول رقم (10)

القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات النوع الاجتماعي في صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2007

القوالب الصحفية	الوطن		الوسط	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
خبر	349	78.0	267	87.8
تقرير	37	8.2	12	3.9
تحقيق	17	3.8	4	1.3
مقابلة	25	5.5	6	1.9
بريد قراء	19	4.2	15	4.9
رأي صحيفة	0	0	0	0
المجموع	447	100	304	100

الجدول رقم (11)

القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية الصحفية لموضوعات النوع الاجتماعي في صحيفتي "الوطن" و"الوسط" في 2008

القوالب الصحفية	الوطن		الوسط	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
خبر	345	80.9	223	76.3
تقرير	29	6.8	18	6.1
تحقيق	14	3.2	6	2.0
مقابلة	20	4.6	10	3.4
بريد قراء	18	4.2	32	10.9
رأي صحيفة	0	0	3	1.0
المجموع	426	100	292	100

أشارت النتائج إلى أن نمط الخبر حصل على أعلى التكرارات على مستوى المجموع الكلي للأنماط الصحفية المستخدمة في صحيفتي "الوطن" والوسط" لعام 2007 فقد بلغت النسبة في "الوطن" (78.0%) وفي "الوسط" (87.8%)، أما بالنسبة للأنماط الأخرى فقد احتل نمط التقرير في "الوطن" المرتبة الثانية بنسبة (8.2%)، في حين كان في "الوسط" (3.9%)، أما نمط المقابلة فقد تفوقت "الوطن" على "الوسط" في اختيار هذا النمط وبلغت النسبة (5.5%) وفي "الوسط" (1.9%)، ثم نمط بريد القراء بنسبة (4.1%) في "الوطن" وفي "الوسط" بلغت النسبة (4.9%)، ثم نمط التحقيق بنسبة (3.8%) لـ "الوطن"، في حين كانت النسبة في "الوسط" (1.3%)، أما نمط رأي الصحيفة فإن الصحيفتين افتقرتا لهذا النمط وبلغت النسبة صفرا.

أما في عام 2008 فقد حصل نمط الخبر أيضا على أعلى التكرارات بنسبة (80.9%) في "الوطن" وفي "الوسط" (76.3%)، وتوجد لدينا فروقات بين الصحيفتين حول اختيار الأنماط الصحفية، فقد كان نمط التقرير يشكل المرتبة الثانية في "الوطن" بنسبة (6.8%)، ثم نمط المقابلة بنسبة (4.6%)، يليها نمط بريد القراء بنسبة (4.2%)، والتحقيق بنسبة (3.2%)، وافتقرت صحيفة "الوطن" لنمط رأي الصحيفة لتبلغ النسبة صفرا، في حين نجد أن المرتبة الثانية في اختيار الأنماط الصحفية لصحيفة "الوسط" كان بريد القراء الذي بلغت نسبته (10.9%)، ثم التقرير بنسبة

(6.1%)، يليه نمط المقابلة بنسبة (3.4%)، ثم نمط التحقيق بنسبة (2.0%) وأخيرا رأي الصحيفة الذي يتبين من خلال النتائج أن "الوسط" سجلت ما نسبته (1.0%)، ومن خلال النتائج يتبين أن صحيفة "الوسط" في عام 2008، استخدمت بعض الأنماط الصحفية بنسبة أعلى من عام 2007، خصوصا في أنماط مثل التقرير والمقابلة والتحقيق، وذلك وفق الجدول المبين أعلاه.

ولبيان الفروق بين القوالب الصحفية التي عالجت قضايا النوع الاجتماعي، وهو جواب سؤال الدراسة الرابع والذي ينص على "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (0.05) بين القوالب الصحافية التي عالجت قضايا النوع الاجتماعي؟"،** تم استخدام اختبار مربع كاي (Chi Square) والذي يوضح أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008 وذلك وفق الجداول رقم (12و13و14):

جدول رقم (12)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان الأنماط الصحفية المستخدمة في قضايا النوع الاجتماعي بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2007

الأنماط الصحافية	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
خبر	-2.814	*.005
تقرير	-3.219	*.001
تحقيق	-2.296	*.022
مقابلة	-3.610	*.000
بريد قراء	-1.337	.181
رأي صحيفة	.000	1.000
المجموع	-4.015	*.000

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعام 2007 في الأنماط الصحافية في الخبر والتقرير، والتحقيق والمقابلة، إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (2.814-، 3.219-، 2.296-، 3.610-) على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في نمطي بريد القراء ورأي الصحيفة.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان الأنماط الصحفية المستخدمة في قضايا النوع الاجتماعي بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" 2008

الأنماط الصحافية	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
خبر	-3.606	*.000
تقرير	-.480	.631
تحقيق	-2.125	*.034
مقابلة	-2.591	*.010
بريد قراء	-1.495	.135
رأي صحيفة	-1.740	.082
المجموع	-3.860	*.000

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعام 2008 في الأنماط الصحافية في الخبر والتحقيق والمقابلة، إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (3.606-، 2.125-، 2.591-) على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في أنماط التقرير وبريد القراء ورأي الصحيفة.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) لبيان الأنماط الصحفية المستخدمة في قضايا النوع الاجتماعي بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008

الأنماط الصحافية	مربع كاي	الدلالة الإحصائية
خبر	-4.561	*.000
تقرير	-2.654	*.008
تحقيق	-3.129	*.002
مقابلة	-4.395	*.000
بريد قراء	-1.972	*.049
رأي صحيفة	-1.736	.083
المجموع	-5.591	*.000

*دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)

يوضح هذا الاختبار أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008 في معظم الأنماط الصحفية وهي (الخبر، والتقرير، والتحقيق، والمقابلة وبريد القراء) إذ بلغت قيمة مربع كاي لها (4.561-، 2.654-، 3.129-، 4.395-، 1.972-)، على التوالي، وعند دلالة إحصائية أقل من (0.05)، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحيفتين في نمط رأي الصحيفة.

التحليل الكيفي لصحيفتي "الوطن" و"الوسط"

هل أسهمت الصحافة البحرينية في تحقيق أدوار جديدة للمرأة؟ أم أنها أطرتها ضمن صورتها التقليدية؟ وهل أكدت الصحافة على دور المرأة البحرينية، وأهمية إشراكها في التنمية وصناعة المجتمع؟ وللإجابة عن هذا السؤال، الذي يعد أحد تساؤلات الدراسة المتعلقة بالقضايا النسوية التي عالجتها الصحيفتان نشير إلى أنه بعد التحليل المستفيض لموضوعات صحيفتي "الوطن" و"الوسط" لعامي 2007 و2008، فإن مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" في الصحافة المحلية استخدم حديثا، وبدأت الصحف على اختلاف سياساتها بالكتابة عن هذا المصطلح، وجندت الأقلام للكتابة عنه

سواء أكان نقدا أم مع هذا المفهوم، إذ قامت الصحف المحلية بتغطية جميع البرامج التدريبية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال (النوع الاجتماعي)، وبكتابة التقارير الإخبارية وعمل اللقاءات الصحافية حول المصطلح، والربما يأتي تجنيد الصحف للتسويق لمفهوم النوع الاجتماعي بناء على التوجهات الرسمية المتمثلة في المجلس الأعلى للمرأة الذي ترأسه قرينة الملك صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، وانطلاقا من خطة المجلس الأعلى الداعم لقضايا المرأة وتمكينها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستراتيجية المجلس لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، والعمل على إلغاء التمييز ضد المرأة، ويتجلى ذلك من خلال إطلاق سمو الشيخة سبيكة جائزة سنوية حملت اسم سموها "جائزة الشيخة سبيكة لتمكين المرأة البحرينية" والتي "تهدف إلى إدماج النوع الاجتماعي في خطط وبرامج القطاعين العام والخاص، ودعم المرأة العاملة وتدريبها، والتزام المؤسسة بسياسة عدم التمييز ضد المرأة. كما أن الجائزة تعد أول جائزة تخصص لتمكين المرأة على مستوى الوطن العربي، ولقد تم إنشاؤها بأمر ملكي رقم (5) لسنة 2004، وقد نظم المجلس الأعلى للمرأة في فبراير(شباط) 2007 احتفالا بتوزيع الجائزة على القطاعين الفائزين والتي كانت من نصيب كل من الجهاز المركزي للمعلومات عن القطاع العام، وعن القطاع الخاص البنك الأهلي المتحد، وتقدر قيمة الجائزتين بنحو 20 ألف دينار". (الوطن،2009).

وتم التركيز على استخدام هذا المصطلح بصورة مكثفة، إذ عقد المجلس الأعلى للمرأة ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تهدف إلى إدماج النوع الاجتماعي في الإعلام إيمانا منها بأهمية تلك الوسيلة التي تعزز القيم الثقافية والأدوار الاجتماعية للمرأة. ودعت الورشة الإعلاميين إلى ضرورة حمل موضوع النوع الاجتماعي (الجندر) عن قناعة تامة بالفكرة وإبراز نواحي التمييز من خلال التقارير الصحفية كدوافع لطرح مسألة النوع الاجتماعي، ووضع جدول زمني مع استراتيجية تدريجية عبر المقالات والتوسع التدريجي في التقارير الصحفية، ووضع مفهوم النوع الاجتماعي على مراحل تبدأ بالتوعية ومن ثم التكرار من أجل ترسيخ المفهوم، كتابة المقالات والتحقيقات والتقارير الصحافية التي تنتقد الأخطاء الممارسة في المجتمع. وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة استخدام لغة جندرية تراعي مفهوم النوع الاجتماعي قدر الإمكان، وإيجاد مجلة للمرأة يخصص فيها ملف

يتولى قضية النوع الاجتماعي، وإقامة ورش عمل حول النوع الاجتماعي للبرلمانيين والنقابيين والمجالس النسائية لتضافر القوى المجتمعية في التوعية. وشددوا على ضرورة وضع خطة إعلامية، تتناول مفهوم النوع الاجتماعي عبر البرامج التلفزيونية والإذاعية من خلال طرح قضايا ومشكلات اجتماعية، ومحاولة استقطاب رجال الدين المعتدلين لشرح هذا المفهوم وعدم الوقوف ضد نشره". (الوقت،2008).

وأثبت التحليل الذي قمنا به بأن الصحافة البحرينية صنعت صورة جديدة للمرأة البحرينية صناعة أداور جديدة لها، بعيدا عن الأدوار التقليدية التي حملتها المرأة زمنا طويلا، وتتجلى تلك الصورة من خلال الموضوعات العديدة التي كتبت فيها الصحافة المحلية حول قضايا تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وإعلاميا، وتسليط الضوء على الأجندة النسوية والفعاليات التي تمارسها المرأة في الحياة العامة.

فقد قامت "الوطن" وكذلك "الوسط" على مدى العامين الماضيين بخلق صورة جديدة للمرأة البحرينية، وإفراد زوايا عبر صفحاتها تنشر الفعاليات النسوية، إضافة إلى إجراء لقاءات صحفية مطولة وتقارير مفصلة وتحقيقات استقصائية عن المرأة البحرينية وقضاياها، وعن المشكلات التي تعتريها، وسن القوانين والتشريعات التي تقف في صف المرأة، وإلغاء التمييز ضدها في جميع مجالات الحياة.

وكذلك كتابة الأعمدة الصحفية المؤيدة للمرأة ولقضاياها، كحق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي، وإقرار قانون الأحوال الشخصية، وحول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، إلى جانب قضايا الصحة ورفع وعي المرأة الصحي عن طريق الحملات التوعوية، وتعليم المرأة، وكذلك التمكين السياسي للمرأة.

وكما أشرنا في الإطار النظري إلى أن الجمهور البحريني يعتمد على الصحافة اعتمادا رئيسا في تزويده بالمعلومات، فهو يثق بالصحافة أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى مثل تلفزيون البحرين، الذي أشار تقرير (آيركس) إلى أن المواطن البحريني قد فقد الثقة بالتلفزيون البحريني، وذلك نتيجة احتكار وسائل الإعلام المرئي من قبل الحكومة.

وهذا يحيلنا إذن إلى أن الصحافة هي الوسيلة الإعلامية التي تشكل آراء المواطن البحريني واتجاهاته، إلا أنه - وللأسف - لا توجد إحصائية دقيقة حول مدى انتشار صحيفتي "الوطن" و

"الوسط" بين الجمهور، إلا أنهما تشكلان مفرقا رئيسا في تاريخ الصحافة البحرينية، ويعتمد عليهما شريحة كبيرة من الجمهور البحريني، فقد أشار تقرير (آيركس) أيضا إلى أن المعلومات حول أرقام تداول الجمهور لوسائل الإعلام شبه منعدمة، وأن بعض الصحف اليومية تدلي من حين إلى آخر ببيانات تدعي أنها الأعلى في عدد القراء، وذلك لعدم وجود جهة مستقلة أو حكومية للتحقق من هذه الأرقام. ("الوسط"، 2009)

وحول تغطية قضايا النوع الاجتماعي فقد أشارت "الوسط" في تقرير منشور بتاريخ (13-1-2007) حول (تقرير هيومن رايتس، أوضح في إحدى فقراته أنه لا يوجد في البحرين قانون مكتوب للأحوال الشخصية...).

أما "الوطن" فقد ركزت في جل موضوعاتها على ضرورة إقرار قانون الأحوال الشخصية فقد أشارت بتاريخ (7-11-2008)، إلى خبر مفاده: "مطالبة أحد أعضاء مجلس الشورى البحريني بدعم حقوق الأحوال الشخصية.....".

ومن خلال التحليل المستفيض لواقع المرأة البحرينية عن طريق الصحافة المكتوبة، فقد أفردت الصحيفتان مساحات لتغطية الفعاليات والمؤتمرات النسوية كمؤتمر (إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية) برعاية قرينة الملك صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وتجنيد الأقلام الصحفية للكتابة حول هذا الموضوع، سواء عن طريق التحقيقات والتقارير، أو الأعمدة الصحفية.

فقد كتبت "الوطن" تحقيقا بتاريخ 25-3-2008 حول مفهوم النوع الاجتماعي، وتخصيص مساحات في الصفحات الأولى من الصحيفة لنشر موضوعات حول "النوع الاجتماعي" فقد قام المجلس الأعلى للمرأة بإطلاق سلسلة من الدورات حول مفهوم النوع الاجتماعي بالتعاون مع منظمة المرأة العربية والأمم المتحدة.

أما "الوسط" فقد نشرت مقالا لرئيس تحريرها حول موضوع "النوع الاجتماعي" بتاريخ 10-6-2008، تطرق إلى الحديث "عن إدماج الفئات المجتمعية، ومنها الدعوة المتصاعدة لإدماج المرأة وتمكينها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمؤتمر الذي افتتحته قرينة الملك طرح فكرة أن تمكين المرأة والاستثمار في برامج إدماج النوع الاجتماعي لا يمكن أن تحقق النجاح إلا إذا كان ضمن إطار متكامل يشمل إشراك المرأة في مكافحة الفقر، وتصعيد مستوى تقنيات المرأة في المجال السياسي، و إصلاح الجانب التشريعي بما يحقق العدالة".

وكذلك نشر مثل هذه الموضوعات في الصفحات الأولى، أو من خلال تخصيص صفحات خاصة بمثل هذه المناسبات النسوية، فقد قامت "الوطن" بتخصيص صفحات ليوم المرأة البحرينية في 1ديسمبر (كانون الأول) 2008، وكان حول مسيرة تعليم المرأة البحرينية، وقامت الصحيفة بإجراء لقاءات وتحقيقات وتقارير حول مسيرة تعليم المرأة البحرينية بإجراء لقاءات مع رائدات التعليم في البحرين، وتمكين المرأة البحرينية في مجال التعليم، كما خصصت "الوطن" صفحة متخصصة عن المرأة بعنوان (حواء) تشتمل الصفحة على لقاءات مع سيدات ناجحات في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتقارير حول المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة البحرينية.

أما بالنسبة لموضوعات التمكين السياسي فقد كان هذا الموضوع على قائمة أولويات الصحيفتين، فقد خصصت الصحيفتين مساحات جيدة، للأعمدة، وللمقابلات، وللتقارير المؤيدة لتمكين المرأة السياسي، فقد قدمت "الوسط" عمودا بتاريخ 22-1-2007 حول "قراءة تحليلية لوضع المرأة من خلال نتائج الانتخابات، أكد المقال أن القراءة الأولية للنتائج تشير إلى أن المراكز العامة تؤصل ذكورية المجتمع، وتهمش المرأة في العمل السياسي، بدليل أن بعض الدوائر شهدت تقاتلا بين الرجل والمرأة....".

أما "الوطن" فقد قامت بإجراء لقاء مع النائبة في البرلمان لطيفة القعود وكان ذلك بتاريخ 4-8-2007.

كما أن الصحيفتان ركزتا على تغطية الفعاليات والأنشطة النسوية، فقد أفردت عبر صفحاتهما مساحات كبيرة، وتم نشر تلك الفعاليات في صفحات ملونة، وأصدرت "الوطن" مجلة التذكار السنوي بتاريخ 25-1-2007 وتم اختيار عدة شخصيات نسائية من بينهن قرينة الملك صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم، والوكيل العام المساعد لقطاع التراث الشيخة مي آل خليفة، وبطلة البحرين في ألعاب القوى رقية الغسرة. كما خصصت "الوطن" صفحة ملونة لحوار صحفي مع قرينة الملك، كان الحوار حول (المرأة البحرينية) وكان ذلك بتاريخ 1-8-2007.

أما صحيفة "الوسط" فقد خصصت صفحة ملونة لخبر افتتاح قرينة العاهل مركز عائشة يتيم الأسري وسط حضور نسوي كبير تزامنا مع عيد الأم وكان ذلك بتاريخ 22-3-2007.

أما بالنسبة للتمكين الاجتماعي للمرأة فقد أفردت الصحيفتان مساحات لتغطية فعاليات وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي، واهتمت صحيفة "الوطن" بالمرأة المعوقة من خلال تخصيص صفحات متخصصة عن المرأة المعوقة وتمكينها.

وحول موضوعات التمكين الاقتصادي فلم تغفل الصحيفتان الاهتمام بهذا الموضوع، إلا أن "الوطن" كانت هي الأفضل من حيث الاهتمام بمجال التمكين الاقتصادي للمرأة، فقد قامت بإجراء لقاء مع سيدة الأعمال البحرينية هدى جناحي.

أما على صعيد التمكين الإعلامي فقد خصصت الصحيفتان مساحة لتغطية فعالية ملتقى الإعلاميات البحرينيات.

وقامت "الوطن" بتخصيص صفحتين حول تعيين الشيخة مي آل خليفة وزيرة للإعلام، وعمل استطلاع رأي مؤيد لتعيين الشيخة مي وزيرة للإعلام، ونشر خبر التعيين في الصفحة الأولى من الصحيفة وكان ذلك بتاريخ 19-11-2008.

وبالنسبة للتشريعات والقوانين فقد ركزت الصحيفتان على التشريعات والقوانين المنصفة للمرأة والمتمثلة في قانون الجنسية، والتقاعد المبكر للمرأة، وكما ذكرنا آنفا قانون الأحوال الشخصية، فقد نشرت "الوسط" خبرا حوله بتاريخ 19-10-2007 مفاده: "وزير العدل: تشريع بتحديد سن الزواج".

أما "الوطن" فقد نشرت بتاريخ 4-11-2008 خبرا ركزت فيه على اتفاقية سيداو، وقانون التقاعد المبكر للمرأة، إلى جانب نشر خبار مفاده: "النائب الحادي يطالب بمنح المتقاعدات علاوة اجتماعية".

وفي مجال الصحة فقد ركزت الصحيفتان على مجال تمكين المرأة الصحي، ورفع مستوى وعيها وكذلك تخصيص مساحات لأخبار وزيرة الصحة الدكتورة ندى حفاظ، فقد أفردت "الوطن" صفحتين لحوار مع وزيرة الصحة بتاريخ 25-7-2007، كما ركزت الصحيفة على المشكلات الصحية التي تواجه المرأة، ونصائح للمرأة الحامل والمرضع.

أما "الوسط" فقد نشرت خبرا حول سرطان الثدي بتاريخ 25-7-2008، وموضوعا حول سرطان عنق الرحم بتاريخ 4-7-2008.

إلا أنه تبين من خلال التحليل أن صحيفة "الوسط" شنت في بعض أخبارها حربا على وزيرة الصحة الدكتورة ندى حفاظ، ليس في شخصية الدكتورة ندى كوزيرة، بل محاولة من "الوسط" لبيان مدى فساد وزارة الصحة، وكثرة الشكاوى عليها من قبل المواطنين.

أما بالنسبة للمشكلات الاجتماعية فقد تبين من خلال تحليل موضوعات الصحيفتين أن أغلب المشكلات الاجتماعية تمثلت في قضايا "الآداب العامة" وهي "قضايا الدعارة والمخدرات"، وأغلب تلك المشكلات كان المسبب الرئيس لها خادمات المنازل الآسيويات.

فقد نشرت "الوسط" بتاريخ 25-1-2007، خبرا حول إصابة آسيوية بالإيدز، أما "الوطن" فقد نشرت تحقيقا مفصلا حول خدم المنازل بعنوان: "من يحمي خدم المنازل"، كما فتحت "الوطن" ملف "الدعارة" في البحرين.

كما تناولت المشكلات الاجتماعية ظاهرة "البويات" فقد أعدت "الوطن" ملفا حول هذه الظاهرة في البحرين، أما "الوسط" فقد نشرت عمودا حول هذه الظاهرة واصفة الظاهرة بأنها تشي بفتك اجتماعي يقضي على الآخضر واليابس".

كما تناولت قضايا العنف، فقد كتبت "الوطن" تحقيقا حول العنف ضد المرأة، إذ تبلغ نسبة النساء البحرينيات اللاتي يتعرضن للعنف 30% بمعدل 10 حالات عنف في اليوم، وكان ذلك التحقيق بتاريخ 13-12-2008.

تجدر الإشارة إلى أن "الوسط" تفوقت على "الوطن" من خلال المقالات الصحفية المكتوبة حول واقع تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا، أو على صعيد التشريعات والقوانين، إلا أن "الوطن" تفوقت على "الوسط" من خلال تخصيص صفحات متخصصة للمرأة وللأسرة، وفتح ملفات حول أوراق العمل النسائي في البحرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن الصحيفتين قامتا بتغطية فعاليات وأنشطة الجمعيات النسائية والناشطات النسويات، كما ركزت على تغطية المجالس النسائية.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة التي أشرنا إليها في مقدمة الدراسة، فإن هذه الدراسة (النوع الاجتماعي في الصحافة البحرينية)، ستقدم طرحا جديدا لتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي في الصحافة العربية بشكل عام، والصحافة الخليجية والبحرينية بشكل خاص، إذ أنه من خلال تحليلنا لموضوعات "الوطن" و"الوسط"، بينت لنا أن الصحافة البحرينية أوجدت صورة جديدة للمرأة، وركزت على المرأة في مراكز صنع القرار، ولم تؤطرها ضمن الإطار التقليدي لها، بل اعتبرت

المرأة كيانا مستقلا، ولها دور كبير في صناعة المجتمع، وشريكة أساسية للرجل في عملية التنمية.

ومن خلال استعراضنا للنظريات التي تم الاستناد إليها في هذه الرسالة، فإنه يتبين لنا أن للصحافة دور وتأثير على المجتمع، وللصحافة القدرة على تشكيل الرأي العام، والعمل على غرس مفاهيم مجتمعية جديدة، إذ أن الموضوعات الصحفية التي قمنا بتحليلها، تحاول أن تصنع أخباراً ذات صبغة نسائية، بعيدة عن الموروثات الشعبية والثقافية، وبعيدة كل البعد عن النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع التي كرست دونية المرأة وخضوعها للرجل، فالصحافة البحرينية تحاول صنع أخباراً جندرية تسهم في القضاء على كافة أشكال التمييز الذي يمارس على المرأة في المجتمع.

التوصيات

على الرغم من تغطية صحيفتي "الوطن" و"الوسط" موضوعات تمكين المرأة والاهتمام بقضاياها، وإفراد مساحات جيدة على صفحاتها، إلا أنهما لا تزالان قاصرتين في طرح موضوع النوع الاجتماعي (الجندر)، وإن تطرقت لهذا المصطلح، وأوجه استخدامه، إلا أن الصحيفتين بحاجة إلى التركيز أكثر على موضوعات النوع الاجتماعي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال:

-وضع استراتيجية إعلامية تركز على مفهوم النوع الاجتماعي بعيدا عن العقلية الذكورية لرؤساء التحرير.

-التنويع في استخدام جميع القوالب الصحفية بما يخدم قضايا النوع الاجتماعي، إذ يجب التركيز بشكل أكبر على استخدام قوالب (التقرير والتحقيق والمقابلة) بشكل متساوٍ مع الأخبار.

-التركيز على الكاريكاتير فقد تبين أن الصحيفتين تفتقران للكاريكاتير الذي يخدم قضايا المرأة، بدليل عدم وجود كاريكاتير يصور المرأة وقضاياها.

-تخصيص صفحات متخصصة للاهتمام بقضايا المرأة.

-التركيز على جميع الموضوعات المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وإعلاميا، فقد تبين من خلال التحليل أن الصحيفتين كثيرا ما ركزتا على التمكين السياسي والاجتماعي، وأغفلتا جانبا مهم وهو التمكين الاقتصادي؛ حيث إن الصحيفتين لم تركزا عليه بصورة كافية مقارنة بغيره من الموضوعات.

-يجب اعتبار قضية المرأة في الصحافة قضية رئيسة، وليست هامشية، بمعنى ألا تكون أخبار الفعاليات النسائية مجرد ملء صفحات، وألا تكون مرتبطة بآنية الحدث، كالانتخابات البرلمانية، أو المؤتمرات النسوية.

الدراسات المقترحة:

-النوع الاجتماعي في الإعلانات التجارية في الصحافة البحرينية: دراسة في تحليل مضمون صحيفتي "الأيام" و"الوسط"، أو "الوقت" و"الوطن"، أو "أخبار الخليج".

- النوع الاجتماعي في الصحافة المحلية الناطقة باللغة الإنجليزية.

- النوع الاجتماعي في صحيفة "النبأ" الأسبوعية البحرينية، كونها صحيفة أسبوعية ذات توجه ديني.

***

المراجع:

1- **ابراهيم، اسماعيل**، (2001). **الصحفي المتخصص**. (ط1). القـاهرة: دار الفجـر للنشـر والتوزيع.

2- **أبو إصبع، صالح**، (1999). **الاتصال الجماهيري**. (ط1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

3- **أبو بكر، أميمة وشكري، شيرين**، (2002). **المرأة والجندر إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين**. (ط1). دمشق: دار الفكر.

4- **أبو رياش، حسين، الصافي، عبدالحكيم، عمرو، أميمة، وشريف، سليم**، (2006). **الإساءة والجندر**. (ط1). عمان: دار الفكر.

5- **أبو زيد، فاروق**، (1990). **فن الكتابة الصحفية**. (ط4). القاهرة: عالم الكتب

6- **أبو زيد، فاروق**، (1998). **مدخل إلى عالم الصحافة**. (ط2). القاهرة: عالم الكتب.

7- **أبو عرجة، تيسير**، (2003). **الإعلام والثقافة العربية- الموقف والرسالة**. (ط1). عمـان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

8- **ألبير، بيير، ترجمة عبدالصمد، خير الدين**، (1976). **الصحافة**. (ط1). دمشق: منشـورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

9- **الجريدة الرسمية**، (2002)، **قانون المطبوعات والصحافة البحرينية**، المنامة، البحرين.

10- **الرشدان، عبدالله**. (2004). **علم اجتماع التربية**. (ط1). عمـان: دار الشـروق للنشـر والتوزيع.

11- **الشايجي، هلال**، (1989). **الصحافة في الكويت والبحـرين منـذ نشـأتها حتـى عهـد الاستقلال**. (ط1). المنامة: مطبوعات بانوراما.

12 **العبد، عاطف عدلي**، (2005). **صورة المرأة في وسائل الإعلام دراسة توثيقية لنماذج من البحوث العربية**. الدراسات الإعلامية، (118)، 23- 68.

13- **العسيلان، أحمد**. **الحركة النسوية الإسلامية**، مجلة لجينيات الإلكترونية، الرياض، 24 آذار، 2009م.

13- **المنجد في اللغة**. (1973). (ط21). بيروت: دار المشرق.

14-الموسى، عصام، (1998). **المدخل في الاتصال الجماهيري**. (ط4). عمان: مكتبة الكتـاني للنشر والتوزيع.

15- **الموسى، عصام سليمان**، (2005). **استخدام وكالات الأنباء فـي الصـحافة البحرينيـة**. الدراسات الإعلامية، (120-121)، 325 -332.

16- **الوسط**، المنامة، ع 2431، 11 آب، 2009م.

17- **الوطن**، المنامة، ع....، ....، 2007م.

18- **الوقت**، المنامة، ع 766، 27 آذار، 2008م.

19- **تفاحة، علياء**، (2003). **مشكلات المرأة الصحفية العاملة في الصحف اليومية الأردنيـة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

20- **حسين، سمير محمد**، (1983). **تحليل المضمون**. (ط1). القاهرة: عالم الكتب.

21- **حمزة، ريا**، (1985). **مقدمة في الصحافة**. (ط1). المنامة: وزارة الإعلام.

22- **حوسو، عصمت**، (2007). **تصورات المعلم/ المعلمـة حـول مفهـوم وأبعـاد النـوع الاجتماعي (الجندر).** رسالة دكتوراة منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

23- **راي تيل، ليونارد، وتيلور، دون، ترجمة عباس، حمدي**، (1990). **مدخل إلى الصـحافة جولة في قاعة التحرير**. (ط1). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

24- **رمزي، ناهد**، (2001). **المرأة والإعلام في عالم متغير**. (ط1). القاهرة: الدار المصـرية اللبنانية.

25- **ساري، حلمي**، (2005). **ثقافة الانترنت: دراسة في التواصل الاجتماعي** (ط1). عمـان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

26-**سالم، زغلولة**، (1994). **صورة المرأة في وسائل الإعلام.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

27- **سرحان، منصور**، (2004). **الصحافة في البحرين- رصد الصحف المتوقفـة والجاريـة 1939-2003**. (ط1). المنامة: وزارة الإعلام.

28- **سعد الدين، محمد منير**، (1995). **دراسات في التربية الإعلامية**. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.

29- **صقر، تركي**، (1998). **الإعلام العربي وتحديات العولمـة**. (ط1). دمشـق: منشـورات وزارة الثقافة.

30-**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)**، (2005)، **التنمية والنوع الاجتمـاعي**، عمان، الأردن.

31-**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)**، (2007)، **الكاشف في الجندر والتنميـة حقيبة مرجعية**، عمان، الأردن.

32-**عبدالغفار، عادل**، (2009). **رؤية تحليلية واستشرافية- الإعلام والمشـاركة السياسـية للمرأة**. (ط1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

33-**عزت، عزة علي**، (1983). **الصحافة في دول الخليج العربي- الجزء الأول**. (ط1). بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج.

34-**عيساوي، نادية. تيارات الحركة النسوية ومذاهبه**، منشورات منظمة تحالف النساء للسلام، الجزائر، 14 تموز، 2004م.

35-**كوفاتش، بيل، وروزنشتيل، توم، ترجمة حكـيم، فـايزة**، (2006). **المبـادئ الأساسـية للصحافة**. (ط1). القاهرة: الدار الدولية للاستشارات الثقافية.

36- **ل. هستر، ألبرت، وج.تو، واي لان، ترجمة عبدالرؤوف، كمال**، (1998). **دليل الصحفي في العالم الثالث**. (ط1). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع.

37- **محمد، كاميليا والكردستاني، مثنى**، (2004). **الجندر المنشأ- المـدلول- الأثـر**. (ط1). عمان: المكتبة الوطنية.

38- **محمود، عالية**، (2005). **المضامين الجندرية في برامج الأسرة والمرأة في التلفزيـون الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

39- **مروة، أديب**، (1961). **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**. (ط1). بيروت: منشورات مكتبة الحياة.

40-**مكاوي، حسن والسيد، ليلى**، (1998). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. (ط1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

41- **مكاوي، حسن، وعبدالغفار، عادل**، (2008). **الإعلام والمجتمع في عالم متغير**. (ط1). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

42- **مكويل، دنيس، تعريب: العربي، عثمان**. (1998). **الإعلام وتأثيراته- دراسات في بناء النظرية الإعلامية**. (ط1). الرياض: دار الشبل.

43- **نجيب، مارجوه**، (2006). **التنميط الجندري في أغاني الفيديو كليب العربية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

44- **ويمر، روجر و دومينيك، جوزيف، ترجمة وتقديم أبو إصبع، صالح**، (1989). **مناهج البحث الإعلامي**. (ط1). بيروت: دار صبرا للطباعة والنشر.

المراجع الإنجليزية:

-**Beasley, Chris**, (1999). **What is Feminism?** (1st ed.) Sydney: Library of Congress

- **Giddens, Anthony**. (1992). **Sociology**. (2 ed).UK: Polity Press.

-**Myers, David.G**, (2007). **Nature, Nuture and Human Diversity**. (1 ed).USA.

-**Oakley, Ann**, (1985).**Sex, Gender and Society.** (2 ed).London

-**Pierre, Monika**. (2007). **The Gender of journalism**. Nordicom Review.pp 81-104

-**Smeal, E**, (1990). **Women in the media in USA: Lower statues/Lower pay**. Women’s International Network News, (Vol 16), p 45.

-**Walsh- Childers, K.and Chance.J**. (1997). **Women journalists report discrimination in newsroom**, News paper. Research Journal, (Vol 17), Issue 314, 20-60

المواقع الإلكترونية:

-موقع إسلام أونلاين
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173694771369&pagename=Zone-Arabic-AdamEve%2FAEALayout

- موقع التشريعات الأردنية http://www.lob.gov.jo/ui/main.html

-موقع بوابة المرأة http://www.womengateway.com/NR/exeres/CFFBBC2E-160E-424B-A9E8-68C8BFA0B65B.htm

-موقع شبكة المعلومات القانونية لدول مجلس التعاون الخليجي
http://www.gcc-legal.org/MojPortalPublic/Home.aspx

-موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)
www.wikipedia.org

-موقع مجلة لجينات الإلكترونية
www.lojainiat.com

- موقع بلاغ للمرأة العربية
www.balagh.com/woman/trabiah/1j11mwf4.htm

قائمة الملاحق

تحليل مضمون صحيفة الوطن 2007

الموضوعات	خبر	تقرير	تحقيق	مقابلة	بريد قراء	رأي صحيفة
التعليم	41	2	0	1	0	0
الصحة	61	5	0	3	1	0
مشكلات اجتماعية	39	6	11	2	16	0
تشريعات وقوانين	39	6	3	3	1	0
تمكين سياسي	35	13	0	2	0	0
تمكين اقتصادي	17	1	0	2	1	0
تمكين اجتماعي	51	4	0	4	0	0
تمكين إعلامي	32	0	2	1	0	0
أنشطة وفعاليات نسائية	34	0	1	7	0	0
المجموع	349	37	17	25	19	0

تحليل مضمون صحيفة الوطن 2008

الموضوعات	خبر	تقرير	تحقيق	مقابلة	بريد قراء	رأي صحيفة
التعليم	29	6	0	2	4	0
الصحة	58	2	1	4	0	0
مشكلات اجتماعية	44	6	6	0	10	0
تشريعات وقوانين	29	4	3	2	1	0
تمكين سياسي	38	3	0	3	0	0
تمكين اقتصادي	6	0	0	1	0	0
تمكين اجتماعي	55	3	3	5	2	0
تمكين إعلامي	33	1	1	2	1	0
أنشطة وفعاليات نسائية	53	4	0	1	0	0
المجموع	345	29	14	20	18	0

تحليل مضمون صحيفة "الوسط" 2007

الموضوعات	خبر	تقرير	تحقيق	مقابلة	بريد قراء	رأي صحيفة
التعليم	27	0	1	0	2	0
الصحة	47	1	0	1	1	0
مشكلات اجتماعية	53	3	0	0	9	0
تشريعات وقوانين	40	6	3	0	0	0
تمكين سياسي	26	1	0	4	3	0
تمكين اقتصادي	9	0	0	0	0	0
تمكين اجتماعي	21	1	0	0	0	0
تمكين إعلامي	10	0	0	0	0	0
أنشطة وفعاليات نسائية	34	0	0	1	0	0
المجموع	267	12	4	6	15	0

تحليل مضمون صحيفة "الوسط" 2008

الموضوعات	خبر	تقرير	تحقيق	مقابلة	بريد قراء	رأي صحيفة
التعليم	16	2	0	0	6	0
الصحة	38	5	0	1	4	0
مشكلات اجتماعية	54	5	2	0	15	0
تشريعات وقوانين	30	3	2	5	2	1
تمكين سياسي	28	1	1	3	2	0
تمكين اقتصادي	7	2	0	0	0	0
تمكين اجتماعي	26	0	1	1	2	1
تمكين إعلامي	7	0	0	0	1	0
أنشطة وفعاليات نسائية	17	0	0	0	0	1
المجموع	223	18	6	10	32	3

CONTENT ANALYSIS OF GENDER IN BAHRAIN NEWS PAPER: "AL-WATAN AND AL-WASAT" 2007&2008

By

Aisha Mohammed AL-Siddiqi

Supervisor

Dr. Helmi Sari, Prof.

ABSTRACT

This study is about the issue of gender in the Bahraini News Paper: a content analysis of newspapers in "AL-Watan" and "AL-Wasat" of 2007 and 2008. The focus of this study is essentially on the concept of gender as an issue that has been widely discussed in the last decade and the extent to which gender plays a significant role in these two newspapers. Moreover, we shall explore the way all these matters are covered through the pages of the newspapers and the role of the press with regards to the Bahraini community's awareness of the subject of implementing equality between men and women. This equality would have to be embraced by all political, economical, social and cultural aspects of life. Furthermore, the Bahraini press would have to be responsible in terms of contributing to spread the message of the necessity of the integration of both sexes in order for the development of our institutions.

The method used was content analysis. The 10 systematic random samples were chosen every month for a period of two years. There were 120 samples each year, making the total number of samples 480. And to analyze the results of the study, statistical analysis was applied through the use of frequencies, percentages, and Chi Square to highlight the differences

between the two newspapers, "AL-Watan" and "AL-Wasat" with regard to gender issues, and styles of the press.

The results of the study findings and recommendations of the newspapers that the "Al watan" and “Al Wasat” have both shown remarkable interest in the dissemination of gender issues, particularly those related to social problems suffered by women relating to social and political empowerment, health, legislation and laws concerning women.

That the subject of the social problems received the highest frequencies at the level of the total of the themes and content of gender in the newspapers, "Al Watan" and "Al Wasat" for the years 2007 and 2008, the rate was 18.5% in 2007, and in 2008 the rate was 19.8 %, and also found that the most commonly used mold release is the news in the newspapers over the years 2007 and 2008, the figure was 87.8% in 2007, and 76.3% in 2008. The study has put forward a number of recommendations. The most important was the need to focus on gender issues intensively and the issue of women as a major and not a minor matter. It would also necessitate fixed pages that specialize in women's affairs, dealing with their social, cultural and political issues.